الجامعة الإسلامية – غزة
عمادة الدراســات العليا
كــليــة التــجـــــــارة
قسم المحاسبــة والتمويل



# بحث بعنوان

# اثر تطبيق قواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية

"دراسة ميدانية على الشركات المدرجة فى سوق فلسطين للأوراق المالية"

**إعداد الطالب**

**ماجد إسماعيل أبو حمام**

**إشراف الدكتور**

**على عبد الله شاهين**

**قدم هذا البحث استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير فى المحاسبة والتمويل**

1430هــ – 2009 م

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿أَنزَلَ مِنْ السَّمَاءِ مَاءً فَسَالَتْ أَوْدِيَةٌ بِقَدَرِهَا فَاحْتَمَلَ السَّيْلُ زَبَداً رَابِياً وَمِمَّا يُوقِدُونَ عَلَيْهِ فِي النَّارِ ابْتِغَاءَ حِلْيَةٍ أَوْ مَتَاعٍ زَبَدٌ مِثْلُهُ كَذَلِكَ يَضْرِبُ اللَّهُ الْحَقَّ وَالْبَاطِلَ فَأَمَّا الزَّبَدُ فَيَذْهَبُ جُفَاءً وَأَمَّا مَا يَنفَعُ النَّاسَ فَيَمْكُثُ فِي الأَرْضِ كَذَلِكَ يَضْرِبُ اللَّهُ الأَمْثَالَ﴾

سورة الرعد الايه (17)

# الإهداء

**إلى ...... من تحت قدمها تكمن الجنة، إلى أمي الحنونة.**

**إلى ...... من جعل مشواري العلمي ممكنا، إلى أبي الرحيم.**

**إلى ...... من ساندني وآزرني في دربي، إلى زوجتي الصابرة.**

**إلى ...... من لأجلهم سرت في الدرب، إلى أبنائي وإخواني وأخواتي الأعزاء.**

**إلى ....... من عملنا معاً لخدمة أبناء شعبي زملائي الأعزاء.**

**إليهم جميعا أهدي جهدي المتواضع هذا راجياً الله الإطالة بأعمارهم.**

# شكر وتقدير

انطلاقا من العرفان بالجميل، فإنه ليسرني وليثلج صدري أن أتقدم بالشكر والامتنان إلى أستاذي، ومشرفي

**الأستاذ الدكتور علي عبد الله شاهين**

الذي مدني من منابع علمه بالكثير، والذي ما توانى يوما عن مد يد المساعدة لــي وفــي جميــع المجالات، وحمدا لله بأن يسره في دربي ويسر به أمري وعسى أن يطيل عمره ليبقــى نبراســا متلألئا في نور العلم والعلماء،

كما أتتقدم بجزيل الشكر والعرفان إلى أساتذتي الكرام أعضاء لجنة النقاش الموقرين:

**الأستاذ الدكتور: سالم عبدا لله حلس ، والدكتور: ماهر موسى درغام**

على ما تكبدوه من عناء في قراءة رسالتي المتواضعة وإغنائها بمقترحاتهم القيمة.

كما وأتقدم بجزيل الشكر والتقدير إلى جامعتي الغالية الجامعة الإسلامية.

وأخيراً وليس آخراً، من لا يشكر الناس لا يشكره الله لذلك أتقدم بأسمى معاني الشكر والعرفــان والتقدير، لكل من ساهم، وقدم لي المساعدة والمشورة لإتمام هذه الرسالة، وأخص بالــذكر كــل من:

أ.د. **علي زيدان أبو زهري**

رئيس جامعة الأقصى

والأستاذ **عمار أكرم الطويل**

فجزآهم الله عني كل خير.

**والله من وراء القصد ....**

**الباحث**

# ملخص الدراسة

تناولت الدراسة بالتحليل والمناقشة أثر تطبيق قواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية، دراسة ميدانية على الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية. حيث تم التطرق إلي مفهوم الحوكمة وبيان أهميتها وأهدافها وقواعدها ومدى تأثير كل من الإفصاح وجودة التقارير المالية بتلك القواعد، ومن ثم توضيح جوانب العلاقة المتداخلة بينهما، وقد استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي في إجراء الدراسة من خلال جمع البيانات من مصادرها الأولية والثانوية حيث تم جمع البيانات من خلال استبانة أعدت خصيصاً لهذا الغرض، وتم توزيعها على مجتمع الدراسة البالغ عدده 150 من مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين في الشركات المساهمة المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية العاملة في فلسطين، وتم استخدام برنامج التحليل الإحصائي (SPSS) في تحليل البيانات واختبار الفرضيات، وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج كان أهمها: أن تطبيق قواعد الحوكمة قد ساهم بشكل كبير في تعزيز دور الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية، كما أن تطور ثقافة الحوكمة انعكس بشكل رئيسي علي تحسين موقع الشركات واستمراريتها نحو بلوغ أهدافها، وقد أوضح البحث ضرورة توفر المقومات اللازمة لضمان تنفيذ الحوكمة من خلال إنشاء تنظيم إداري ومهني متكامل يقوم على أسس مصداقية مجلس الإدارة والمدراء التنفيذيين.

وكان من أهم توصيات الدراسة: ضرورة تعميق المفاهيم والإلتزام بالقواعد التي قضت بها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية من خلال عقد الدورات التدريبية التأهيلية اللازمة والعمل على متابعة تحديث وتطوير التطبيقات السليمة لقواعد الحوكمة، وضرورة قيام لجنة متخصصة مشكله لهذا الغرض بمتابعه تطبيقات مبادئ وقواعد الحوكمة والضوابط المرتبطة بها، والعمل على نشر مفهوم وثقافة الحوكمة بشكل أوسع لدى كافة الأطراف ذات العلاقة، وإصدار النشرات والتعليمات التي تعكس ذلك الأمر، والإلتزام بقواعدها ومبادئها في المجتمع المالي.

## Abstract

This study has tackled thoroughly the impact of applying the rules of corporate governance on the accounting statement and the quality of financial reports in the stock companies in Palestine. Therefore, the concept of corporate governance and its importance, objectives and rules have been dealt with, as well as the effect of the accounting statement and the quality of financial reports. In this study, the researcher has used the analytical descriptive method through collecting the data by preparing a questionnaire distributed to (150) members of the board of directors and executive managers in the stock market in Palestine.

The researcher has employed the statistical analysis (SPSS) and hypotheses. The study has resulted in the following findings: The application of corporate governance has contributed greatly in enhancing the role of the accounting statement and the quality of financial reports. In addition, the development of the culture of corporate governance has improved the situation of the companies towards achieving the desired objectives. The research has also emphasized the necessity of providing the required components for implementing corporate governance through establishing a professional and administrative structure based on the credibility of the board of directors and executive managers.

The research has come to the following recommendations: the necessity of deepening the concepts and rules committed by the organization of economic cooperation and development through holding training courses for following up and updating the sound rules of corporate governance. Moreover, it is necessary to set up an ad hoc committee for observing the rules and criteria of corporate governance. It is also essential for spreading the concept and culture of corporate governance among the relevant parties, along with issuing publications and instructions which reflect the commitment to the rules and principles of financial community.

# فهرس المحتويات

# فهرس الجداول

قائمة الأشكال

# الفصل الأول

# الإطار العام للدراسة

## 1-1 مقدمة الدراسة:

مع انفجار الأزمة المالية الأسيوية عام 1997، أخذ العالم ينظر نظرة جديدة إلى حوكمة الشركات، فهي أزمة تقنية فى المؤسسات والتشريعات، وكان من أبرزها وجود مشكلات عديدة فى معاملات الموظفين والأقارب والأصدقاء، وحصول الشركات على مبالغ هائلة من الديون قصيرة الأجل، فى نفس الوقت الذي حرصت فيه على عدم معرفة المساهمين بهذه الديون بإخفائها محاسبياً . كما أظهرت الأحداث الأخيرة المتعلقة بإفلاس شركة" انرون "للطاقة وغيرها من الشركات الكبيرة حجم الأزمة التي مرت بها الشركات الأمريكية مما أدى إلى اتخاذ إجراءات سريعة على مستوي الدولة، ودفع مجلس الشيوخ الأمريكي إلى إصدار قانون عام 2002 يهدف إلى تحسين جودة حوكمة الشركات (عيسى،2008).

لذلك أصبحت الحوكمة Governance من الموضوعات الهامة التي تطبق فى الشركات الخاصة والعامة على حد سواء، ومما أدى إلى الكثير من المساهمين إلى فقد الثقة فى الأسواق المالية ويرجع السبب إلى الإداريين القائمين على إدارة الشركات ومدققى الحسابات الذين لم يفصحوا عن القوائم المالية والمحاسبية التي تتضمنها الشركات المختلفة، والذي أظهر وجود خلل وعدم ثقة فى التقارير المالية، وبالتالي بدأ هذا المفهوم يتسع أكثر فأكثر كلما إزداد تعثر بعض الشركات العملاقة (قباجة وآخرون،2008).

من هنا يمكن القول أن مصطلح الحوكمة بدأ يطبق إثر حدوث الأزمات المالية المتكررة التي عانى منها الاقتصاد العالمي وتعثر بعض الشركات وانتشار الفساد المالي فيها، وهو يعني وجود مجموعة متكاملة من المعايير والأسس التي يجب أن تراعى فى الشركات المساهمة أولا، وفى الدولة والاقتصاد ثانياً، لضمان نجاح الشركات المساهمة وتحقيق غايتها، وضمان مساهمتها بشكل صحيح فى نمو الاقتصاد الوطني بشكل عام.

وتعد حوكمة الشركات إحدى الأدوات الفعالة لتشجيع الاستثمار فى سوق الأوراق المالية مما يؤثر على أسعار الأسهم ، حيث إن أسواق الأوراق المالية تحتاج إلى الكثير من المقومات لرفع درجة كفاءتها، وذلك من خلال توافر كافة المعلومات اللازمة للمستثمرين فى الوقت المناسب وبالتكلفة المناسبة ومن المعروف أن المعايير المحاسبية تساهم فى توفير المعلومات اللازمة للمستثمرين والتي تمثل الحد الأدنى من متطلبات الإفصاح والشفافية فى بيئة الأعمال الحديثة، وبالتالي فأن مستخدمي المعلومات بحاجة إلى معلومات أخري تتعلق بالتطلعات المستقبلية ومعلومات غير مالية مثل جودة الإدارة، المهارات الابتكارية، رأس المال الذهني، رضا العميل وغيرها من المعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات فى عصر المعلومات(هواري وآخرون،2005).

ومن الجدير بالذكر أن المؤسسات الدولية قد حرصت على تناول موضوع الحوكمة وتطبيقاتها وكان على رأس هذه المؤسسات كل من صندوق النقد الدولي (IMF) والبنك الدولي ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية التي أصدرت عام 1999 مبادئ حوكمة الشركات، من خلال تقديم عدد من الخطوط الإرشادية لتدعيم إدارة الشركات وكفاءة أسواق المال واستقرار الاقتصاد ككل، مما يؤدي إلى انتهاج مبادئ الحوكمة بمفهومها الواجب التطبيق في الشركات (خليل،2003).

لذلك نحاول خلال هذه الدراسة الوقوف على أثر قواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية، ومن ثم التعرف على الصعوبات التي تحد وتقلل من تطبيق هذه القواعد في السوق المالي فى فلسطين بهدف الخروج بتوصيات تساهم فى تعزيز هذه القواعد وتطوير ثقافة الحوكمة وتطوير البيئة القانونية والرقابية لزيادة القدرة التنافسية فى السوق المالي فى فلسطين.

## 1-2 مشكلة الدراسة:

فى ضوء ما سبق يتبين أهميه تطبيق قواعد الحوكمة فى التأثير على مستوي الإفصاح والشفافية فى التقارير المالية، لذلك فإن هذه الدراسة تسعي على الإجابة على السؤال الرئيس التالي:

ما مدى تأثر تطبيق قواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية للشركات المدرجة فى سوق فلسطين للأوراق المالية؟

وينبثق عن السؤال الرئيس الأسئلة الفرعية التالية:

1) ما مدى تأثير وجود (**أساس محكم وفعال لحوكمة الشركات**) على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية للشركات المدرجة فى سوق فلسطين للأوراق المالية؟
2) ما مدى تأثير تطبيق قاعدة (**حماية المساهمين والمستثمرين**) على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية للشركات المدرجة فى سوق فلسطين للأوراق المالية؟
3) ما مدى تأثير تطبيق قاعدة (**المعاملة العادلة والمتساوية بين جميع المساهمين**) على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية للشركات المدرجة فى سوق فلسطين للأوراق المالية؟
4) ما مدى تأثير تطبيق قاعدة (**دور أصحاب المصالح**) في ممارسة الرقابة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية للشركات المدرجة فى سوق فلسطين للأوراق المالية؟
5) ما مدى تأثير تطبيق قاعدة (**الإفصاح والشفافية**) على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية للشركات المدرجة فى سوق فلسطين للأوراق المالية؟

6) ما مدى تأثير تطبيق قاعدة **(مسئوليات مجلس الإدارة)** فى ممارسة الرقابة على الإدارة ودورها فى تعزيز الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية للشركات المدرجة فى سوق فلسطين للأوراق المالية؟

## 3-1 فرضيات الدراسة:

فى إطار هذه التساؤلات نحاول التحقق من صحة الفرضيات التالية:

1. توجد علاقة ارتباطيه بين وجود مقومات أساس محكم وفعال لقواعد حوكمة ودورها فى الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية فى الشركات المدرجة فى سوق فلسطين للأوراق المالية.
2. توجد علاقة ارتباطيه يبين توفر مقومات حماية المساهمين والمستثمرين على زيادة درجة الإفصاح وجودة التقارير المالية فى الشركات المدرجة فى سوق فلسطين للأوراق المالية.
3. توجد علاقة ارتباطيه يبين توفر مقومات المعاملة العادلة والمتساوية بين جميع المساهمين على زيادة درجة الإفصاح وجودة التقارير المالية فى الشركات المدرجة فى سوق فلسطين للأوراق المالية.
4. توجد علاقة ارتباطيه يبين توفر مقومات تدعم دور أصحاب المصالح فى ممارسة الرقابة على الإدارة لتعزيز وزيادة درجة الإفصاح وجودة التقارير المالية فى الشركات المدرجة فى سوق فلسطين للأوراق المالية.
5. توجد علاقة ارتباطيه يبين توفر مقومات الإفصاح والشفافية على زيادة درجة الإفصاح وجودة التقارير المالية فى الشركات المدرجة فى سوق فلسطين للأوراق المالية.
6. توجد علاقة ارتباطيه يبين توفر مقومات تحدد مسئوليات مجالس الإدارة على زيادة درجة الإفصاح وجودة التقارير المالية فى الشركات المدرجة فى سوق فلسطين للأوراق المالية.

## 4-1 أهمية الدراسة:

تظهر أهمية البحث فى النقاط التالية:

* تساهم هذه الدراسة فى إبراز الدور المهم والملائم لتشجيع تطبيق قواعد الحوكمة فى الشركات المدرجة فى سوق فلسطين المالي ، خاصة أن هذا السوق يعتبر علامة هامة لتطوير وإنعاش الاقتصاد الفلسطيني مما يتطلب توفر الثقة والإفصاح المحاسبي لكل من المستثمرين و المساهمين.

* إن إبراز ايجابيات تطبيق قواعد الحوكمة التي تتعرض إليها هذه الدراسة يعمل على التقليل من مستوي المخاطر التي قد تعترض لها الشركات، الأمر الذي يؤدي إلى تحسين من أداء الشركات وعلى قرارات المستثمرين وحركة التداول فى السوق المالي مما تؤدي إلى جذب الاستثمارات ودعم فاعلية وكفاءة وشفافية السوق مما يعكس إيجاباً على الأداء المالي للشركات ويدعم الثقة فيها.

## 5-1 أهداف الدراسة:

تسعي الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

1 – الوقوف على الجوانب الفكرية لحوكمة الشركات.

2 – التعرف على الأبعاد التنظيمية لحوكمة الشركات.

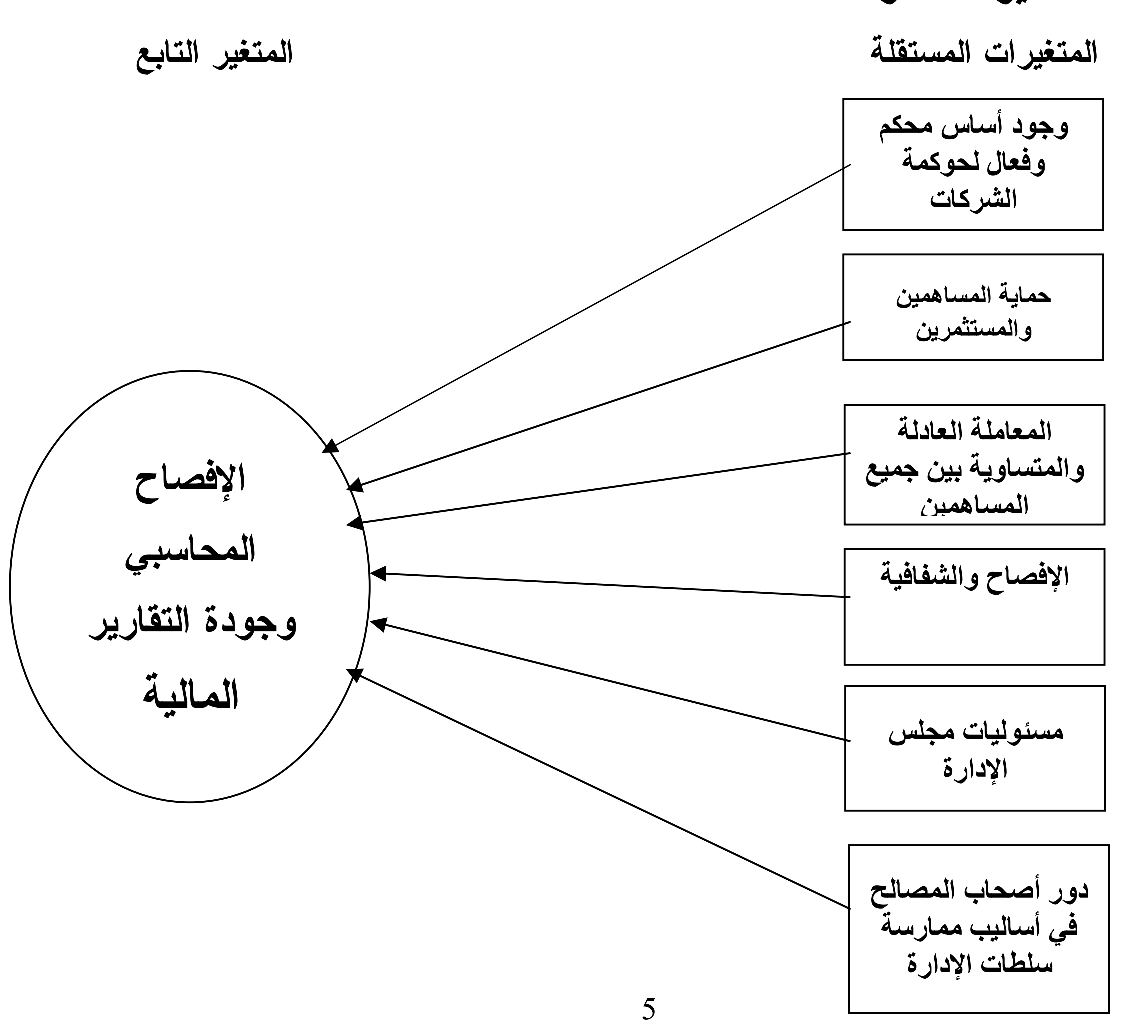
3 – التعرف على الجوانب التقيمية لحوكمة الشركات.

4 – الوقوف على دور الإفصاح والشفافية وتأثره بقواعد الحوكمة.

5 – الوقوف على جودة المعلومات المحاسبية وتأثرها بقواعد الحوكمة.

6 – التعرف على مدي العلاقة المتداخلة بين قواعد الحوكمة وكل من الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المحاسبية

## 6-1 متغيرات الدراسة:



## 1-7 منهج الدراسة:

يتم استخدام المنهج الاستقرائي: بهدف استقراء بعض الكتابات والدراسات السابقة التي يتضمنها الفكر المحاسبي المتعلق بالموضوع وكيفية الاستفادة منها في معالجة مشكلة الدراسة، كما يتم استخدام المنهج الوصفي: وذلك لوصف وتفسير نتائج الدراسة التطبيقية واختبار الفرضيات ويتم ذلك من خلال أسلوبين للبحث هما:

الأول: الدراسة النظرية المكتبية للأبحاث والكتابات السابقة في هذا المجال، وذلك بغرض تحليلها والاستفادة منها في صياغة الجوانب الفكرية والنظرية للموضوع.

الثاني: الدراسة التطبيقية والتي تتضمن تصميم استبانه وتوزيعها على مديري وأصحاب القرار في سوق فلسطين للأوراق المالية والشركات المدرجة في هذا السوق، للاستفادة من خبراتهم ومعلوماتهم في مجال الإجابة على مشكلة الدراسة.

## 1-8 الدراسات السابقة:

1- **دراسة (قباجة،2008) بعنوان:"أثر فاعلية الحاكمية المؤسسية على الأداء المالي للشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية":**

هدفت الدراسة إلى بيان اثر فاعلية الحاكمية المؤسسية على الأداء المالي للشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي حيث تم اختيار عينة عشوائية طبقية من 20 شركة، أي ما نسبته 71.4% من مجتمع الدراسة البالغ 28 شركة مدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية للعام 2005 حطي نهاية عام 2006، وتم استخدام الانحدار الخطي البسيط والمتعدد لتحديد اثر التغير في جودة الحوكمة على الأداء المالي لها، ممثلا في العائد على حقوق الملكية، والعائد على الاستثمار، وسعر السهم إلى ربحيته، والقيمة السوقية إلى الدفترية، وتباين سعر السهم اليومي.

وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، أهمها وجود علاقة طردية بين فاعلية تطبيق قواعد الحوكمة من جهة وبين العائد على حقوق الملكية، والعائد على الاستثمار، وسعر السهم، والقيمة السوقية إلى الدفترية، من جهة أخرى، ووجود علاقة عكسية بين فاعلية تطبيق قواعد الحوكمة وتباين سعر السهم اليومي.

وأوصت الدراسة بإمكانية اعتماد المستثمرين في سوق فلسطين للأوراق المالية على مستوى فاعلية الحوكمة للشركات في ترشيد قراراتهم الاستثمارية، وضرورة اعتماد مؤشر للحوكمة يتم في ضوئه تقييم مستوى فاعلية الحوكمة ومستوى أدائها في فلسطين.

2- دراسة (المهانبي،2007)**- حوكمة الشركات وأهميتها فــى جــذب الاســتثمارات وتنميــة الموارد البشرية.**

هدفت الدراسة إلى الوقوف على مدي توفر الفهم العميق لــدور الحوكمــة فــى عمــل المؤسسات لاسيما الاستثمارية منها إلى جانب الاستفادة من بعض التجارب الناجحة فــى مجــال الحوكمة.

وقد أكدت الدراسة على أهمية الشفافية فى المعاملات المؤسسات وفى الإجــراءات المحاســبية والمالية وتلافى أي عمل يؤدى إلى الفساد واستنزاف موارد الشركات وتآكل قدرتها التنافسية.

كما أشارت الدراسة إلى إعادة النظر فى القوانين أي (عصرنه القوانين) مما يتلاءم وينسج مــع متطلبات النمو والتطور.وقد أوصت الدراسة بالإفصاح عن جميع المعــاملات الماليــة وغيــر المالية.

3 – دراسة (حبوش،2007) بعنوان:**مدى التزام الشركات المساهمة العامة الفلسطينية بقواعــد حوكمة الشركات. " دراسة تحليلية لآراء المراجعين الداخليين، المراجعين الخارجيين ومــدراء الشركات المساهمة العامة".**

هدفت الدراسة إلى توضيح مدي التزام الشركات العامة الفلسطينية بقواعد الحوكمة ولتحقيق أهدافها ركزت الدراسة على عمل وخلق حافز قوي للبدء بوضع مبادئ الحوكمة فى فلسطين وتطبيق قواعد حوكمة الشركات وتنظيم العلاقة بين المستثمرين وأصحاب المصالح من جهة والشركات المساهمة من جهة آخري، والتزام الشركات بالمبادئ المتعارف عليها للحوكمة لكن بشكل متفاوت، وخلصت الدراسة إلى أن الشركات المساهمة العامة الفلسطينية تلتزم بالمبادئ المتعارف عليها لحوكمة الشركات مع أن التزامها بجملة المبادئ وحدة واحدة كان بشكل متوسط وهناك تفاوت في الالتزام من مبدأ لآخر، كما خلصت إلى انه لا توجد في فلسطين لجان مراجعة في الشركات المساهمة العامة باستثناء البنوك الخاضعة لرقابة سلطة النقد الفلسطينية، كما خلصت الدراسة إلى أن المصارف الفلسطينية تتفوق على غيرها من الشركات المساهمة العامة في تطبيق مبادئ حوكمة الشركات، كما انه من ضمن نتائج الدراسة وجود علاقة ايجابية بين قيام كل من مجلس الإدارة والمراجع الخارجي والمراجع الداخلي بأداء مهامه المنوطة به وبين تحسين القرارات المالية الصادرة عن الإدارة حسب قواعد حوكمة الشركات.

**4- دراسة (أبو العزم، 2006) بعنوان"اثر حوكمة الشركات فى مصر على ثقة المجتمع المالي فى التقارير المالية دراسة ميدانية على شركات القطاع العام:**

هدفت الدراسة إلى الوقوف على اثر تطبيق الحوكمة على دعم ثقة المجتمع المالي فى التقارير المالية، وما إذا كان توفر أدلة عملية لتطبيقات قواعد الحوكمه فى الشركات المصرية موضوع الدراسة سوف تزيد من ثقة المجتمع المالي فى جودة ومصداقية التقارير المالية، وقد إتباع المنهج الوصفي التحليلي وكان من أهم نتائج الدراسة أن لجنة المراجعة وثقة المجتمع المالي فى التقارير المالية تتوقف على فعالية لجنة المراجعة وان قواعد الحوكمة فى مصر الخاصة بلجنة المراجعة تحتاج إلى الاستقلالية والنزاهة والخبرة المالية لعضو لجنة المراجعة، كما أن تطبيق قواعد الحوكمة فى الشركات سوف يدعم ثقة المجتمع المالي فى التقارير المالية الصادرة عنها.

**5 – دراسة (دهمش،2005):الحاكمية المؤسسية فى الشركات وعلاقتها بمهنة المحاسبة وتدقيق الحسابات.**

هدفت الدراسة على توضيح العلاقة بين الحاكمية المؤسسية ومهنة المحاسبة وتدقيق الحسابات، وأشارت غلي أن التلاعب والاحتيال الذي يحصل فى بعض الشركات يؤثر سلباً على كل من المستثمرين والموظفين والبنوك والدائنين وقطاع الاتصالات والتكنولوجيا، وبورصة الأوراق المالية، وسوف يحتاج المستثمرون لوقت طويل لاستعادة الثقة فى تلك الشركات. الأمر الذي يتطلب إعادة إجراء فحص جوهري للعلاقات بين المدققين وإدارة الشركات خاصة مجلس الإدارة. وأن الحل يكمن بفى تطبيق القوانين، وتحسين أخلاقيات مطبقي هذه القوانين سواء كانوا من أفراد الحاكمية المؤسسية أو مدققي الحسابات وبالتالي هناك ضرورة ملحة فى الوقت الحاضر لإعادة النظر فى مفهوم الحاكمية المؤسسية من جهة والمعايير المحاسبية وسلوك وأخلاقيات الإدارة من جهة أخرى. وقد خلصت الدراسة إلى:

1. أنه لم تكن المشكلة الرئيسية في انهيار الشركتين تتعلق بوجود قصور بمعايير المحاسبة، أو معايير التدقيق، بل انحصرت في تدني أخلاقيات المهنيين.
2. لقد كانت شركة التدقيق Arthur Andersen تقوم بعدة أعمال مزدوجة لشركة Enron الأمر الذي جعل عملية الانهيار سريعة، وهذه مخالفة صريحة.
3. لقد كان هناك تقصير ملحوظ من قبل السوق المالي كجهاز للرقابة على الشركات المدرجة.
4. وجود صعوبة كبيرة من قبل المدققين والشركات المدرجة في السوق المالي لتطبيق الحوكمة بمفهومها الحديث.

**6- دراسة (فوزي،2003) بعنوان: تقيم مبادئ حوكمة الشركات فى جمهورية مصر العربية.**

هدفت الدراسة إلى تقييم القواعد والقوانين والمعايير المنظمة لحوكمة الشركات فى مصر، حيث تعرضت إلى مفهوم حوكمة الشركات وأهميته، والضوابط التي تحكم أداء الشركات المسجلة فى السوق المالي والإطار القانوني والرقابي الذي يحكم سوق الأوراق المالية، ومتطلبات التسجيل والقيد فى جداول البورصة، وهيكل ملكية الأوراق المالية ثم تقييم تطور قواعد الحوكمة فى مصر وفقا لمعايير حوكمة الشركات الخمس التي وضعتها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ، وهي حقوق المساهمين، المعاملة المتساوية للمساهمين، دور أصحاب المصالح أو الأطراف المرتبطة بالشركة، الإفصاح والشفافية، ومسؤوليات مجلس الإدارة.

وقد خلصت الدراسة إلى أن سوق المال فى مصر قد شهد تطورا ملحوظا فى مجال إرساء قواعد حوكمة الشركات، مما ترتب عليه بشكل عام تحسن فى التقييم الإجمالي للمعايير الخمس للحوكمة ,وإن كانت درجة التحسن قد اختلفت من معيار لآخر .كما أوضحت الورقة أيضا أنه على الرغم من تحسن الإطار القانوني والمؤسسي لحوكمة الشركات فى مصر، إلا أن الممارسات العملية للشركات مازالت إلى حد كبير بعيدة عن التطبيق السليم للمبادئ الموضوعة.

**7- دراسة (خليل، 2003) بعنوان "دور المحاسب الإداري فى إطار حوكمة الشركات":**

هدفت الدراسة على تحليل وتقييم مدى تأثير الالتزام بتطبيق جوانب الحوكمة على طبيعة ونطاق وظيفة المحاسب الإداري ووضعه فى الهيكل الوظيفي للشركة فى بيئة الأعمال المصرية، وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أن طبيعة وظيفة المحاسب الإداري فى الوضع التقليدي(عدم الالتزام بالحوكمة) تتركز بشكل أساسي فى توفير الدعم الإداري فى مجال اتخاذ القرارات من خلال توفير المعلومات الداخلية، أما فى الوضع المعاصر(الالتزام بالحوكمة) فإن النظرة تتسع لتشمل توفير المعلومات إلى الأطراف الخارجية، وأوضحت أنه كلما تعددت التقارير وقصرت دورتها خلال السنة المالية احتوت معلومات أكثر واقعية وبالتالي تصبح أكثر ملاءمة لخدمة أهداف المستثمرين. وقد توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج منها:

1-الاهتمام المتزايد بتطبيق حوكمة الشركات ليس فقط على مستوى الكثير من الوحدات الاقتصادية بل أيضاً على مستوى الكثير من الدول سواء المتقدمة أو النامية ، لما يحققه تطبيق الحوكمة من مزايا مختلفة تحد من الكثير من المشاكل التي تواجهها هذه الشركات وبصفة خاصة المشاكل المالية وأهمها فقد الثقة في المعلومات المحاسبية.

2-تعدد الأبعاد المحاسبية لعملية حوكمة الشركات ومنها تحقيق المساءلة والرقابة المحاسبية والسعي نحو تطوير وتطبيق معايير المحاسبة والمراجعة ، وتزايد دور كل من المراجعة الداخلية والخارجية ولجان المراجعة وتحقيق الإفصاح والشفافية والحد من الآثار السلبية لعملية إدارة الأرباح علاوة على التقويم الفعال والمستمر لأداء الوحدة الاقتصادية .

3- وجود ارتباط معنوي بين تطبيق حوكمة الشركات وتحقيق جودة التقارير المالية، كما أن هناك ارتباط معنوي بين تحقيق جودة التقارير المالية وبين تنشيط حركة سوق الأوراق المالية للوحدات الاقتصادية التي تطبق حوكمة الشركات ، ممثلاً ذلك زيادة حركة تداول الأوراق المالية وارتفاع أسعار أسهم هذه الوحدات.

## ثانيا: الدراسات الأجنبية:

### 1. دراسة (Frank Yu ,2006) بعنوان: آليات تأثير حوكمة الشركات على إدارة الأرباح "Corporate Governance and Earnings Management"

هدفت الدراسة إلى توضيح "آليات تأثير حوكمة الشركات على إدارة الأرباح"، حيث تم اختبار العلاقة بين حوكمة الشركات وبين إدارة الأرباح، وقد خلصت الدراسة إلى أن الشركات التي لها حوكمة داخلية قوية مثل التركيز العالي للملكية وتركيز مجلس الإدارة فى عدد قليل فإنها تقوم بإدارة الأرباح بشكل أكبر، فى حين أنه فى حالة وجود حوكمة خارجية قوية فأن الشركة تقوم بإدارة الأرباح بشكل أقل، وأشارت الدراسة أن إدارة الأرباح ليست المحرك الرئيسي بين طرفي الملكية والحوكمة.

### 2 - دراسة (Core, et.al.,2005) بعنوان:العلاقة بين الحوكمة الضعيفة وعائدات الأسهم وفحص الأداء التشغيلي وتوقعات المستثمرين

**"Does Weak Governance Cause Weak Stock Returns: an Examination of Firm Operating Performance and Investors, Expectations?"**

هدفت الدراسة إلى إظهار العلاقة بين الحوكمة الضعيفة وعائد الأسهم ، حيث تم فحص الأداء التشغيلي للشركات وتوقعات المستثمرين، وقد شملت العينة الأساسية للدراسة كل الشركات التي لها دليل الحوكمة ، وتم استخدام معامل ارتباط بيرسون لدراسة العلاقة بين دليل الحوكمة المعد وخصائص الشركات محل الدراسة، وخلصت إلى أن الشركات التي تعاني من ضعف فى حقوق حملة الأسهم يؤدي إلى ضعف الأداء التشغيلي لها، بينما أخطاء توقعات المحللين والإعلان عن توزيعات الأرباح لا تعطي مؤشراً على ضعف الأداء كما أوضحت الدراسة بأن فرضية الحوكمة الضعيفة لا تكون سبباً فى تحقيق عوائد قليلة على الأسهم.

**3 - (Brown, Caylor, 2004) بعنوان: العلاقة بين حوكمة الشركات وأدائها**

**"Corporate Governance and Firm Performance"**

هدفت الدراسة إلى قياس العلاقة بين حوكمة الشركات وأدائها وذلك من خلال وضع مقاييس واسعة لحوكمة الشركات التي تم الحصول عليها من خدمات حملة الأسهم المؤسساتية، وتشمل هذه المقاييس محصلة قياس 51 عامل تشتمل على 8 فئات للحوكمة، المراجعة، مجلس الإدارة، القانون الداخلي، مدير التعليم، المدير التنفيذي للتعويضات، حقوق الملكية، الممارسات المتقدمة، وقد تم إتباع المنهج الوصفي التحليلي فى الدراسة حيث تم الربط بين فئات الحوكمة الثمانية ومقاييس الأداء الستة المعتمدة من معهد جو للإدارة ، وعملت الدراسة على الربط بين نتيجة الحوكمة وبين كل متغير أساسي باستخدام معامل ارتباط بيرسون وسبيرمان و تم ترتيب نتائج الحوكمة من الأعلى إلى الأدنى (من الأفضل إلى الأقل حوكميا) وخلصت الدراسة إلى أن الشركات التي تتمتع بمستوى حوكمة أفضل نسبيا أكثر ربحية وأكثر قيمة وتدفع أموالا أكثر لحملة الأسهم، كما أن رسوم الاستشارات التي تدفع للمدققين الخارجيين اقل من الأتعاب التي تدفع لهم وهذا مرتبط بشكل كبير بضعف الأداء للشركات.

**4 – دراسة لجنة تريدوي (Treadway Committee,1987)** بعنوان: "أهمية دور لجنة المراجعة فى تحسين نزاهة القوائم المالية".

هدفت الدراسة إلى توضيح أهمية دور لجنة المراجعة فى تحسين ونزاهة القوائم المالية والإفصاح المحاسبي عن القوائم المالية، وقد أشارت أن الشركات المساهمة التي تعمل فى سوق المالي وتداول أسهمها بشكل لمستمر يجب أن تلتزم بتشكيل لجان مراجعة تتكون من أشخاص مستقلين لهم دراية بالمراجعة وتحدد لهم صلاحيات وواجبات وسلطات كافية لتنفيذ إجراءات الفحص ونظام الرقابة الداخلية وكذلك القيام بالإفصاح المالي والالتزام بجودة المعلومات المحاسبية وفحص وتقييم الإدارة للعوامل المؤثرة على استقلالية المراجع.

## التعليق على الدراسات السابقة:

من خلال العرض السابق لنتائج الدراسات السابقة فى مجال الحوكمة والإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية يتضح أن معظم الدراسات السابقة تناولت دراسة الحوكمة فى إطار الشركات والمعايير التي وضعتها لجنة بازل فى مؤتمرها عن الحوكمة ، ركزت الدراسات على جوانب جزئية من حوكمة الشركات مثل لجنة المراجعة الداخلية لكنها لم تتناول قواعد وآليات

الحوكمة وتبين مدى تأثيرها على الشركات المساهمة العامة فى الإفصاح المالي وجودة التقارير المالية.

لذلك تميزت هذه الدراسة عن غيرها من الدراسات بأنها شملت عدة محاور تتعلق بدراسة مستوى التزام الشركات المساهمة المدرجة فى سوق فلسطين للأوراق المالية بتطبيق قواعد الحوكمة وأثره على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية، والتعرف على الصعوبات التي تحد من الالتزام بتطبيقها، ودراسة مدى ملاءمة القوانين والأنظمة التي تنظم عمل سوق فلسطين للأوراق المالية للقواعد الحوكمة، ومعرفة مدى التزام الجهات المعنية بتنفيذ تلك القوانين والأنظمة وفقا لمتطلبات الحوكمة.

# الفصل الثانـي

# الإطار العام لحوكمة الشركات

# الفصل الثاني

# الإطار العام لحوكمة الشركات

## 2-1 مقدمة:

أصبحت الحوكمة من الموضوعات المهمة التى تفرض نفسها على جدول أعمال المؤسسات والمنظمات الدولية والحكومات، فهناك سلسلة من الأحداث التي وقعت خلال العقدين الماضين وما زالت تقع حتى الآن مما تزيد من اهتمامات الدول والحكومات إلى دراسة هذه الانتكاسات المالية التي تعصف بالدول الصناعية الكبرى والدول ذات الاقتصاد المرتفع والمحدود على حد سواء، وقد أدت هذه الانتكاسات إلى الاهتمام كبير بموضوع الحوكمة، فقد بدأ الاهتمام بالحوكمة بعد انهيار شركة انرون وولكدووم، وأزمة المدخرات فى الولايات المتحدة الأمريكية، والفجوة القائمة بين مكافآت الإدارة وأداء الشركات فى الدول المتقدمة، وكذلك الأزمة المالية الأمريكية الحالية التي أدت إلى الركود الاقتصادي مما يدل على أهمية عدم تطبيق قواعد الحوكمة.

إن تطبيق قواعد الحوكمة الرشيدة له أهمية كبيرة وبخاصة للشركات المدرجة فى الأسواق المالية، حيث تشكل عنصراً مهماً من عناصر تقييم الشركة، وعامل اطمئنان للمستثمرين بما يؤدي إلى كسب ثقة المتعاملين فى السوق المالي، كذلك أصبح مديرو الاستثمار المحترفون يأخذون مدى تطبيق الشركات المساهمة لقواعد الحوكمة كقيمة لها سعر مضاف لسهم الشركة إن لم نقل أن لها دورا كبيرا فى اتخاذ قرار الاستثمار أو عدمه فى شركة معينة، ليس ذلك فحسب بل أصبحت قواعد الحوكمة من المعايير التي تعتمد عليها شركات التصنيف الائتماني فى تصنيف شركة معينة أو اقتصاديات معينة(شحاتة،2007).

لذلك يتعرض هذا الفصل بالتحليل والمناقشة إلى مفهوم الحوكمة وقواعدها وأبعادها المحاسبية والجوانب الفكرية المرتبطة بها.

## المبحث الأول

## الجوانب الفكرية لحوكمة الشركات

**( المفهوم، والمبادئ، والأهمية)**

### 2-1-1 تعريف حوكمة الشركات:

تشير معظم أدبيات الحوكمة إلى عدم وجود تعريف موحد لحوكمة الشركات (Corporate Governance) فى اللغة العربية ولكن المصطلح الانجليزي متفق عليه من كافة الاقتصاديين القانونيين والمحليين، وهذا ما تؤكده موسوعة Encyelopelia، وقد يتعدد التعريف لتداخل الأمور التنظيمية والاقتصادية والمالية والاجتماعية للشركات ( حسين، 2003).

ولكن هذا المصطلح اختلفت عليه اللغة العربية حيث أطلق عليه عدة تسميات مثل الحكم الرشيد، وحوكمة الشركات، والإدارة الحكيمة (أبو زر، 2006).

فى حين رأي بعض الاقتصاديين بتسميتها أسلوب ممارسة سلطة الإدارة بالشركة، أسلوب الإدارة المثلي، القواعد الحاكمة للشركات، أو الإدارة النزيهة أو الحاكمية المؤسسية فى حكم الشركات.

**وفى هذا الصدد فقد عرفها البعض بأنها:**

الإجراءات الحاكمة بالشركات لضمان تحقيق التوازن فى حقوق أصحاب المصالح المتعارضة ( المطيري،2003 )، كما قد تعتبر بأنها مفهوم التحكم المؤسسي لأغراض معالجة مشكلة الوكالة وحماية حقوق حاملي الأسهم وحماية حقوق أصحاب المصالح، والتأكد على ضرورة تفعيل المعايير المحاسبية على المستوي المحلي والدولي وتحقيق العدالة الاقتصادية من منظور اقتصاد السوق( مطر، 2003)، وبالتالي فهي تعتبر إطار يتضمن القواعد وممارسات السوق التي تحدد كيفية اتخاذ الشركات وخاصة شركات الاكتتاب العام لقراراتها، والشفافية التي تحكم عملية اتخاذ القرار فيها، ومدى المساءلة التي يخضع لها مديري ورؤساء تلك الشركات وموظفيها والمعلومات التي يفصحون عنها للمستثمرين والحماية التي يقدمونها لصغار المستثمرين، وتضمن أيضا موضوعات خاصة بقانون الشركات وقوانين الأوراق المالية وقواعد قيد الشركات بالبورصة، والمعايير المحاسبية التي تطبق على الشركات المقيدة بالبورصة وقوانين مكافحة الاحتكار وقوانين الإفلاس، كما تتضمن التشريعات الصادرة عن الحكومة والجهات التشريعية التي يتعامل معها المساهمون والشركات(شحاتة،2007)،

وقد اعتبر البعض بأن الحوكمة هي امتداد لكل من الخصخصة والعولمة واقتصاد السوق ( يوسف، 2003)، فهي النظام الذي يتم من خلاله توجيه أعمال المنظمة ومراقبتها على أعلى مستوي من أجل تحقيق أهدافها والوفاء بالمعايير اللازمة للمسئولية والنزاهة والشفافية، وكذلك

الإجراءات المستخدمة بواسطة ممثلي أصحاب المصلحة فى المنظمـــة لتـــوفير إشـــراف علـــى المخاطر ورقابة المخاطر التي تقوم بها الإدارة (حماد، 2005).

وفى هذا المجال أيضاً ذكر بأن الحوكمة هي عبارة عن مجموعـــة مـــن العلاقـــات بـــين إدارة الشركة ومجلس أدارتها ومساهميها والمهتمين بشئون الشركات ، وهي تضع الأهداف والأدوات التي يتم التنفيذ وبذلك تضمن الهيكل الإداري السليم للـــشركات( اتحـــاد المـــصارف العربيـــة، 2002)، كما قدمت IFC تعريفاً للحوكمة بأنها نظام الذي يتم من خلاله إدارة الشركات والـــتحكم فى أعمالها فإن الحوكمة تعني النظم أي وجود نظم تحكم العلاقات بين الأهداف الأساسية التـــي تؤثر فى الأداء، كما تشمل مقومات تقوية المؤسسة علـــى المـــدي البعيـــد وتحديـــد المـــسئول والمسئولية (IFC 2005 ).

أما منظمة التعاون الاقتصادي الدولي والتنمية OECD فقد أوردت مفهوماً للحاكمية المؤســـسية على أنها مجموعة من القواعد والعلاقات بين إدارة الشركة ومجلس الإدارة والمـــلاك وجميـــع الإطراف التي لها علاقة مع الشركة، وهو الأسلوب الذي يقدم الهيكل أو الإطار المنظم الذي يتم من خلاله تحديد الأهداف وتحقيقها ومراقبة الأداء والإشراف الدقيق والنتائج والأسلوب النـــاجح لممارسة السلطة الذي يجب أن يقدم الحوافز اللازمة لمجلس الإدارة والإدارة العليا فـــى الـــسعي لتحقيق الأهداف الموضوعة لخدمة مصالح الشركة ومساهميها وتسهيل المراقبة الجيدة لاستخدام موارد وأصول الشركات والمؤسسات بكفاءة وفاعلية ( OECD,1999) .

ومن خلال التعريفات السابقة تتضح عدة معان أساسية لحوكمة الشركات أهمها:-

- مجموعة من الأنظمة الخاصة بالرقابة على أداء الشركات.
- تنظيم العلاقات بين مجلس الإدارة والمديرين والمساهمين وأصحاب المصالح.
- وجوب أن تدار الشركات لصالح المساهمين والمستثمرين.
- مجموعة من القواعد التي يتم بموجبها إدارة الشركة والرقابة عليها وفق هيكـــل معـــين ومنظم يتضمن توزيع الحقوق والواجبات بين المشاركة فى إدارة الشركة، مثل مجلـــس الإدارة والمديرين التنفيذيين والمساهمين.
- مجموعة من المفاهيم والأهداف والإدارة والرقابة، والتي تتضمن حوافز مناسبة لمجلس الإدارة والإدارة العليا لتتبع الأهداف التي وضعت من أجل إنماء المؤســـسة وتطورهـــا وتحقيق المتابعة الفعالة والمستمرة والإشراف على استخدام الأمثـــل لمواردهـــا بكفـــاءة ونزاهة عالية.

### 2-1-2 أهداف قواعد الحوكمة

تهدف قواعد الحوكمة إلى ضبط وتوجيه الممارسات الإدارية والمالية والفنية واحترام الضوابط والسياسات المرسومة، فهي تتناول الممارسة السليمة للقواعد وتساعد على جذب الاستثمارات، وزيادة القدرة التنافسية ومحاربة الفساد بكل صوره سواء كان إدارياً أو ماليا أو محاسبياً، وتدعيم استقرار أسواق المال وتحسين الاقتصاد وذلك من خلال ما يلي:-

1- التأكيد على الالتزام بأحكام القانون والعمل على ضمان مراجعة الأداء المالي ووجود هياكل إدارية تمكن من محاسبة الإدارة أمام المساهمين مع تكوين لجنة مراجعة من غير أعضاء مجلس الإدارة تكون لها مهام واختصاصات وصلاحيات عديدة تحقق رقابة مستقلة (قباجة،2008).
2- تدعيم عنصر الشفافية فى كافة معاملات وعمليات الشركة وإجراءات المحاسبة والمراجعة المالية وبالشكل الذي يمكن من ضبط عناصر الفساد فى أي مرحلة.
3- تحسين كفاءة استخدام موارد الشركة وتعظيم قيمتها بالأسواق، والقدرة على جذب مصادر التمويل المحلية والعالمية اللازمة للتوسع والنمو، بحيث يجعلها قادرة على إيجاد فرص عمل جديدة، مع الحرص على تدعيم استقرار الأسواق، الذي ينعكس إلى تحقيق الكفاءة والتنمية.(شوقي،2002).
4- ضمان التعامل بطريقة عادلة بالنسبة لأصحاب المصالح فى حالة تعرض الشركة للإفلاس.
5- زيادة الثقة فى الاقتصاد القومي، وتعميق دور سوق المال وزيادة قدرته على تنمية المدخرات ورفع معدلات الاستثمار ودعم القدرة التنافسية.
6- الإشراف على المسئولية الاجتماعية للشركة عن طريق إجراءات مناسبة لنشاطاتها من خلال خدمة البيئة والمجتمع.(outario,2003)
7- خفض تكلفة رأس المال للشركة وضمان استمراريتها، حيث تساعد الحوكمة على الحد من هروب رأس المال ومكافحة الفساد الإداري والمالي اللذان يقفان عثرة فى طريق التنمية (مركز المشروعات الدولية،2005).
8- تحقيق إمكانية المنافسة فى الأجل الطويل، وهذا يؤدي إلى خلق حوافز للتطوير وتبني التكنولوجيا الحديثة ودرجة الوعي عند المستثمرين حتي تتمكن الشركة من الصمود أمام المنافسة القوية.

ومما سبق يتضح أن الأهداف الموضوعة تتطلب مجلس إدارة قوي لتحقيقها ومراقبة الأداء والإشراف الدقيق واستخدام الأسلوب الناجح لممارسة السلطة لكي يحارب الفساد بكل صوره، وتعميق ثقافة الالتزام بالمبادئ والمعايير الموضوعة وخلق أنظمة للرقابة ذاتية ضمن إطار

أخلاقي نابع من العمل والشفافية وحسن استخدام موارد الشركة لما فيه مصلحة الشركة للحرص على زيادة قدرتها التنافسية ، وتعميق دور السوق المالي وجذب الاستثمارات الذي بدوره ينمي المجتمع والدولة.

### 2-1-3 قواعد حوكمة الشركات

لتحقيق أهداف الحوكمة، لابد من توافر قواعد راسخة تساهم في إقامة نظام سليم يعزز فرص النجاح والإصلاح الاقتصادى والتنظيمي للشركات، فقد وضعت منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية مجموعة من الإرشادات والمعايير عرفت باسم (قواعد حوكمة الشركات) بالاشتراك مع الحكومات الوطنية والمنظمات العالمية ذي العلاقة، وأصبح تطبيق هذه القواعد وسيلة لتعزيز الثقة فى الشركات المدرجة بالسوق المالي ومؤشراً على المستوي التي وصلت إليه إدارة الشركات من التزام مهني بقواعد الحوكمة من حسن الإدارة والشفافية والمحاسبة ووجود إجراءات الحد من الفساد، وبالتالي أثرت على الاقتصاد ونموه.

وبناء على ما تقدم القواعد الخاصة بالحوكمة الشركات إلى ست مجموعات رئيسية كما وصفتها منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية OECD وتندرج مجموعة من القواعد تحت كل قاعدة وهي كما يلي (oecd,2004):

أولاً : توافر إطار فعال للحوكمة.

ثانياً: حماية حقوق المساهمين.

ثالثاُ: المعاملة العادلة للمساهمين

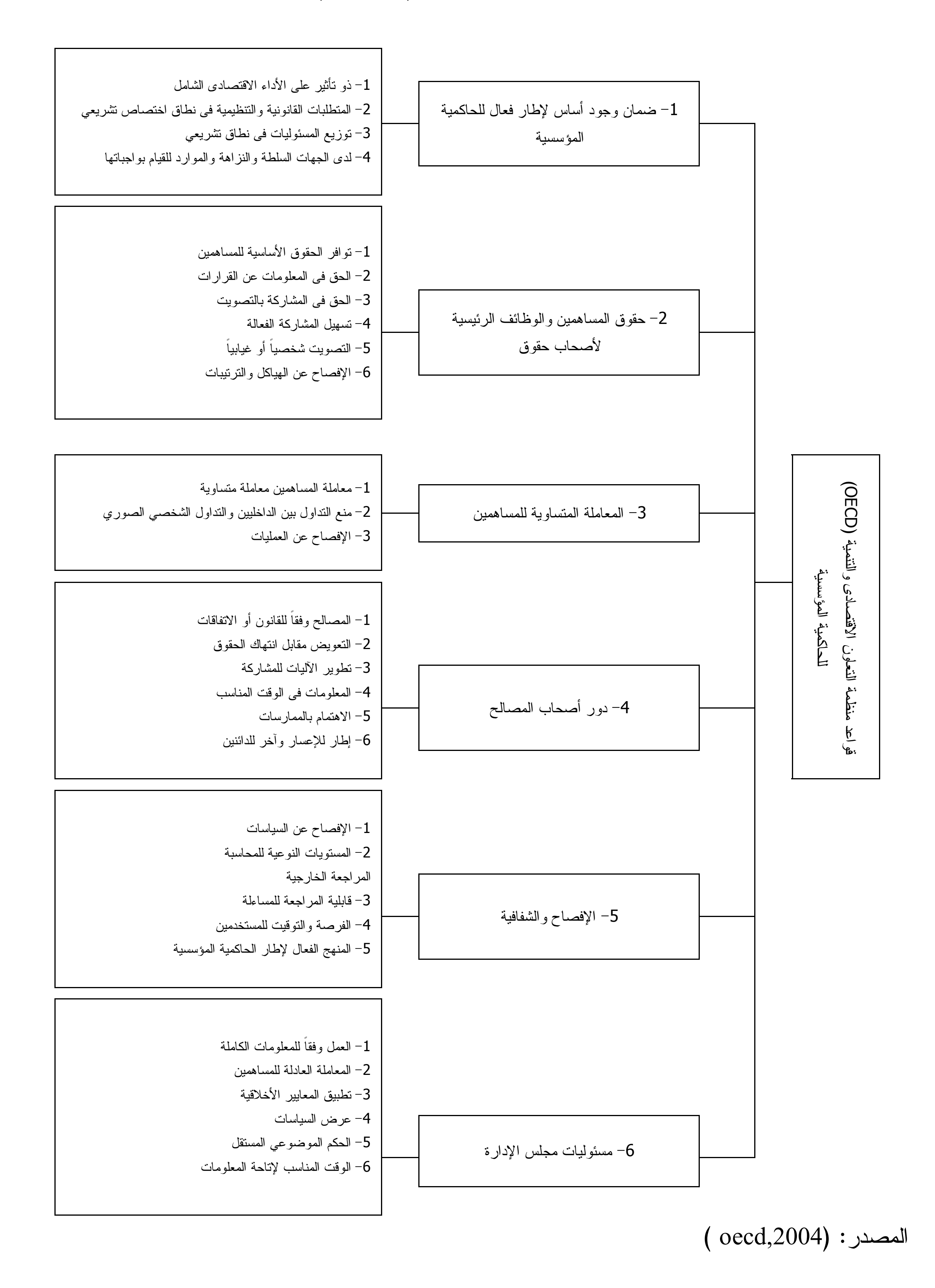
رابعاً: دور أصحاب المصالح بالنسبة للقواعد المنظمة للحوكمة.

خامساً: الإفصاح والشفافية.

سادساً: مسئوليات مجلس الإدارة.

شكل رقم (1)

**قواعد منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية (OECD) للحاكمية المؤسسية**




المصدر : (oecd,2004 )

**وفيما يتعلق بالمكونات التفصيلية لهذه القواعد، فإنه من الأهمية توضيح الأسس التي تنطوي عليها ما يلي:-(OECD,2004)**

**أولاً: توافر إطار فعال لحوكمة الشركات.**

تكمن أهمية وجود إطار فعال لحوكمة الشركات فى تشجيع رفع مستوي الشفافية والكفاءة وتحديد المسئوليات بوضوح عن الإشراف والرقابة، والإلزام الجميع بتطبيق القانون ويتم ذلك من خلال تطوير هيكل حوكمة الشركات مع مراعاة تأثيرها على الأداء، سواء كان ذلك على المستوي الجزئي أو الكلي، بالإضافة إلى تحقيق النزاهة والكفاءة فى الأسواق. إن الالتزام بالمتطلبات القانونية والرقابية فى ممارسة الحوكمة، تقتضي وجوب أن تنص التشريعات بوضوح على تقسيم المسئوليات بين الأطر المختلفة فى الشركة مع ضمان تحقيق مصالح الجمهور، مع ضرورة أن تتمتع الهيئات الإشرافية والرقابية المسئولة عن تنفيذ القانون بالسلطة والنزاهة وتوفير الموارد اللازمة للقيام بواجباتها بأسلوب مهني وطريقة موضوعية ( موسي،2008).

مما سبق يتبين أن توفير المتطلبات القانونية والرقابية والعمل على تطبيقها ومتابعة أثرها يتم من خلال وضع إطار تنظيمي فعال بضبط كافة جوانب الحوكمة بأبعادها المختلفة.

**ثانياً: حماية حقوق المساهمين**

لما كانت الأسواق المالية تسعي إلى تجميع المدخرات الصغيرة وتوجيهها إلى تمويل نشاط الشركات المدرجة وإن نجاح السوق فى هذا المجال يكمن فى قدرته على استقطاب المستثمرين، مما يضمن سيولة فى السوق المالي، ولهذا تركز قواعد الحوكمة على حماية حقوق المساهمين من خلال وضع الضوابط والآليات التي تحقق للمساهمين التمتع بحقوق الملكية والوقوف على كافه المعلومات عن الشركة وتوفير حقوق التصويت والمشاركة الخاصة بالتغيرات الجوهرية فى الشركة مثل طلب الاطلاع على دفاتر الشركة والمساهمة الفعالة فى اجتماعات الجمعية العمومية والتصويت على قراراتها، وكذلك أي عملية غير عادية تؤثر على البنية الأساسية للشركة، وأيضا وجوب الإفصاح عن هيكل رأس المال والترتيبات التي تمكن بعض المساهمين من الحصول على قدر من التحكم الذي يؤثر على سياسة الشركة، كذلك إعطائهم الفرصة لتبادل الاستشارات فى الموضوعات المتعلقة بحقوق ملكيتهم لمنع سوء الاستغلال (أبو العزم،2006).

ومما سبق يتبين أن من حق المساهمين الاطلاع على جميع التعديلات الأساسية فى الشركات وكذلك تسجيل الأسهم بأسمائهم فور شراؤها، والمشاركة والتصويت فى اجتماعات الجمعية

العامة للمساهمين، وتزويدهم بالمعلومات الكافية، وفى الوقت المناسب بعيداً عن الاحتيال والالتفاف حول قرارات مجلس الإدارة، وبالإضافة إلى حق المساهمين فى مساءلة مجلس الإدارة والرقابة عليه.

## ثالثاً: المعاملة العادلة للمساهمين:

تعتبر المساواة فى معاملة جميع المساهمين من أهم ضوابط الحوكمة بما فى ذلك حقوق الأقليات وحقوق المساهمين الأجانب، كما يجب أن يحصل المساهمين على تعويضات كافية فى حالة تعرض حقوقهم للمخاطر وذلك من خلال مراعاة ما يلي (قباجة،2008):

- معاملة جميع المساهمين من نفس الفئة بالتساوي، وعبر توفير حقوق التصويت المتساوية لهم داخل كل فئة، مع إخضاع التغيرات فى حقوق التصويت التي تؤثر سلباً على بعض فئات المساهمين لموافقتهم، ومراعاة حماية حقوق الأقلية من المساهمين من الممارسات الاستغلالية من قبل المساهمين المسيطرين سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، مع توفير آليات ووسائل تعويضية فعالة.
- حظر الاتجار أو التداول لحساب المطلعين على المعلومات الداخلية، ويمنع التداول بين الداخليين فى الشركة والتداول الشخصي الصوري.
- يجب على أعضاء مجلس الإدارة والمديرين الإفصاح عن تعاملاتهم الخاصة بالصفقات أو الأمور التي لها تأثير على الشركة سواء بأسلوب مباشر أو غير مباشر أو نيابة عن أطراف أخرى.

## رابعاً: دور الأطراف ذات المصلحة بالنسبة للقواعد المنظمة للحوكمة.

للوقوف على دور أصحاب المصالح لمساهمتهم فى إيجاد طرق مختلفة بتأمين تدفق رأس المال الخارجي والداخلي إلى الشركات سواء فى شكل حقوق ملكية أو ائتمان، وكذلك الدور الفعال بين أصحاب المصالح والشركة لاستمراريتها ماليا وإداريا، ويتم ذلك من خلال احترام حقوق أصحاب المصالح كما هي محددة فى القوانين الداخلية والخارجية للشركات، وشجع التعاون الفعال بين الشركات وأصحاب المصالح بالشركة لخلق الوظائف وتوفير الاستمرارية للشركات السليمة ماليا، وفقا للاتي (فوزي،2003):

1. ضرورة احترام حقوق أصحاب المصالح التي يحميها القانون.
2. إتاحة الفرصة لأصحاب المصالح للحصول على تعويض مناسب عن انتهاك حقوقهم.
3. العمل على تطوير آليات مشاركة العاملين فى تحسين الأداء.
4. توفير المعلومات ذات الصلة وبالقدر المناسب لها بأسلوب دوري ومنظم وفـــى التوقيـــت المناسب.
5. السماح لذوي المصالح، بالاتصال بحرية بمجلس الإدارة للتعبيـــر عـــن مخـــاوفهم تجـــاه التصرفات غير القانونية والمنافية لأخلاقيات المهنة.
6. تصميم هيكل فعال كفء للحماية من الإعسار والتطبيق الفعال لحقوق الدائنين.

## خامساً: الإفصاح والشفافية

تبرز أهمية الإفصاح المحاسبي للقواعد المنظمة لحوكمة الشركات فى الفهم السريع والدقيق لكافة البيانات المتعلقة بالأمور المادية للشركة، بما فى ذلك الموقف المـــالي والأدائـــي وحقـــوق الملكية والرقابة على الشركة، بما يمكن المساهمين من ممارسة حقوقهم على أســـس مدروســـة، حيث يساعد الإفصاح والشفافية على اجتذاب رؤوس أموال والحفاظ على حقوق المساهمين ممـــا يؤدي إلى زيادة الثقة بينهم وبين مجلس الإدارة، وعلى العكس من ذلك فإن ضـــعف الإفـــصاح المحاسبي والشفافية يؤدي إلى غياب نزاهة السوق وإلى ممارسة سلوك غير أخلاقي مما يزيـــد من التكلفة ويؤثر على الأرباح.

وكذلك وجوب ألا يقتصر الإفصاح على المعلومات الجوهرية فقط حيث يجب أن تشمل على النتائج المالية والتشغيلية للشركة وأهدافها وملكية الأسهم وحقوق التصويت، ومكافـــآت أعـــضاء مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين والمعلومات الخاصة بمؤهلاتهم وكيفية اختيارهم وعلاقـــتهم بالمديرين الآخرين ومدي استقلالهم عن مجلس إدارة الشركة، ومعاملات الإطراف ذوي العلاقة والمخاطرة المتوقعة وهياكل وسياسات قواعد حوكمة الـــشركات ومـــضمون قـــانون حوكمـــة الشركات وأسلوب تنفيذه (خليل،2003).

ومما سبق يتبين وجوب التزام الشركات المدرجة فى سوق المالي بتوفير إفصاحات طوعيـــة بالإضافة إلى الإفصاحات الإجبارية أو الإلزامية التي تعزز من قواعد الحوكمـــه، وذلـــك علـــى أساس أن الإطار العام للإفصاح الإلزامي يوفر غالباً الحد الأدنى من متطلبات الإفـــصاح، لكـــن أصحاب المصالح دائماً يتطلعون للحصول على المزيد من المعلومات التـــي تتعلـــق بالتوقعـــات والتقديرات المستقبلية.

## سادساً: مسئوليات مجلس الإدارة:

للوقوف على مدي مسئوليات مجلس الإدارة فإن قواعد الحوكمة تتطلب وضع مجموعة من الإرشادات لتطبيق بما تنطوي عليه هذه المسؤوليات من مهام وهي (العبد،2006):

أ. على أعضاء مجلس الإدارة أن يعملوا على أساس من المعلومات الكافية، وبذل العناية الواجبة بما يحقق أفضل مصلحة للشركة والمساهمين.

ب. أن يعامل مجلس الإدارة كافة المساهمين بطريقة عادلة.

ج. تطبيق معايير أخلاقية عالية وأن يأخذ بالحسبان مصالح أصحاب المصالح.

د. على مجلس الإدارة أن ينجز المهام المطلوبة مثل عمل خطة إستراتيجية شاملة والإشراف والمراقبة وإجراء التغيرات اللازمة، ولضمان نزاهة حسابات الشركة والإفصاح عن كافة المعلومات المتوفرة والصحيحة وفى الوقت المناسب.

وعليه فإنه يجب أن يراعي فى تشكيل مجلس الإدارة عنصر النوعية، أي أن تتوفر فى أعضائه المهارة والكفاءة التي تؤهلهم للتعامل مع الجوانب المختلفة فى قدرتهم وصولاً إلى اتخاذ قرارات سليمة وتحقيق القدرة على المتابعة والمساءلة من خلال نظام فعال لتقييم ومراجعة الأداء وتقييم المخاطر.

وفى هذا السياق وللتأكيد على أهمية ودور الحوكمة فقد أصدر مركز الحوكمة الخاصة بالشركات العامة الأمريكية عدة مبادئ تقوم على ما يلي(CGC,2000) :

1. تتطلب الحوكمة السليمة الرشيدة التفاعل بين أعضاء مجلس الإدارة، والإدارة والمدقق الخارجي والمدقق الداخلي.
2. يجب على مجلس الإدارة أن يطلع بمسئوليته نحو حماية مساهمي الشركة، مع الأخذ بعين الاعتبار مصالح أصحاب المصالح.
3. وجوب تركيز المسؤوليات الرئيسية للمجلس على مراقبة الإدارة التنفيذية، والإشراف على إستراتيجية الشركة، ومراقبة المخاطر.
4. يجب أن لا يكون للشخص أية ارتباطات مهنية أو شخصية بالنسبة للشركة المساهمة أو إدارتها غير خدمته كعضو مجلس إدارة.
5. يجب أن يمتلك أعضاء مجالس الإدارة صلة وثيقة بالصناعة ، والمجال الوظيفي، والخبرة فى الحوكمة، ويجب أن يعكس خبره أعضاء مجلس الإدارة مزيجاً من الخلفيات والقدرة اللازمة لممارسه مهامهم، وأن يحصل أعضاء مجلس الإدارة على توجيه مفصل وتأهيل مستمر لضمان توفير مستوي ملائم من الخبرة والمعرفة.

6. يجب أن يجتمع المجلس بشكل متكرر، وأن يكون منفذاً للحصول على معلومات التي يحتاجونها من أجل تأدية واجباتهم.
7. يجب الفصل بين أدوار رئيس مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية.
8. يجب أن تكون اتصالات ونشاطات وعمليات المجلس بأسلوب قائم على الشفافية والتوقيت المناسب.
9. يجب أن تكون صلاحيات عمليات الترشيح والتعيين والمكافآت ولجان التدقيق من قبل المجلس.
10. يجب على جميع الشركات الاحتفاظ بوظيفة تدقيق داخلي دائمة وفاعلة، على ترفع تقاريرها مباشرة للجنة التدقيق.

ومن خلال ما سبق يتبين أن قواعد الحوكمة تتطلب إيجاد التفاعل بين الأنظمة الخارجية والداخلية وبين والمعايير المهنية الصادرة، كما يجب أن تقوم الشركة بتوفير الشفافية والإفصاح وتزويد المستثمرين والجمهور بكافة المعلومات الضرورية التي يحتاجها المستثمر عند اتخاذ قراره الاستثماري، وفضلاً عن ذلك فإن لهذه القواعد دور هام وبارز فى تحقيق الرقابة والعمل بمهنية عالية فى مواجهة الأزمات المالية المتوقع حدوثها لاحتوائها.

## 2-1-4 أهمية قواعد حوكمة الشركات:

تبرز أهمية الحوكمة منذ انفجار الأزمة المالية الأسيوية والتي كانت أزمة ثقة فى المؤسسات والتشريعات التي تنظم النشاطات والعلاقات بين منشآت الأعمال والحكومة، والتي تعود أسبابها ظهور عمليات ومعاملات موظفين وأقارب وأصدقاء غير صحيحة، بالإضافة إلى حصول بعض الشركات على مبالغ هائلة من الديون قصيرة الأجل، دون إعلام أو معرفة المساهمين بذلك من خلال إتباع نظم وطرق محاسبية مضللة ومبتكرة (المشهداني، 2009).

هذا وقد تعاظمت فى الآونة الأخيرة أهمية حوكمة الشركات بهدف تحقيق كل من التنمية الاقتصادية والحصانة القانونية والرفاهة الاجتماعية للاقتصاديات والمجتمعات، ويظهر ذلك من خلال الأتي (مركز التعاون الدولي والتنمية، 2004):

1- ضمان قدر ملائم من الطمأنينة للمستثمرين وحملة الأسهم على تحقيق عائد مناسب لاستثماراتهم، مع العمل على الحفاظ على حقوقهم وخاصة صغار المساهمين.

2- تعظيم القيمة السوقية للأسهم، وتدعيم تنافسية الشركات فى أسواق المال العالمية، وخاصة فى ظل استحداث أدوات وآليات مالية جديدة، وحدوث اندماجات أو استحواذ أو بيع لمستثمر رئيسي.

3- التأكد من كفاءة تطبيق برامج الخصخصة وحسن توجيه الحصيلة منها إلى الاستخدام الأمثل لها، منعا لأي من حالات الفساد التي قد تكون مرتبطة بذلك.

4- توفير مصادر تمويل محلية أو عالمية للشركات سواء من خلال الجهاز المصرفي أو أسواق المال، وخاصة فى ظل تزايد سرعة حركة انتقال التدفقات الرأسمالية.

5- تجنب الانزلاق فى مشاكل محاسبية ومالية، وتحقيق دعم واستقرار نشاط الشركات العاملة بالاقتصاد، ودرء حدوث انهيارات بالأجهزة المصرفية أو أسواق المال المحلية والعالمية، والمساعدة فى تحقيق التنمية والاستقرار الاقتصادي.

إن حوكمة الشركات الجيدة، تتطلب مزيداً من الإفصاح عن المعلومات المالية التي يمكن أن تعمل على تخفيض تكلفة رأس مال، كما أن حوكمة الشركات الجيدة تساعد على جذب الاستثمارات سواء الأجنبية أم المحلية، وتساعد فى الحد من هروب رؤوس الأموال، ومكافحة الفساد، فضلاً عن إتاحة الفرصة لزيادة التمويل وإمكانية الحصول على مصادر اقل تكلفة بما يزيد من أهمية الحوكمة (يوسف،2005).

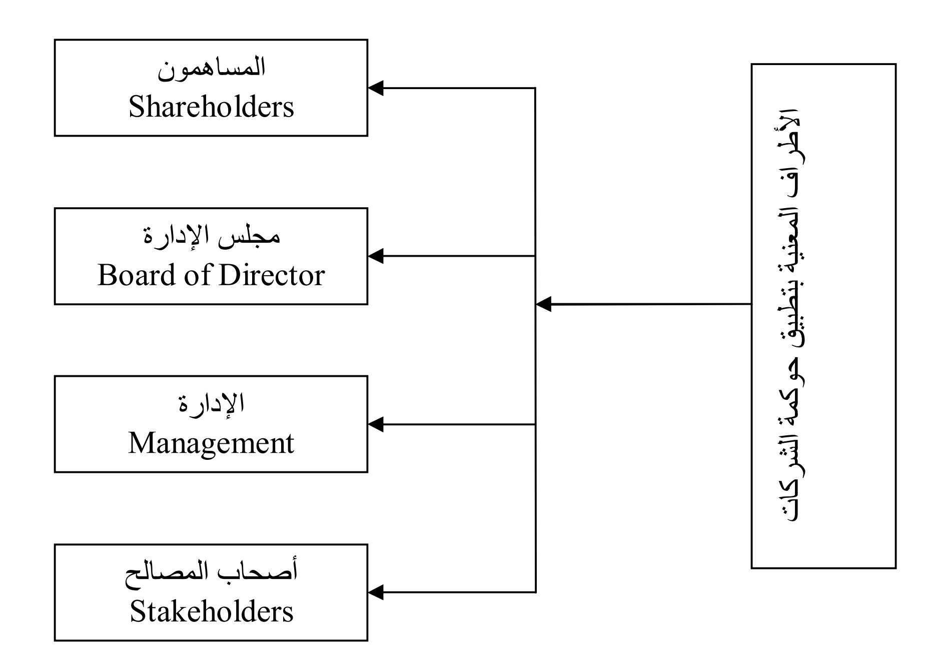
ومما سبق تكمن أهمية حوكمة الشركات فى وضع الأنظمة الكفيلة التي تتجنب تضارب المصالح وتطبيقها فى كل مؤسسة، وذلك من خلال جعل الأنظمة إلزامية لكل الشركات المدرجة فى السوق المالي ومراقبتها لمواجهة أي مظاهر الفساد ولاسيما ما يتصل بأعداد التقارير المالية والإفصاح والشفافية وأتباع معايير ذات جودة عالية فى مجال القياس والإفصاح المحاسبي، وكذلك التحديد الواضح لحقوق حملة الأسهم وحقوق أصحاب المصلحة والمسئوليات الملقاة، ودعم استقلالية مراقبي الحسابات، وتعزيز مستوي انسجام المعالجة المحاسبية مع المعايير الدولية، مما يؤدي لزيادة الحصول على التمويل الأقل تكلفة المتدفق من المستثمرين بما يحقق النمو للشركات وزيادة أرباحها مما يعكس أثره على النمو الاقتصادي العام.

## 2-1-5 الأطراف المعنية بتطبيق قواعد حوكمة الشركات

هناك أربعة أطراف رئيسة تتأثر وتؤثر فى التطبيق السليم لقواعد حوكمة الشركات، وتحدد إلى درجة كبيرة مدى النجاح أو الفشل فى تطبيق هذه القواعد، وهذه الأطراف هي(سليمان،2006).

شكل رقم (2)

الأطراف المعنية بتطبيق حوكمة الشركات




المصدر :(قباجة،2008)

**1- المساهمون Shareholders :**

هم من يقومون بتقديم رأس المال للشركة عن طريق ملكيتهم للأسهم وتعظيم قيمة الشركة على المدي البعيد مما يحدد مدي استمراريتها مقابل الحصول على الإرباح المناسبة لاستثماراتهم و يملكون الحق فى اختيار أعضاء مجلس الإدارة المناسبين لحماية حقوقهم. وبالمقابل عدم تحقيق الإرباح المجدية يقلص رغبة المساهمين فى زيادة أنشطه الشركة مما يؤثر على مستقبل الشركة (حسين،2005).

ويمكن تحقيق أهداف المساهمين من خلال حسن اختيار أعضاء الإدارة العليا لإدارة الشركة ضمن القوانين والسياسات المطلوبة.

**2- مجلس الإدارة Board of Directors:**

بصفتهم من يقوم باختيار المديرين التنفيذيين والذين يوكل لهم سلطة الإدارة اليومية لأعمال الشركة، وبرسم السياسات العامة وكيفية المحافظة على حقوق المساهمين، بالإضافة إلى الرقابة على أدائهم. وقد بينت المبادئ العالمية المذكورة للحوكمة بأن أعضاء مجلس الإدارة يضطلعون بنوعين من الواجبات عند قيامهم بعملهم وهما (سابا خوري، 2005):

**واجب العناية اللازمة (Duty Of Care):**

ويتطلب أن يكون مجلس الإدارة يقظا وحذرا وأن يبذل الجهد والحرص والعناية اللازمة فى اتخاذ القرار، وأن يتوفر فى الشركة إجراءات وأنظمة كافية وسليمة. وأن تكون الشركة ملتزمة بالقوانين والأنظمة والتعليمات الموضوعة.

**واجب الإخلاص فى العمل (Duty Of Loyalty):**

ويشمل ذلك المعاملة المتساوية للمساهمين والمعاملات مع الأطراف ذات المصالح ووضع سياسات ملائمة للرواتب والمكافآت وغير ذلك.

إن إطار حوكمة الشركات يؤمن توجهاً استراتيجياً للمؤسسة، ورقابة فعالة ومساءلة الإدارة تجاه الشركة ومساهميها وهذا يدل أن مجلس الإدارة يجب أن يعملوا على أساس معلومات شاملة ولصالح الشركة ومساهميها مع الأخذ بعين الاعتبار معاملة المساهمين على أساس متساوي والوصول إلى المعلومات الدقيقة والهامة فى الوقت المناسب.(اتحاد المصارف،2003).

## 3- الإدارة Management:

تعتبر الإدارة هي الجهة المسؤلة فى الشركة عن تقديم التقارير الخاصة بالأداء الفعال إلى مجلس الإدارة، كما أن الإدارة تكون مسئولة عن تعظيم أرباح الشركة وزيادة قيمتها بالإضافة إلى مسئوليتها تجاه الإفصاح والشفافية فى المعلومات التي تنشرها للمساهمين، والإدارة هي حلقة الوصل بين مجلس الإدارة وبقية الإطراف المتعاملة مع الشركة، لذا يجب الحرص على اختيار أفراد الإدارة بعناية لأنهم من يقوم بتنفيذ رغبات المساهمين ومجلس الإدارة.(سليمان،2006)

وحتى يتم التأكد من قيامهم بواجباتهم، يتحتم على مجلس الإدارة أن يوجد الآلية التي من خلالها يتم متابعة أدائهم ومقارنة الأداء المحقق مقابل الأهداف الموضوعة وعمل الخطط البديلة اللازمة.

## 4- أصحاب المصالح Stockholders :

وهم مجموعة من الأطراف لهم مصالح داخل الشركة مثل الدائنين والموردين والعمال والموظفين، وقد تكون مصالح هذه الأطراف متعارضة ومختلفة فى بعض الأحيان. ويتأثر مفهوم حوكمة الشركات بشكل كبير بالعلاقات بين هذه الأطراف (على وشحاتة،2007).وهذه الأطراف مهمة فى معادلة العلاقة فى الشركة، فهم الذين يقومون بأداء المهام التي تساعد الشركة على الإنتاج وتقديم السلع والخدمات، وبدونهم لا تستطيع الإدارة ولا حتي مجلس الإدارة والمساهمون تحقيق الاستراتيجيات الموضوعة للشركة، فالعملاء هم الطرف الذي يقوم بشراء

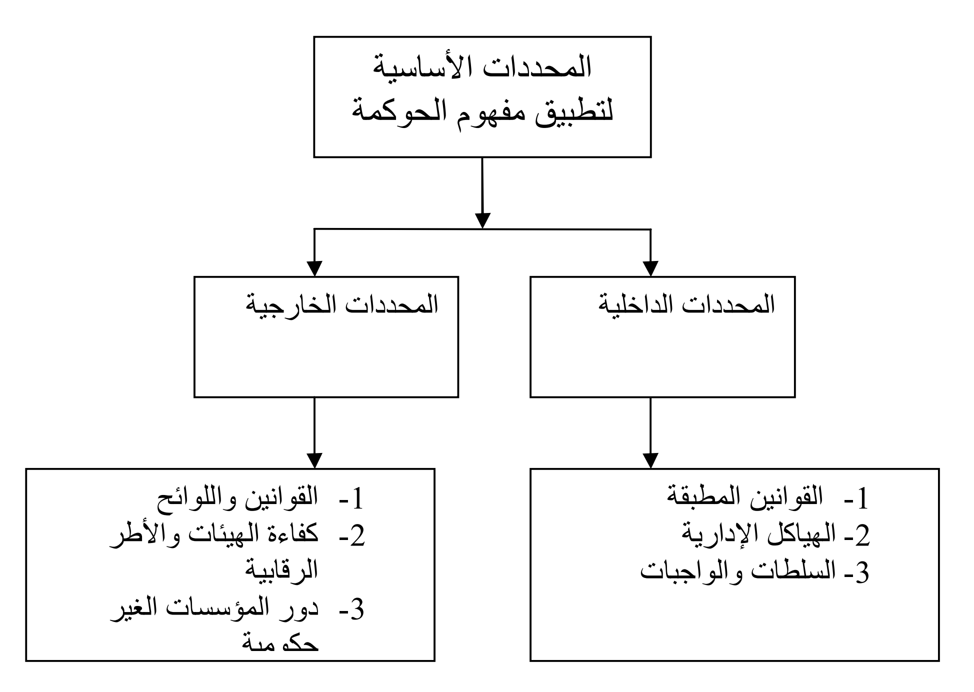
المنتج أو الخدمة،والمورد من يبيع للشركة المواد الخام والسلع والخدمات الآخري، أما الممولين وجميع الإطراف الممولة هي التي تمنح تسهيلات ائتمانية للشركة، فينبغي أن يكون التعامل مع هذه الأطراف بمنتهي الحرص والدقة، فالمعلومات المضللة للممولين قد تقطع خططاً التمويل مما يؤثر سلباً على التخطيط المستقبلي للشركة.(حسين،2003)

## 6-1-2 محددات الحوكمة:

لكي تتمكن الشركات من الاستفادة من مزايا تطبيق قواعد الحوكمة يجب أن تتوافر مجموعة من المحددات التي تضمن التطبيق السليم لقواعد الحوكمة، وتشمل هذه المحددات مجموعتين كما يبين الشكل التالي:(سليمان،2006)

شكل رقم(3)

المحددات الأساسية للحوكمة




المصدر : (سليمان،2006)

### أولاً: **المحددات الخارجية:**

تشمل المحددات الخارجية القوانين المنظمة للنشاط الاقتصادي للدولة والذي يعمل من خلاله الشركات وقد يختلف من دولة لآخري وهي: (Baltic International Center for econmicstudies,2005)

أ. القوانين واللوائح التي تنظم العمل بالأسواق مثل قوانين الشركات، وقوانين العمل وقوانين الاستثمار ورأس المال وقوانين المتعلقة بالإفلاس والمنافسة ومنع الاحتكار.

ب. توفير التمويل اللازم للمشروع من خلال وجود نظام مالي جيد يشجع الشركات على التوسع والمنافسة.

ج. كفاءة الأجهزة الرقابية مثل هيئات سوق المال وذلك بإحكام الرقابة على الشركات والتحقق من دقة وسلامة البيانات والمعلومات المنشورة وكذلك وضع العقوبات المناسبة والتطبيق الفعلي فى حالة عدم التزام.

د. دور المؤسسات غير الحكومية فى ضمان التزام أعضائها بالنواحي السلوكية والمهنية والأخلاقية، التي تضمن عمل الأسواق بكفاءة، وتشمل هذه المؤسسات جمعيه المحاسبين ونقابات المحامين والعمال والموظفين وسلطة النقد.

وترجع أهمية المحددات الخارجية إلى أن وجودها يضمن تنفيذ القوانين التي تضمن حسن إدارة الشركة وتنظيمها مما يقلل المخاطر .

### ثانياً: **المحددات الداخلية:**

تشمل المحددات الداخلية القوانين واللوائح داخل الشركة، وتتضمن وضع هياكل إدارية سليمة توضح كيفية اتخاذ القرارات داخل الشركة وتوزيع المسئوليات والسلطات والواجبات بين الأطراف المعنية بتطبيق الحوكمة، مثل مجلس الإدارة والإدارة والمساهمين وأصحاب المصالح، وذلك بالشكل الذي يؤدي إلى عدم وجود تعارض فى المصالح بين هذه الإطراف، بل يؤدي إلى تحقيق مصالح المستثمرين على المدي الطويل (سليمان،2006).

وفى ضوء ما سبق نجد أن المحددات سواء كانت محددات داخلية أو محددات خارجية فأنها تتأثر بمجموعة عوامل آخري مرتبطة بالنظام الاقتصادي والاجتماعي، وبالوعي عند إفراد المجتمع، كما أنه مرتبط أيضاً بالبيئة التنافسية والقانونية والتنظيمية داخل الشركة، فهي جميعاً تعمل على زيادة الثقة فى الاقتصاد وتعميق دور سوق المال، وزيادة قدرته على تعبئة المدخرات ورفع معدلات الاستثمار، والحفاظ على حقوق الأقلية أو صغار المستثمرين، كما أن الحوكمة تشجع على نمو القطاع الخاص ودعم قدراته التنافسية، وتساعد المشروعات فى الحصول على التمويل وتوليد الأرباح وخلق فرص عمل.

## المبحث الثاني

## الأبعاد التنظيمية لقواعد حوكمة الشركات

توصلت الأبحاث فى حوكمة الشركات وقواعدها إلى النتائج يمكن بواسطتها تحديد الأبعاد التنظيمية لحوكمة الشركات فيما يلي:

**أولاً: البعد الإشرافي:**

يتعلق البعد الإشرافي فى تدعيم وتفعيل الدور الإشرافي لمجلس الإدارة علـى أداء الإدارة التنفيذية، والأطراف ذات المصلحة ومن بينهم أقلية المساهمين. ويتوقف ذلك على قدرة أعـضاء مجلس الإدارة على للقيام بتدقيق فعال، وإلى القيام بوضع وقوانين وضوابط وآليات تسمح بتوقيع عقاب على الموظفين التنفيذيين وأعضاء مجلس الإدارة إذا لزم الأمر ذلك.

كما أن تقرير منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) الصادر عـام 1999م، أشـار فى المبدأ الخاص بمسئوليات مجلس الإدارة، إلى ضرورة المتابعة الفعالة للإدارة التنفيذيـة مـن قبل مجلس الإدارة وكذلك مساءلة مجلس الإدارة نفسه من قبل المساهمين.

**ثانياً: البعد الرقابي**

ويتعلق بتدعيم وتفعيل الرقابة سواء على المستوى الداخلي أو الخـارجي للـشركة، فعلـى المستوى الداخلي وأن تدعيم وتفعيل الرقابة يتناول نظم الرقابة الداخلية ونظم إدارة المخـاطر، أما على المستوى الخارجي فيتناول القوانين واللوائح، وقواعد التسجيل فى البورصـة، وإتاحـة الفرصة لحملة الأسهم والأطراف ذات المصلحة فى الرقابة، فضلا عن توسيع نطاق مـسئوليات المراجع الخارجي وتدعيم استقلاله من خلال:

**أ- الالتزام بتطبيق معايير المحاسبة والمراجعة:**

إن تطبيق الحوكمة يشجع دور الإدارة فى اختبار السياسة المحاسبية المناسبة، وبالتـالي فالحوكمة تعارض الاتجاه نحو الالتزام بمعايير محاسبية محددة ، كما أنها تساعد فى حسم مشكلة إساءة استخدام المعايير المحاسبية ومعايير المراجعة.

**ب- دور المراجعة الداخلية:**

ترتبط المحاسبة والمراجعة سواء على المستوى المهني أو المستوى التنظيري بالحوكمة ارتباطا وثيقا، حيث تعتبر المحاسبة والمراجعة من أكثر المجالات العلمية والمهنية تأثيراً وتأثرا بمبادئ وإجراءات الحوكمة فلا يمكن لمبادئ وإجراءات الحوكمة أن تطبق بفاعلية وتؤتي ثمارها بدون دعم مهنة المحاسبة والمراجعة، كما أن مبادئ وإجراءات الحوكمة تلعب دورا كبيرا فى مجال تطوير مهنة المحاسبة والمراجعة.

ولذلك يتبين الدور الذي تقوم به المراجعة الداخلية فى مساعدة الوحدة الاقتصادية فى تحقيق أهدافها وتأكيد فعالية الرقابة الداخلية والعمل مع مجلس الإدارة ولجنة المراجعة من اجل إدارة المخاطر والرقابة عليها فى عملية حوكمة الشركات من خلال تقييم وتحسين العمليات الداخلية للوحدة الاقتصادية .

**ت- دور المراجع الخارجي:**

نتيجة لما يقوم به المراجع الخارجي من إضفاء الثقة والمصداقية على المعلومات المحاسبية وذلك من خلال قيامه بإبداء رأيه الفني المحايد فى مدى صدق وعدالة القوائم المالية التي تعدها الوحدات الاقتصادية من خلال التقرير الذي يقوم بإعداده ، فإن دور المراجعة الخارجية أصبح جوهرياً وفعال فى مجال حوكمة الشركات لأنه يحد من التعارض بين الملاك وإدارة الوحدة، كما أنه يحد من مشكلة عدم الالتزام بمبادئ وسلوك المهنة.(الباقي،2003)

**ث- دور لجان المراجعة:**

تقوم لجان المراجعة بدور حيوي فى ضمان جودة التقارير المالية وتحقيق الثقة فى المعلومات المحاسبية نتيجة لما تقوم به من تطبيق لقواعد الحوكمة، وفى هذا الصدد توصلت دراسة Memullen التي تناولت دور لجان المراجعة الوحدات الاقتصادية التي لديها لجان مراجعة قد انخفض بها معدل حدوث التصرفات المالية غير القانونية ، بجانب زيادة درجة الثقة فى معلومات القوائم المالية وخاصة الوحدات الاقتصادية المقيدة أسهمها فى سوق الأوراق المالية. (القشي والخطيب،2006) الأمر الذي دعا الشركات إلى الاهتمام بوجود لجان مراجعة تأخذ على عاتقها متابعة تطبيق قواعد الحوكمة وتقييم فاعلية مستويات الأداء اللازمة لزيادة كفاءتها.

**ثالثاً: البعد الأخلاقي(Ethics):**

ويتعلق بخلق وتحسين البيئة الرقابية بما تشمله من قواعد أخلاقية، ونزاهة، وأمانة، ونـــشر ثقافة الحوكمة على مستوى إدارات الشركات وبيئة الأعمال بصفة عامة.

**رابعاً: الاتصال وحفظ التوازن(Communication):**

ويتعلق بتصميم وتنظيم العلاقات بين الشركة ممثلة فى مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية من جهة، والأطراف الخارجية سواء ذات المصلحة أو الجهات الإشرافية والرقابية أو التنظيمية من جهة أخرى، حيث يجب أن يحكم العلاقة بين إدارة الشركة وحملة الأسهم، بينما يجب أن تحكـــم العدالة علاقة الشركة بالعمالة، كما يجب أن يحكم التوافق علاقة الشركة بالمنظمـــات الأهليـــة، ويحكم الالتزام علاقة الشركة بالهيئات والمنظمات الحكومية.(موسي،2008)

**خامساً: البعد الاستراتيجي(Strategic):**

ويتعلق بصياغة استراتيجيات الأعمال والتشجيع على التفكير الاستراتيجي، والتطلع إلـــى المستقبل استنادا على دراسة متأنية ومعلومات كافية عن أدائها الماضـــي والحاضـــر، وكـــذلك دراسة عوامل البيئة الخارجية وتقدير تأثيراتها المختلفة استنادا على معلومات كافية عن عوامـــل البيئة الداخلية ومدى تبادل التأثير فيما بينها.

**سادساً: تحقيق الإفصاح والشفافية:**

يمثل الإفصاح الجيد والشفافية فى عرض المعلومات المالية وغير المالية أحد المبادئ والأركان الرئيسية التي تقوم عليها قواعد حوكمة الشركات ، يجب أن لا يخلو أي تقرير صادر عن منظمة أو هيئة أو دراسة علمية من التأكيد على دور الحوكمة فى تحقيق الإفصاح والشفافية خاصة وأنهما من الأساليب الفعالة لتحقيق مصالح الأطراف المختلفة ذات العلاقة ، ويمثلان أحد المؤشرات الهامة للحكم على تطبيق نظام الحوكمة من عدمه داخل الوحدات الاقتصادية المختلفة .

لذا فإن مبادئ حوكمة الشركات التي وضعتها OECD ترى أن إطار الحوكمة يجب أن يتضمن الإفصاح الدقيق وفى التوقيت السليم عن كافة الأمور الهامة المتصلة، بالوحدات الاقتصادية وذلك فيما يتعلق بمركزها المالي والأداء المالي والتشغيلي والنقدي لها والجوانب الأخرى المتصلة بأعضاء مجلس الإدارة والإدارة المالية.

سابعاً: **إدارة الأرباح:**

تمارس إدارة بعض الوحدات الاقتصادية سياسة إدارة الأرباح لتحقيق الكثير من الأهداف مثل الوصول إلى مستوى التنبؤات التي سبق الإعلان عنها أو تجنب الإعلان عن الأرباح أو الخسائر أو للحصول على بعض المزايا المرتبطة بالأرباح المرتفعة مثل المكافآت والعمولات، وبالتالي فإن عملية إدارة الربح تعني قيام الإدارة بالتأثير على حمله الأسهم أو سعر السهم أو التلاعب فى البيانات المحاسبية الواردة بالتقارير المالية بصرف النظر عن الهدف من ذلك (Degeorge , et al. -1999 )

ولكن فى ظل تطبيق حوكمة الشركات والحد من سلطة الإدارة وإتاحة الفرصة للأطراف الأخرى لحماية حقوقها مع وجود الضوابط المختلفة، فإن إدارة الأرباح تصبح لا وجود لها ، لذا أشارات نتائج إحدى الدراسات والتي تناولت أثر متغير الحوكمة على ممارسة إدارة الوحدات الاقتصادية لسياسة إدارة الأرباح ، بأن هناك علاقة عكسية بين اتجاه وسلوك أعضاء لجنة المراجعة الذين يعملون خارج الوحدة، وبين المراجعين الداخليين فى مراجعة إدارة الأرباح فى الشركة.

وبذالك يمكن القول أن دور تطبيق قواعد حوكمة الشركات فى الحد من سلطة الإدارة فى عملية إدارة الأرباح ينعكس بالإيجاب على تحقيق جودة المعلومات المحاسبية وعلى أسعار الأسهم.

**ثامناً: تقويم أداء الوحدة الاقتصادية:**

أن من أهمية حوكمة الشركات دورها فى زيادة كفاءة استخدام الموارد وتعظيم قيمة الوحدة الاقتصادية وتدعيم قدرتها التنافسية بالأسواق، مما يساعدها على التوسع والنمو ويجعلها قادرة على إيجاد فرص عمل جديدة، كما أن من المعايير الرئيسية لحوكمة الشركات هو تحقيق فاعلية وكفاءة الأداء بالوحدات الاقتصادية وحماية أصولها.

أي أن تطبيق قواعد الحوكمة يساعد على إيجاد مفهوم ومقاييس شاملة ومتنوعة لأداء الوحدة الاقتصادية مما يدعم من قدراتها على الاستمرار والنمو ويحقق مصالح الفئات المختلفة المتعاملة معها.

وحول ما سبق وفى ضوء طبيعة الأبعاد التنظيمية السابقة لعملية تطبيق قواعد حوكمة الشركات يري الباحث أهمية الإشارة إلى النقاط التالية:

أ- بالرغم من تعدد الأبعاد المختلفة لعملية حوكمة الشركات سواء القانونية أو التنظيمية أو الاجتماعية ،إلا أن الأبعاد التنظيمية تحظى باهتمام كبير وتشغل الحيز الأكبر من الإجراءات والأساليب المختلفة لتطبيق قواعد الحوكمة.

ب- أن الأبعاد التنظيمية لعملية الحوكمة تغطي ثلاثة مراحل من العمل المحاسبي وهي :-

1) مرحلة الرقابة على العمل المحاسبي وتشمل نوعين من الرقابة أحدهما : الرقابة القبلية والآخر الرقابة البعدية للعمل المحاسبي.

2) مرحلة الممارسة الفعلية للعمل المحاسبي بداية من الالتـزام بتطبيـق المعـايير المحاسبية وتقويم و متابعة الأداء وإدارة الأرباح ، وانتهاءً بالإفصاح عن نتيجـة هذه الممارسة فى شكل تقارير وقوائم مالية.

3) مرحلة ما بعد الممارسة الفعلية وتشمل أدوار كل من لجان المراجعة والمراجعة الخارجية وما تحققه من إضفاء الثقة والمصداقية فـي المعلومـات المحاسـبية المفصح عنها.

ج- إن النتيجة النهائية للأبعاد المحاسبية السابقة هو إنتاج معلومات محاسبية ذات اسـتخدامات متعددة للإطراف ذات العلاقة بالوحدة الاقتصادية والتي من خلالها يمكن المحافظـة علـى حقوق هذه الأطراف تجاه الوحدة الاقتصادية ، كما أن هذه المعلومات تصبح مـن الأهميـة بمكان وبمستوى عال من الجودة التي تمكن من الاعتماد عليها ، وفى ذات الوقـت تعكـس ثقة الأطراف الأخرى من أصحاب المصالح فى الوحدة الاقتصادية وإدارتهـا وتزيـد مـن كفاءة سوق الأوراق المالية (خليل2003).

# المبحث الثالث

# الجوانب التقيمية لحوكمة الشركات

## 2-3-1 مفهوم فاعلية قواعد حوكمة الشركات:

يعتبر التمويل هو شريان الحياة لاستمرار وبقاء الشركات والمؤسسات فى اقتصاد السوق، إلا أن توافره يعتمد على كفاءة تخصيص الموارد من خلال الوسطاء فى الأسواق المالية لغايات استثمارية وإنتاجية. وتعتمد عملية التخصيص على العائد المتوقع من قبل المستثمرين، فى ضوء اعتقادهم ورؤيتهم لمستوي الحوكمة وتطبيق قواعدها فى الشركة ويري قابلية الشركة للاستمرار والبقاء والذي يمكن الحكم عليه من خلال أساليب تحليل العلاقة بين العائد والمخاطرة، إضافة إلى درجة ثقة المستثمر التي تعتمد على مجموعة واسعة من العوامل القانونية والمؤسساتية التي تضمن حماية استثماراته (Toledo,2006) .

من هنا تأتي قواعد الحوكمة للتعامل مع الطرق التي يتم من خلالها تحقيق الأتي (سليمان،2006):

1- يطمئن الممولين على بالحصول على عائد استثماراتهم.

2- يتمكن الممولين من جعل المديرين يعيدون إليهم بعض الإرباح.

3 - يتأكد المستثمرون أن المديرين لن يهدروا المال الذي يستثمرونه فى الشركة.

4 - التأكد من أن الشركة لا تستثمر فى مشاريع فاشلة.

5 - كيف يقوم الممولين بمراقبة عمل المديرين.

ولذلك أن تتميز قواعد حوكمة الشركات بالآتي:(Jensen and Mecling,1979)

1 - القدرة على توفير الضمان من خلال قيام الوكيل بتقييم القرارات التي تتوافق مع روح العقد الذي تم إبرامه مع المالك بين الوكيل والمالك( المساهمين).

2 - ضمان استمرار تدفق رأس المال والذي يعتبر أحد المؤشرات لنجاح الشركة.

3 - القدرة على حماية مصالح المساهمين والحد من التلاعب المالي والإداري ومواجهه التحايل والخداع الذي تتعرض له أموال الشركة.

عليه يمكن القول أن فاعلية الحوكمة هي عبارة عن مجموعة النشاطات التي تهدف إلى تعظيم الثروة التي يتم الحصول عليها من العمليات الحقيقية للشركة، وتوزيعها بشكل عادل بين المساهمين حسب فئاتهم، كما أن فاعلية قواعد الحوكمة تتميز بمستويات مختلفة ذات ارتباط

بعوامل خارجية وداخلية، وتتعلق هذه العوامل (بتركيبة أصول الشركة، فرص النمو، ورقابة الأصول الملموسة مقارنة بالأصول الغير ملموسة.(Himmelberg et al., 1999)

### 2-3-2 مقومات فاعلية قواعد حوكمة الشركات:

يحتاج كل نظام إلى ركائز قاعدية يقوم عليها، ونظام الحوكمة يقوم أيضا على مجموعة من الركائز التي تكفل للشركة تحقيق أهدافها، باعتبارها شخصية معنوية مستقلة تسعي للمنافسة، وهذه المقومات هي (قباجة،2008):

- وجود قوانين وتشريعات تعني بحقوق المساهمين، كحق التصويت وانتخاب مجلس الإدارة والمدقق الخارجي، وتعني كذلك بتنظيم مجلس الإدارة ببيان صفاته من حيث التأكد على استقلاليته، وبيان مهامه ومسؤولياته، وكذلك بيان مسؤوليات الإدارة التنفيذية، وحقوق أصحاب المصالح وواجباتهم.
- وجود لجنة تدقيق داخل الشركة المساهمة العامة يتمتع أعضاؤها بالاستقلالية وبمؤهلات عالية وخبرة جيدة، بحيث تقوم اللجنة بالمقام الأول بالتأكد من وفاء الشركة بالمتطلبات المتعلقة بالإدارة التنفيذية، والتدقيق الخارجي، وإجراءات الإبلاغ المالي من حيث الأمانة والجودة.
- وجود عمليات حوكمة فعالة داخل الشركة تعمل على تنظيم الاجتماعات والاتصالات بين الإدارة والإدارة التنفيذية والموظفين.
- وجود أنظمة إدارية داخلية على درجة عالية من الكفاءة، والفاعلية مثل نظام شؤون الموظفين، حيث يعمل نظام الإفصاح على توفير المعلومات والإفصاحات اللازمة لأصحاب المصالح.
- تحديد صلاحيات ومسؤوليات كل عضو فى الشركة، وإجراء المراجعة الدائمة وتعديلها إذا اقتضي الأمر ذلك، ما يسهل على جميع المتعاملين داخل الشركة معرفة حدود عملهم وما هو مطلوب منهم، من أجل خدمة الشركة وتحقيق أهدافها.

### 2-3-3 الربط بين قواعد الحوكمة والأداء المالي:

يمكن للشركة تحقيق عمليه الربط الجيد بين قواعد الحوكمة والأداء المالي بهدف جذب الاستثمارات وزيادة الدخل وتعزيز القدرة على المنافسة فى سوق العمل مما ينعكس على كفاءة الأداء ويتم ذلك من خلال عدة طرق وأساليب( المشروعات الدولية الخاصة،2005)

1. من خلال التأكيد على الشفافية فى معاملات الشركة مثل الإجراءات المحاسبية والمراجعة والتدقيق المالي.

2. تطوير خطة إستراتيجية مبنية على أسس سليمة مما يساعد على جذب الاستثمارات، وتحسين كفاءة أداء الشركة والعاملين فيها.
3. تبني معايير الشفافية فى التعامل مع المستثمرين والموظفين مما يساعد على منع حدوث أزمات مالية ومصرفية.
4. تشير البحوث إلى أن الدول التي تطبق قواعد الحوكمة تحمي الأقليات من حملة الأسهم وتفتح أمامها أبواب عدد أكبر من أسواق رأس المال.( المشروعات الدولية الخاصة، 2005)

وفى تحليل العلاقة بين الحوكمة والأداء حدد الأدب المالي مجموعة القنوات التي من خلالها يمكن للحوكمة الفعالة أن تؤثر على الأداء وتتمثل هذه القنوات فى: (Coles, et al.,2003)

- زيادة فرص الوصول لمصادر التمويل الخارجي الذي يقود بدوره إلى فرص استثمارية أكبر ونمو وارتفاع فى نسب استخدام العمالة.
- انخفاض تكلفة رأس المال والتي ترتبط بارتفاع قيمة الشركة مما يجعل الاستثمار أكثر جذباً للمستثمرين.
- أداء تشغيلي أفضل ناجم عن تخصص أفضل للموارد.
- خفض مخاطر الأزمات المالية.
- علاقة أفضل مع كل أصحاب المصالح مما يساعد على تحسين العلاقات مع كل من المجتمع المحلي والعمالة .

## 4-3-2 خصائص الحوكمة الجيدة فى الشركات

ذكر جون كولي فى كتابه حول حوكمة الشركات إن نموذج الحوكمة للشركات الناجحة يجب أن يشمل الخصائص التالية(Colley،et al, 2005):

- مجلس إدارة قوي وفعال ينفذ مسؤولياته بقدرة وسلامة.
- رئيس تنفيذي مؤهل يتم اختياره من قبل مجلس الإدارة ويتم إعطاؤه السلطات والصلاحيات لإدارة أعمال الشركة.
- الأعمال التي يتم اختيارها من قبل الرئيس التنفيذي يجب تنفيذها ضمن نصيحة وموافقة مجلس الإدارة.
- نموذج عمل جيد يتم اختياره من قبل الرئيس التنفيذي وفريق الإدارة، وكذلك ضمن نصيحة مجلس الإدارة وموافقته.
- إفصاح كافي وملائم عن أداء الشركة للمساهمين والمجتمع المالي.

ويرى جونثان شاركهام انه من الصعب التعرف من داخل الشركة عما إذا كان نظام الحوكمة الجيد يعمل بشكل حقيقي، غير أن هناك أدلة وقرائن تشير إلى مدي توفر متطلبات هذه الحوكمه، وذلك من خلال الوقوف على العديد من الأحكام والتقديرات التي من الممكن أن يكون لها تأثير على أوضاع الشركة وديناميكية العمل فيها (Charkham،2005).

## 2-3-5 حوكمة الشركات فى بيئة الأعمال الدولية

من الطبيعي أن يكون هناك اختلاف فى تطبيق قواعد الحوكمة حسب النظام المعمول به فى كل دولة، حيث تتباين ممارسات الحوكمة بين الشركات، وتختلف تبعا للظروف، إلا أنه رغم تلك الاختلافات يجب أن تكون قواعد حوكمة الشركات مرنة ومتطورة إلى جانب إتاحتها مجالا يمكن فيه للقطاع الخاص التحرك اختياريا لإدخال التحسين والتطوير. واستمرارية فحص نظم الحوكمة الخاصة بها، وان تبدأ فى تقديم التأكيدات التي يسعى المستثمرون والمساهمون للحصول عليها، وحماية لحقوقهم وتحقيقاً للشفافية(ميلليستاين،2001).

ففى المملكة المتحدة على سبيل المثال نشا وتطور مفهوم الحوكمة وسار ببطء داخل الشركات سواء كانت مسجلة لأسهمها ببورصة الأوراق المالية أم لا. وأدت المشاكل المالية المترتبة على قيام بعض الشركات بإخفاء معلومات وبيانات مالية فى الحسابات والقوائم المالية المقدمة للمساهمين والتي انتشرت فى بداية التسعينات، إلى قيام كل من بورصة الأوراق المالية وكذلك مجلس التقارير المالية Financial Reports Council (FRC) وجهات محاسبية أخرى بدراسة كيفية توفير الثقة مرة أخرى فى التقارير المالية التي تصدرها الشركات، وكانت الفرصة الأولى لمجتمع الأعمال بالمملكة المتحدة للاهتمام بإجراء حوار جدي ومفتوح عن موضوع حوكمة الشركات، وقد أسفر هذا عن صدور تقرير كادبيري والذي يعتبر حتى الآن من أهم التقارير التي تناولت مفهوم حوكمة الشركات فى المملكة المتحدة بل والعالم، وفى أكتوبر 1993 ظهر تقرير روتمان Rutteman الذي أوصى بأنه يجب على الشركات المقيدة بالبورصة أن يتضمن تقريرها الإفصاح عما إذا كانت نظم الرقابة الداخلية التي تقوم الشركة بتطبيقها للمحافظة على أصولها قد تم انجازه بصورة كافية، كما ظهر بعد ذلك فى عام 1995 تقرير Greenbury والذي اهتم بموضوع المكافآت والمزايا التي يحصل عليها أعضاء مجلس إدارة الشركات، وأوصى التقرير بضرورة إنشاء لجنة المكافآت وتكون من ضمن مسؤولياتها مراجعة وتقييم اللوائح والأسس التي يتم على أساسها تحديد تلك المكافآت بحيث تتناسب مع الأداء الخاص بهم، وفى عام 1998 ظهر الكود الموحد Combined Code والذي اشتمل على جميع التوصيات التي تضمنتها التقارير السابقة له، وأصبح هذا الكود من ضمن متطلبات القيد

فى بورصة الأوراق المالية بلندن، والذي تم تعديله أيضاً عـام 2003 ليـشتمل علـى أفـضل الممارسات لحوكمة الشركات فى ضوء الانهيارات المالية التي حدثت فى الولايات المتحدة فـى عام 2002(سليمان،2006،ص75).

إما فى الولايات المتحدة الأمريكية فقد أظهر بعض نقاط الضعف فى ممارسـات تطبيـق قواعد حوكمة الشركات فى كثير من المناحي وذلك أزمة شركة إنرون Enron و أزمة شـركة ورلدكوم وأخيراً الأزمة المالية التي تضرب الولايات المتحدة الأمريكية والتي تعـصف بالعـالم لارتباطه بالاقتصاد الأمريكي، والتي أفرزت عدداً من قضايا سوق المال التي تستحق الدراسـة، وقد أوضحت الأزمات نقاط ضعف فى الرقابة على الأنشطة المالية للمؤسسات غيـر الماليـة. مثال ذلك شركة إنرون – وهى شركة للطاقة – والتي كانت تمثل صانع سوق رئيسي فى سوق المشتقات وأحد المؤسسات الرئيسية التي تمد سوق مشتقات الطاقة بالسيولة من خـلال التـداول خارج المقصورة (خارج السوق المالي).

وهذا تحث اللوائح التنظيمية فى الولايات المتحدة على إجبار الشركات بالإفصاح والشفافية بخصوص المعلومات المتعلقة بمخاطر التداول فى الأسواق المالية ، وذلك علـى افتـراض أن المشرعين و صانعي السياسات والجهات الرقابية بأن دخول المستثمرين فى هذه الأنشطة البالغة فى التعقيد لديهم قدر كاف مـن المعرفـة والعلـم التـي تمكـنهم مـن التعامـل مـع هـذه الآليات.(شوقي،2002).

وفى أعقاب الانهيارات المالية لكبرى الشركات الأمريكية فى عـام 2002، تـم إصـدار Sarbanes-Oxley Act الذي ركز على دور حوكمة الشركات فى القضاء على الفساد المـالي والإداري الذي يواجه العديد من الشركات من خلال تفعيل الدور الذي يلعبـه الأعـضاء غيـر التنفيذيين فى مجالس إدارة الشركات، والتركز على ضرورة أن يكون غالبية أعـضاء مجلـس الإدارة من الأعضاء غير التنفيذيين، مع وصف وتحديد الشروط التي يجب أن تتوافر لديهم مـع تحديد واضح لمسؤولياتهم داخل مجلس الإدارة أو داخل اللجان التابعة له (سليمان،2006).

أما بالنسبة للدول العربية فقد اهتمت العديد من هذه الدول فى السنوات الأخيـرة بتطبيـق مفهوم حوكمة الشركات، وقد تم تنظيم العديد من المؤتمرات فى العديد من الدول العربية والتـي تناولت مفهوم وقواعد حوكمة الشركات وأوصت بضرورة تطبيق مبـادئ وقواعـد الحوكمـة تتماشى مع الظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية لكل دولة من الدول العربيـة، وقد قامت العديد من الدول العربية بخطوات جادة بالتعاون مع كثير من المؤسسات الدولية لتقييم تشريعاتها الخاصة بحوكمة الشركات(على وشحاتة، 2007).

فى ظل التحول من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق تحدث تغيرات فى المجتمع تـشمل النواحي الاقتصادية بالدرجة الأول وخاصة فى عملتي الخصخصة أو ما تسمى بتوسيع قاعـدة الملكية، وفى ظل جذب الاستثمار الأجنبية والمحلية لقطاعات الإنتاج والخدمات ظهرت بعـض الدول العربية خلال العشر سنوات الماضية الكثير من الشركات المساهمة التي تدعو المساهمين للمساهمة فى رؤوس أموالها. ومن ضمن المبادرات التي قدمت لإرساء قواعد حوكمة الشركات فى المنطقة ، صدر تقرير عن المنتدى الإقليمي الثاني لحوكمة الشركات، الذي عقد فى بيـروت فى يونيو 2004 بعنوان "حوكمة الشركات فى منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيـا: تحـسين الإفصاح والشفافية" ، تم اعتبار حوكمة الشركات المفتاح الرئيسي لتحديث الـدول فـى منطقـة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، ومن ضمن التوصيات التي أوصى بها المنتدى أن يـتم إنـشاء منتدى سنوي على المستويين القومي والإقليمي وفقا لأفضل المعايير والمستويات والممارسـات الدولية لتنفيذ قواعد الحوكمة ، وتشكيل مجموعة عمل قومية لحوكمة الشركات فى كل دولة من الدول المشاركة، وإجراء عملية مسح لحوكمة الشركات فى كافة دول المنطقـة، كمـا أوصـى بإتبـاع مبـادئ وقـوانين ومعـايير حوكمـة الـشركات ومعـايير المحاسـبة والمراجعـة الدولية(www.cipe.org،2008/4/3).

وفى الأردن تم افتتاح أعمال منتدى حوكمة الشركات ومسؤولية الشركات الاجتماعية فـى الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وذلك فى شهر آذار 2007، وضـم المـؤتمر مـشاهير رجـال الأعمال فى الدول العربية، وكان قد صدر عن المؤتمر لائحة حوكمة إرشأدىة.

وقد أعلنت هيئة سوق المال السعودي فى النصف الثاني مـن العـام 2006 عـن سلـسلة تشريعات لتفعيل الحوكمة، وتم إصدار لائحة فى السوق السعودية لتطبيق نظام الحوكمة، وهـي أول محاولة عملية لتطبيق معايير الحوكمة.

أما فى لبنان فقد بادرت منظمة الشفافية بتبني إصدار لائحة حوكمـة خاصـة بالـشركات الصغيرة والمتوسطة، حيث يعتبر العاملون فى هذه المنظمة من الفاعلين فـى مجـال فعاليـات الحوكمة التي يتم تنظيمها فى المنطقة.

وفى سوريا بادرت هيئة سوق الأوراق المالية السورية فى موضوع الحوكمة عـام 2006، إذ أفردت الفصل السابع من قانون سوق دمشق للأوراق الماليـة(لممارسـات الإدارة الـسليمة لأعضاء السوق)، وبذلك يكون أول قانون سوري اخذ بعين الاعتبار مفهوم الحوكمة وفعله(أبـو دياب،2007،ص158).

## 2-3-6 تطبيق قواعد الحوكمة فى فلسطين

تشير تطورات تطبيق الحوكمة فى فلسطين إلى وجود توجهات من قبل إدارة سوق فلسطين للأوراق المالية لتطبيق لقواعد الحوكمة للإدراج فى السوق المالي للشركات المساهمة العامة مستقبلاً والعمل لزيادة الوعي الاستثماري لدي الإفراد، وتعزيز ثقة المستثمرين بالأسواق المحلية، وتعزيز الأمان للأموال المستثمرة فى فلسطين.(العصا،2007)، هذا وقد أعزى البعض إلى أن غياب أو ضعف تطبيق قواعد الحوكمة فى فلسطين أدى إلى تعثر بعض المؤسسات الاقتصادية مثل قطاع التأمين والمصرفى، علماً بأن الشركات التي تمارس قواعد الحوكمة حاليا فى فلسطين لا تتجاوز 20% فقط من الشركات المدرجة فى سوق فلسطين للأوراق المالية.( أيوب، 2007)

وبالرغم من ذلك فإن هناك بعض الشركات المدرجة فى السوق تعمل على تطبيق قواعد الحوكمة جزئياً عبر التعليمات الملزمة للقطاعات التي تشرف عليها مثل هيئة سوق رأس المال وسلطة النقد الفلسطينية، فلذلك فإن هناك بعض الشركات والبنوك تتبع هذه الأنظمة والتعليمات والسياسات التي تمارس من قبل المؤسسات المشرفة عليها.(مجلة السوق المالي، 2008)، وقد رأي رئيس مجلس إدارة هيئة سوق رأس المال فى مؤتمر الحوكمة الذي انعقد فى مدينة نابلس انعدام وجود قواعد للحوكمة فى فلسطين لأن الشركات المدرجة فى سوق فلسطين المالي تنفذ ما هو مطلوب منها فى القانون مثل عملية الإفصاح حيث تقوم الشركات بالإفصاح عن قوائمها المالية بينما الشركات غير المدرجة لا تقوم بذلك، وعليه فإن الشركات لا تطبق أي قاعدة من قواعد الحوكمة طالما أن القانون غير موجود ومغيب، سواء كان بتعيين مجالس الإدارة أو المدقق الداخلي أو الإفصاح والشفافية والمساءلة والمحاسبة أو زيادة رأس المال أو حتي إطلاع المساهمين على حقوقهم وممارساتهم لها ومساءلتهم والتي لا وجود لها فى فلسطين (علاونة،2008).

وقد أشار (المصري،2008) رئيس مجلس إدارة هيئة سوق رأس المال إلى تطبيق جزئي بمعايير ومفاهيم معينة للحوكمة من قبل بعض الشركات فى فلسطين، لكنه أكد انعدام وجود المفهوم العام للحوكمة بكافة جزئياته، وبالتأكيد فان هذا غير كاف، حيث يجب أن يكون تطبيق النظام اشمل واعم للحوكمة.

## 2-3-7 محاولات عمل آلية تطبيق قواعد الحوكمة فى فلسطين

قام البنك الدولي ومنظمة التعاون والتنمية الدولية فى 29 سنتمبر 2005م بالاشتراك مع سلطة النقد الفلسطينية وهيئة سوق رأس المال وجمعية المصارف واتحاد رجال الإعمال الفلسطينية ورشة عمل وهي الأولي فى فلسطين حول حوكمة المصارف فى الضفة الغربية شارك فيها أكثر من 70 مشاركاً وشملت رؤساء كل من سلطة النقد وهيئة السوق المالي وممثلين عن القطاع العام والخاص وخبراء دوليين وأكاديميين فى مجال حوكمة الشركات، وتركزت حول عمل آليات متينة بهدف تطبيق المبادئ والمعايير الدولية للحوكمة معتمدة على القواعد والمبادئ التي وضعتها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ولجنة بازل حول كفاية رأس المال وقد ناقش الخبراء قواعد الحوكمة بصورة جزئية ولم يتم دراستها بصورة كاملة وضعت آليات للمتابعة. (2005،AME)

وخلال العاميين السابقين كانت هناك محاولات لإصدار قواعد حوكمة الشركات المساهمة العامة، وتشكيل لجان فنية مدعومة من مؤسسة التمويل الدولية، حيث تم تشكيل فريق وطني لهذا الغرض وتم عمل ورش عمل فى عدة دول عربية منها مصر الأردن والمغرب، ولكن هذه الجهود تعثرت بسبب الانتخابات التشريعية الفلسطينية وتم تعليق عمل مؤسسة التمويل الدولية لأنشطتها.

وفى عام 2007م تم تشكيل فريق وطني بادرت فيه هيئة سوق رأس المال للخروج بوثيقة لقواعد لحوكمة وتلقي دورات تدريبية للفريق الوطني حول كيفية أعداد آليات الحوكمة لدي مركز المديرين المصري فى القاهرة. ومن خلاله تم تشكيل الفريق الفني لقيادة الجوانب الفنية للمشروع وتوعية المستثمرين لقواعد الحوكمة وأهميتها للمجتمع الفلسطيني وانعكاساته على الوضع الاقتصادي.(أبو بكر،2007)

## 2-3-8 أهم معوقات تطبيق الحوكمة فى فلسطين

من المعلوم أن الاقتصاد الفلسطيني تحت قيود ومعيقات عديدة منها ما نجم عن سياسات الاحتلال الإسرائيلي القمعية، وتردد وتأخر الدول المانحة عن سداد التزاماتها المالية للسلطة الوطنية وعدم اكتمال بناء المؤسسات العامة وتواضع أداء الموجود منها، وعدم اكتمال إصدار أو تعديل منظومة القوانين اللازمة، وغياب رؤية سياسية واضحة لشكل ومستقبل الاقتصاد الفلسطيني وما يترتب على ذلك من ضعف واضح فى مجال رسم وتنفيذ السياسات الاقتصادية (مكحول،2007) وقد اثر واقع الاقتصاد الفلسطيني على وضع السوق من حيث حجم التداول والأسعار خلال السنوات الأولى للانتفاضة ولكن ذلك لم يمنع السوق من التطور فى النواحي

الأخرى، فقد كان يتأثر بالأوضاع السياسية أكثر من الأوضاع الاقتصادية، فقد عاني الاقتصاد الفلسطيني من مشكلات فى تطبيق قواعد الحوكمة فى الشركات المدرجة وغير المدرجة فى سوق فلسطين للأوراق المالية على حد سواء وهذا الضعف يثير قلق بعض المسئولين ومن هذه الصعوبات ما يلي: (عورتاني، 2008)

1- ضعف إيصال المعلومات الجديدة لأعضاء مجالس الغرف التجارية لأنهم فى مواقعهم منذ فترة طويلة ولا يتأقلمون مع الواقع الجديد.
2- قلة عدد الشركات المساهمة والمدرجة فى السوق المالي، مما يؤدي إلى عدم المنافسة فى جذب الاستثمارات الداخلية والخارجية.
3- أغلب الشركات فى فلسطين مملوكة للعائلة، ويؤثر أفراد العائلة على الإدارة.
4- عدم تطوير قانون الشركات، أو فى الضوابط واللوائح الداخلية للشركة.
5- الاقتصاد الفلسطيني محدود الموارد، ولا يهتم به المستثمر المحلي والأجنبي وارتباطه بالاقتصاد الإسرائيلي.
6- ضعف الوعي الاستثماري لدي أصحاب الأموال رغم ما يقوم به سوق فلسطين للأوراق المالية من ندوات وتوعية وبخاصة المستثمرين الصغار وحماية حقوقهم.
7- عدم وجود مؤسسات تهتم بمتابعة مدي الالتزام بتطبيق قواعد الحوكمة للشركات وتقييم هذه المؤسسات لها.
8- ضعف مهنة المراجعة ومعاييرها فى فلسطين، مما يؤثر سلباً على أداء الشركات المساهمة فيها.

## 2-3-9 دور قواعد الحوكمة فى تطوير البيئة الاستثمارية فى فلسطين

تعتبر تطبيقات الحوكمة فى فلسطين لا زالت فى بداية مراحلها الأولي، بالرغم مع وجود حوالي من 34 شركة مساهمة عامة، لكن بعضها لم يدرج فى السوق المالي بسبب أن أصحابها يشكلون نفوذاً ومركز قوي فى مؤسساتهم مما يؤثر على القرارات الإدارية مما ينعكس على عملية تطبيق قواعد الحوكمة لهذه الشركات، الأمر الذي يؤثر على البيئة الاستثمارية وجذب الأموال من مستثمرين جدد مرتقبين وكذلك ضعف البيئة القانونية والرقابية وعدم الاستقرار الوضع السياسي والاقتصادي فضلاً عن المعيقات التي يضعها الاحتلال والتي تؤثر فى تطبيق قواعد الحوكمة وتعيق التطور الاستثماري والإنمائي فى فلسطين ( الشعيبي،2008).

مع العلم إن توعية المستثمرين بثقافة قواعد الحوكمة يؤدي إلى جذب استثمارات الوطنية الراكدة داخل الوطن وكذلك جذب الاستثمارات من خارج الوطن، من خلال توفير الحماية

الكافية لأموال المستثمرين والتأمين عليها، وتحقيق العدالة للجميع وكذلك إلى تحسين إجــراءات تطبيق قواعد الحوكمة.

إن العمل على تطبيق قواعد الحوكمة السليمة بأن تساعد المستثمرين وخاصة الصغار منهم على توجيه استثماراتهم نحو الأسواق المالية خاصة أن فلسطين تعاني من حاله عدم الاســتقرار السياسي والاقتصادي وارتفاع درجة المخاطرة، فمن الواضح أن ضعف مستوي تطبيق قواعــد الحوكمة فى الشركات المدرجة فى سوق فلسطين للأوراق المالية، يجب أن يكون حــافزاً علــى إعادة النظر وتضافر الجهود من جميع الأطراف المعنية لتطبيق قواعد الحوكمة، الأمــر الــذي يؤدي إلى تحسين البيئة الاستثمارية للشركات المدرجة وغير المدرجة على حد سواء، مع العمل على نشر ثقافة الحوكمة فى المجتمع الفلسطيني من خلال ورش العمل والنــدوات والمــؤتمرات العلمية وتطويرها وتطبيق قواعدها، وكذلك نشر الوعي بين المساهمين والمستثمرين علــى حــدٍ سواء.

# الفصل الثالث

# الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية فى ضوء قواعد الحوكمة

**المبحث الأول:** الإفصاح المحاسبي وتأثره بقواعد الحوكمة.

**المبحث الثاني:** جودة التقـارير الماليـة وتأثرهـا بقواعـد الحوكمة.

**المبحث الثالث:** العلاقة المتداخلـة بـين قواعـد الحوكمـة والإفصاح وجودة التقارير المالية.

# الفصل الثالث

## الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية فى ضوء قواعد الحوكمة

### 3-1 تمهيد:

ازداد الاهتمام فى السنوات الأخيرة بموضوع الشفافية والإفصاح، لأن العديد من الجهات ذات المصلحة تعتمد – بشكل كبير – فى قراراتها على ما تنشره الشركات من معلومات حيث لا تملك هذه الفئات سلطة الحصول على ما تحتاجه منها مباشرة من مجلس إدارة الشركات، ومما لاشك أن القصور فى متطلبات الشفافية والإفصاح يجعل البيانات والمعلومات الواردة فى القوائم المالية مضللة، الأمر الذي ينعكس على اتخاذ القرار من جانب المساهم أو المستثمر المهتم بهذه المعلومات والبيانات ويؤدي إلى إفلاس الشركات وانهيار الأسواق المالية.(فاتح وبشير،2006)

إن الإفصاح المحاسبي هو الوسيلة الرئيسية والأداة الفعالة لإيصال نتائج الأعمال للمستخدمين من أجل دعم قراراتهم خصوصاً المتعلقة بمجالات الاستثمار والتمويل، ونظراً للاهتمام المتزايد من قبل أصحاب الفكر والاختصاص من أكاديميين ومهنيين فى مجال المحاسبة والمراجعة بجدوى الإفصاح المحاسبي والشفافية فى التقارير المالية، فإن ذلك يؤدي إلى استمرار الضغوط على المهنة لتطوير أدائها فى خدمة قطاعات الأعمال من ناحية ودعم نظام الرقابة والمساءلة فيها من ناحية أخري. (الملحم، 2003)

ويظهر كذلك دور الإفصاح المحاسبي فى توفير المعلومات اللازمة التي من شأنها تحسين فهم وأهمية الأدوات المالية وأدائها فى الأسواق المالية من أجل توفير معلومات محددة بغرض استخدامها، والسياسات المحاسبية الملائمة والمخاطر المترتبة عليها وسياسة الإدارة للتحكم فى هذه المخاطر، كما ويتجلي دور الإفصاح المحاسبي فى توفير المعلومات التي تساعد المستثمرين فى هذا الشأن (طه، 1999).

واستناداً لما تقدم يتناول هذا الفصل بالتحليل والمناقشة الإفصاح المحاسبي، وعلاقته بقواعد حوكمة الشركات، وكذلك مفهوم جودة التقارير المالية والمحاسبية ، وأخيراً آلية الربط بين تطبيق قواعد الحوكمة وجودة التقارير المالية.

## المبحث الأول

## الإفصاح المحاسبي وتأثره بقواعد الحوكمة

3-1-1 مفهوم الإفصاح وطبيعته:

يعدُ الإفصاح المحاسبي من المفاهيم والمبادئ المحاسبية المهمة التي تلعب دورا هاما فى إثراء قيمة ومنفعة البيانات والمعلومات المحاسبية التي تظهر فى القوائم المالية، والتي تستخدم لأغراض عدة منها: اتخاذ قرارات الاستثمار والائتمان فى المنشات كذلك يساهم فى تحقيق فاعلية وكفاءة استغلال الموارد الاقتصادية المتاحة على مستوى المنشاة وعلى المستوى القومي للاقتصاد الوطني.(سجيني،2002 )

ويعتبر الإفصاح المحاسبي أيضاً روح أي سوق مالية وأساس نجاحه ، فهو يحقق فى حال توفره جواً من الثقة بين المتعاملين من خلال قيام الجهات المعنية بمراقبة ميزانيات الشركات المتعاملة فى السوق والإشراف على وسائل الإعلام المختلفة التي تشكلها هذه الشركات، والتدخل لإزالة الغش ومنع إعطاء معلومات غير صحيحة للمساهمين.

هذا وتختلف وجهات النظر حول مفهوم وحدود الإفصاح عن المعلومات الواجب توافرها فى القوائم المالية المنشورة ، وذلك نتيجة لاختلاف مصالح الأطراف المستفيدة من هذه المعلومات فكل طرف ينظر إلى المعلومات من وجهة نظره الخاصة .

فمثلاً يختلف مفهوم الإفصاح عند معدي القوائم المالية عن مفهومه لدى مدققي الحسابات، كما أن وجهة نظرهما معا قد لا ترضي المستثمرين والمساهمين المستخدمين لها، وقد لا تتفق وجهة نظر كل هؤلاء مع رأي الجهات الرقابية والإشرافية الرسمية وشبه الرسمية مثل: البنوك المركزية والمجامع المهنية المتخصصة .(الجاموس،1999)

لقد تعددت وجهات النظر حول مفهوم الإفصاح المحاسبي فقد عرفه البعض بأنه الوضوح وعدم الإبهام فى عرض المعلومات المحاسبية عند إعداد الحسابات والقوائم المالية والتقارير المحاسبية. كما أن الإفصاح هو تقديم المعلومات المحاسبية إلى المهتمين بشكل قوائم وبيانات تختلف باختلاف المنفعة المنشودة والتي تتأثر باختلاف الأطراف المستفيدة من تلك المعلومات من جهة وباختلاف مستواهم الثقافي ومعرفتهم بحقيقة الظروف الاقتصادية من جهة أخرى.(القاضي،2000)، كما يعني إظهار القوائم المالية لجميع المعلومات الأساسية التي تهم الفئات الخارجية فى المشروع بحيث تعينها على اتخاذ القرارات الرشيدة. (عبد الله،1995 )، وكذلك يعني شمول التقارير المالية جميع المعلومات اللازمة والضرورية لإعطاء مستخدمي هذه التقارير صورة واضحة وصحيحة عن الوحدة المحاسبية (الشيرازي، 1991) فالإفصاح هو

تقديم للمعلومات والبيانات إلى المستخدمين بشكل مضمون وصحيح وملائم لمساعدتهم على اتخاذ القرارات، لذلك فهو يشمل المستخدمين الداخليين والخارجيين فى آن واحد (حنان،1990)، كما عرف الإفصاح المحاسبي أيضا بأنه إظهار كافة المعلومات التي تؤثر فى موقف متخذ القرار المتعلق بالوحدة المحاسبية وهذا يعني أن تظهر المعلومات فى القوائم أو التقارير المحاسبية بلغة مفهومة للقارئ دون أي لبس أو تضليل (مطر وآخرون،1995).

مما سبق يتضح أن الإفصاح يركز على موضوع توصيل المعلومات إلى المستفيدين بهدف توضيح حقيقة الوضع المالي للمنشأة دون تضليل بشكلٍ يسمح بالاعتماد على تلك المعلومات فى اتخاذ القرارات. وكذلك الربط بين درجة الإفصاح وتخفيض حالة عدم التأكد لدى المستفيدين من خلال نشر كل المعلومات الاقتصادية التي لها علاقة بالمشروع سواء كانت معلومات كمية أو معلومات أخرى تساعد المستثمر على اتخاذ قراراته. ومن المشار إليه ظهور الكثير من التفسيرات المرافقة للإفصاح، حيث نجد أنه من النادر ورود كلمة الإفصاح بمفردها بل غالبا ما تقترن بألفاظ أخرى، يعني الإفصاح هو إعلام متخذي القرارات بالمعلومات المهمة بهدف ترشيد عملية اتخاذ القرارات والاستفادة من استخدام الموارد بكفاءة وفاعلية، ويختص الإفصاح بالمعلومات سواء تلك التي فى القوائم ذاتها أو فى الأساليب المكملة الأخرى لتقديم المعلومات المالية. ويعد الإفصاح عموماً فى إعداد التقارير المالية عن المعلومات الضرورية التي تكفل الأداء الأمثل لأسواق رأس المال الكفء مما يتعين الإفصاح عن المعلومات إذا كان من شأن إغفالها تشويه مغزى ما تقدمه للمستفيدين والمستخدمين للتقارير المالية، كذلك عرض للمعلومات الهامة للطوائف المستفيدة كالمستثمرين والدائنين وغيرهم بطريقة تسمح بالتنبؤ بمقدرة المنشأة على تحقيق أرباح فى المستقبل وقدرتها على سداد التزاماتها، ، هذا وقد عكس الفكر المحاسبي والاقتصادي ضرورة وأهمية الإفصاح من خلال توضيح الطريقة التي تتلاءم مع كمية المعلومات وأهميتها حيث تقتضي متطلبات الإفصاح العامة ضرورة اشتمال التقارير المالية لمجموعة من القوائم المالية التي يتم إعدادها فى ضوء مبادئ محاسبية متعارف عليها.

## 2-1-3 أنواع الإفصاح:

**1ـ الإفصاح الكامل:**

يشير إلى مدى شمولية التقارير المالية وأهمية تغطيتها لأي معلومات ذات أثر محسوس على القارئ ، ويأتي التركيز على ضرورة الإفصاح الكامل من أهمية القوائم المالية كمصدر أساسي يعتمد عليه فى اتخاذ القرارات، ولا يقتصر الإفصاح على الحقائق حتى نهاية الفترة

المحاسبية، بل يمتد إلى بعض الوقائع اللاحقة لتواريخ القوائم المالية التي تؤثر بشكل جوهري على مستخدمي تلك القوائم .(الظاهر،2004)

**2ــ الإفصاح العادل:**

يهتم الإفصاح العادل بالرعاية المتوازنة لاحتياجات جميع الأطراف المالية، إذ يتوجب إخراج القوائم المالية والتقارير بالشكل الذي يضمن عدم ترجيح مصلحة فئة معينة على مصلحة الفئات الأخرى من خلال مراعاة مصالح جميع هذه الفئات بشكل متوازن.(حسن،2002)

**3ــ الإفصاح الكافي:**

يشمل تحديد الحد الأدنى الواجب توفيره من المعلومات المحاسبية فى القوائم المالية ، ويمكن ملاحظة أن مفهوم الحد الأدنى غير محدد بشكل دقيق إذ يختلف حسب الاحتياجات والمصالح بالدرجة الأولى كونه يؤثر تأثيراً مباشراً فى اتخاذ القرار، غير أنه يتبع للخبرة التي يتمتع بها الشخص المستفيد .(حماد،2000)

**4ــ الإفصاح الملائم:**

هو الإفصاح الذي يراعي حاجة مستخدمي البيانات وظروف المنشأة وطبيعة نشاطها. إذ إنه ليس من المهم فقط الإفصاح عن المعلومات المالية بل الأهم أن تكون ذات قيمة ومنفعة بالنسبة لقرارات المستثمرين والدائنين وتتناسب مع نشاط المنشأة وظروفها الداخلية.

**5ــ الإفصاح التثقيفي ( الإعلامي ):**

هو الإفصاح عن المعلومات المناسبة لأغراض اتخاذ القرارات مثل: الإفصاح عن التنبؤات المالية من خلال الفصل بين العناصر العادية وغير العادية فى القوائم المالية و الإفصاح عن الإنفاق الرأسمالي الحالي والمخطط ومصادر تمويله ، ويلاحظ أن هذا النوع من الإفصاح من شأنه الحد من اللجوء إلى المصادر الداخلية للحصول على المعلومات الإضافية بطرق غير رسمية يترتب عليها مكاسب لبعض الفئات على حساب أخرى .

**6ــ الإفصاح الوقائي:**

يقوم هذا النوع من الإفصاح على ضرورة الإفصاح عن التقارير المالية بحيث تكون غير مضللة لأصحاب الشأن والهدف الأساسي لذلك حماية المجتمع المالي ( المستثمر العادي) ذو القدرة المحدودة على استخدام المعلومات لذا يجب أن تكون المعلومات على درجة عالية من الموضوعية فالإفصاح الوقائي يتفق مع الإفصاح الكامل لأنهما يفصحان عن المعلومات المطلوبة لجعلها غير مضللة للمستثمرين الخارجيين.

ومما سبق يتضح أن الإفصاح عن كافة المعلومات بشكل موضوعي وشامل أصبح ضرورة مهمة تقتضيها عملية توصيل المعلومات المناسبة وبالنوعية المطلوبة لمستخدميها فى الوقت المناسب، وبالتالي فان الإفصاح يحقق ما يلي: (العسرة،2004)

- حماية الاستثمارات الخاصة بالأموال العامة أو الخاصة.
- تنمية الاستثمارات.
- جذب المزيد من الاستثمارات للاقتصاد الوطني سواء أكانت هذه الاستثمارات داخلية أو خارجية.
- حماية العاملين وخلق المزيد من الوظائف.
- إطلاع المقرضين الحاليين أو المستقبليين على الأوضاع المالية لهذه الشركات.
- تجنيب الاقتصاد الوطني مخاطر الهزات المالية المفاجئة.

هذا ولكي تتمكن المعلومات المحاسبية المعروضة فى القوائم المالية من تحقيق هدفها فى الإفصاح فأنها يجب أن تتمتع بالصفات التالية .(جربوع،2004)

**1ـ الشمولية:**

تشير هذه الخاصة إلى شمولية القوائم المالية على المعلومات حيث تستعمل المعلومات الشاملة للإجابة عن كل استفهام لأن عدم القدرة على إعطاء الإجابة الصحيحة والسليمة يدل على عدم شمولية هذه المعلومات.

**2ـ الدقـة:**

من أهم خصائص المعلومات الجيدة الدقة فى وصف وتصوير المركز المالي للمنشأة، موضوع الدراسة وتحديد مصادر التدفقات النقدية الداخلة وأوجه تصريف التدفقات النقدية الخارجة .

**3ـ الملاءمة:**

ما يميز هذه الخاصية هو أن تكون المعلومات مرتبطة ووثيقة الصلة بالقرارات التي يتم اتخاذها والمعلومات المحاسبية هي التي تكون قادرة على إيجاد فرق فى قرارات المستثمرين والدائنين وتتأثر ملاءمة المعلومات بطبيعتها وأهميتها.

**4ـ التوقيت:**

يعتبر الوقت عامل مهم فى توفير المعلومات لمتخذي القرار قبل أن تفقد قدرتها فى التأثير على القرارات المتخذة، لذلك لا بدَّ من مراعاة التوقيت فى إعداد وعرض القوائم المالية.

**5ـ الوضوح:**

الوضوح هو خلو المعلومات المعروضة فى القوائم المالية من الغموض والالتباس بحيث يسهل على مستخدمي القوائم المالية فهمها بسهولة وبسرعة لتكون أكثر فائدة .

**3-1-3 مدي تأثير قواعد حوكمة الشركات على الإفصاح المحاسبي:**

تعد وظيفة الإفصاح المحاسبي أحد الوظائف الرئيسية للمحاسبة التي يتم بموجبها توفير المعلومات المهمة والضرورية التي يحتاجها مختلف المستفيدين من القوائم والتقارير المالية وترجع المتطلبات النظامية للإفصاح المحاسبي إلى أنظمة وقوانين الشركات. كما لقي الإفصاح المحاسبي اهتمامات الهيئات المهنية والجهات الأكاديمية البحثية عالميا ومحليا، ولا زال كتاب النظرية المحاسبية يتعرضون إلى ماهية كفاءة وعدالة واكتمال الإفصاح المحاسبي وتعزيز الأداء والشفافية والمساءلة بالشركات. ( حنان،1990)

إن تطبيق قواعد حوكمة الشركات أصبحت مطلبا ضرورياً، من أجل إسهام فى إنجاح ونمو سوق المال بما يعود على تنمية الاستثمار، ولذا فإن دور الجهات الرقابية المسئولة عن الشركات المساهمة والمؤسسات الاقتصادية بكافة أشكالها يجب أن يتعدى الالتزام بتطبيق مواد أنظمة قوانين الشركات التي تقوم بها مجالس إدارة الشركات إلى تقديم توصيات ومقترحات من شأنها أن تعمل على توفير الآلية التي تضمن سير عمل الشركات على وجه أفضل، ولاشك أن توفير هذه القواعد يجب أن يتم من قبل عدد من الجهات الرسمية وجهات القطاع الخاص كالغرف التجارية والتي من شأنها أن تعمل على تعزيز وتفعيل تطبيق قواعد حوكمة الشركات الذي أصبح مطلباً ضرورياً، وذلك للمساهمة فى تدعيم الثقة فى الشركات والمؤسسات من خلال تبني المبادئ والقواعد الدولية الخاصة بأفضل الممارسات لضمان الوصول لأفضل الأداء الإداري والمالي فى الشركات علاوة على تعزيز مبدأ الشفافية والمساءلة اللازمين لضمان حماية حقوق المساهمين.

إن قوة حوكمة الشركات تتطلب إيجاد الأنظمة والقوانين ومتطلبات نظام الشركات والمعايير المهنية الصادرة من جهة وبين مجالس إدارات الشركات ولجان المراجعة من جهة أخري كما يجب أن تقوم الشركة بتوفير الشفافية والإفصاح وتزويد المستثمرين والجمهور بكافة المعلومات الضرورية التي يحتاجها المستثمر فى اتخاذ قراره الاستثماري.

كذلك وجوب تصميم الإفصاح بما يضمن تحسين نوعية القوائم المالية المعروضة باستخدام معايير المحاسبة الدولية وكذلك متطلبات عملية بخصوص موضوعات معينة مثل: الجوهرية وفرضية استمرار المنشأة واختيار السياسات المحاسبية عندما لا يكون هناك معيار ثابت، وعرض المعلومات للمقارنة.(السعدني،2007)

ومما سبق يتضح أن الهدف الأساسي من الإفصاح والشفافية هو التأكد من تـوافر المعلومـات المالية وغير المالية. ( الإفصاح الفوري عن الأحداث الجوهرية التي تؤثر على المركز المـالي للشركة ) لكافة المتعاملين فى السوق فى وقت واحد وبالشكل الذي يساهم فـي اتخـاذ قـرارات الاستثمار ويشمل أيضاً الإفصاح بشكل عام عن المعلومـات المرتبطـة بـالقوائم الماليـة وأداء الشركة وهيكل الملكية وفقاً لمعايير المحاسبة والمراجعة الدولية أو المحلية المطبقة.

**3-1-4 طرق إخفاء الحقائق**

إن الإفصاح المحاسبي يعد مطلباً أساسياً أفرزته ضروريات الحوكمة، لأن تحقيق الهدف الأساسي من أنظمة حوكمة الشركات هو الحفاظ على مصالح المـساهمين و كـذلك الأطـراف الأخرى، و كل شركة ملزمة قانونياً إعطاء معلومات ضرورية، صادقة و كافية لكل المتعاملين، وعلى العكس من ذلك فإن إخفاء المعلومات يعد إجهاضاً لمتطلبات الحوكمة، حيـث قـد يتعمـد البعض إلى انتهاج أساليباً وطرق مختلفة لإخفاء الحقائق أو طمسها بهدف التـأثير علـى اتجـاه السوق وقرارات المستثمرين ومن هذه الطرق.

طرق إخفاء الحقائق

| أدوات الإخفاء | | أدوات إخفاء الحقائق | | |
|---|---|---|---|---|
| | | - ضبابية البيانات | | |
| ***أدوات الإخفاء*** | ← | - غموض المصطلحات | ← | ***طمس الحقائق و تزييف الواقع*** |
| | | - ازدواجية المعايير | | |
| | | - الكلمات المبهمة | | |
| | | - اختلاف الأسس المحاسبية | | |
| | | - شراء الذمم | | |
| | | - الإرهاب الوظيفي | | |

**(المصدر: فاتح وبشير،2006)**

مثلاً قد يتعمد مجلس إدارة الشركات إلى إخفاء الديون و تضخيم الأرباح من أجـل رفـع قيمـة أسهم الشركة على مستوى السوق، وكذلك استفادة أصحاب المعلومات الحقيقيـين مـن وضـع الشركة وتمكينهم من تحقيق صفقات رابحة و بيع حصصهم بأغلى الأسعار فـي الوقـت الـذي كانت الشركة تغرق ببطء. إن وجود نظامٍ جيدٍ لحوكمة الشركة يوفر إطارا حاميا ومانعا لظهور

مثل هذه التصرفات و الحد من محاولات التضليل هذه و خاصةً إمكانية التواطؤ مـــع مراجعـــي الحسابات الخارجيين، فالحوكمة تعمل على تحسين الصورة الذهنية للشركات وكذلك مـــصداقيتها وتدعو إلى إدخال الاعتبارات الأخلاقية و تحسين درجة الوضوح و الشفافية(فاتح وبشير،2006)

**المبحث الثاني**

**جودة التقارير المالية وتأثرها بقواعد الحوكمة**

### 3-2 تمهيد:

تعتبر الجودة أحد العوامل الرئيسية التي تساهم فى رفع روح التنافس بين الشركات والمصانع والخدمات المختلفة، وبالتالي النظر إلى وعي المستهلكين فى اختيار الخدمات ذات الجودة الأفضل. ولهذا زاد الاهتمام بحوكمة الشركات وخاصة من الناحية المحاسبية والمالية والاقتصادية والمتعلقة بإعداد التقارير والقوائم المالية المفصح عنها، وبالتالي السعي نحو تحقيق جودة المعلومات المحاسبية التي تتضمنها تلك التقارير، لذلك فإن الالتزام بتحقيق الجوانب الفكرية للحوكمة سوف ينعكس بشكلٍ مباشر على تلك التقارير، وبالتالي فإن العلاقة بين النظام المحاسبي وجودة التقارير المالية هي علاقة وثيقة الصلة بالعملية الإدارية.(كحاله وحنان،2002)

### 3-2-1 مفهوم الجودة فى التقارير المالية:

تعني الجودة فى هذا المجال مصداقية المعلومات المحاسبية التي تتضمنها التقارير المالية وما تحققه من منفعة للمستخدمين ولتحقيق ذلك يجب أن تخلو من التحريف والتضليل وأن تعد فى ضوء مجموعة من المعايير القانونية والرقابية والمهنية والفنية ، بما يحقق الهدف من استخدامها ( خليل، 2003)

إن تحديد أهداف التقارير المالية ، هو نقطة البداية فى تطبيق منهج فائدة المعلومات المحاسبية فى ترشيد قرارات المستفيدين. أي أن المعلومات الجيدة هي تلك المعلومات الأكثر فائدة فى مجال ترشيد القرارات . ويقصد كذلك بمفاهيم جودة المعلومات تلك الخصائص التي يجب أن تتسم بها المعلومات المحاسبية المفيدة، والمعبر عنها بالفائدة المرجوة من إعداد التقارير المالية فى تقييم نوعية المعلومات التي تنتج عن تطبيق الطرق والأساليب المحاسبية البديلة.(الشيرازي،1990)

وتعتبر الجودة فى هذا المجال بأنها أحد مكونات التنظيم الإداري الذي يختص بتجميع وتبويب ومعالجة وتحليل وتوصيل المعلومات المالية الملائمة لاتخاذ القرارات إلى الإطراف الخارجية وإدارة المنشأة، وعليه فإن النظام المحاسبي يعتبر أحد المكونات الأساسية لنظام المعلومات الإدارية.

هذا ويبرز دور النظام المحاسبي كنظام للمعلومات من خلال المراحل التالية:(مطر،2002)

- حصر العمليات والإحداث المتعلقة بنشاط الشركة فى صورة مواد خام ( بيانات) تمثل مدخلان النظام المحاسبي.

- تشغيل ومعالجة البيانات المدخلة كمواد خام أي البيانات وفق المبادئ والفروض المحاسبية المتعارف عليها للحصول على معلومات المحاسبية.
- توصيل المعلومات المحاسبية إلى الإطراف المستفيدة ذات المصلحة فى صورة تقارير مالية.
- الرقابة والمتابعة للبيانات من خلال المراجعة والتقييم وقياس ردة فعل المستفيدين من هذه المعلومات.

واستناداً لما سبق يتبين أن النظام المحاسبي يتكون من مجموعة من الأجزاء والأنظمة الفرعية المترابطة وتعتمد كل مجموعة من النظام على مجموعة آخري وتعمل على تحقيق الأهداف التي يسعي إليها النظام من خلال الإجراءات المرتبة بعضها ببعض والمقيدة بمبادئ وقواعد سليمة والتي يتم إعدادها بطريقة متكاملة لتقديم التقارير المالية بجودة عالية لمتخذي القرار.

### 3-2-2 العوامل المؤثرة فى جودة التقارير المالية:

تعتبر جودة التقارير المالية الهدف الرئيسي الذي تسعي الشركات لتحقيقه، لكن هناك مجموعة من العوامل التي تؤثر فى عملية إنتاج المعلومات وتوصيلها وتوفير مقومات النظام المحاسبي يمكن بيانها فيما يلي: (حسين،1997)

يستند النظام المحاسبي فى أساس وظائفه على مجموعة من العناصر والمقومات والتي تتمثل فى مجموعة من الأدوات والإجراءات المستخدمة فى النظام لتحقيق أهدافه وتتضمن هذه المقومات:

أ- المقومات المادية: وتتضمن جميع المكونات المادية مثل الأدوات والأجهزة المحاسبية اليدوية والآلية التي يتم استخدامها فى إنتاج المعلومات المحاسبية.

ب-المقومات البشرية: وتتمثل مجموعة الأشخاص القائمين على تشغيل النظام المحاسبي والعاملين فيه.

ت-المقومات المالية: وتشمل كافة الأموال المتاحة للنظام والتي يستخدمها للقيام بمهامه ووظائفه.

ث-قاعدة بيانات: وتحتوي على مجموعة من الإجراءات التطبيقية والبيانات الضرورية اللازمة لتشغيل النظام وتحقيق أهدافه.

### 3-2-3 خصائص جودة المعلومات المحاسبية فى التقارير المالية:

تعتمد الجودة فى هذا الإطار على مجموعة من الخصائص التي تسعي لتحقيق الغاية الأساسية ومنها :(المجمع العربي،2001)

- **الملاءمة:**

لكي تكون المعلومات ذات فائدة ولها قيمة يتعين عليها أن توجد علاقة وثيقة بينها وبين الغرض الذي أعدت من أجلها. وتعتبر المعلومات ذات جودة عالية عند ارتباطها بهدف معين يساعد متخذ القرار على تقييم محصلة هذا القرار وملاءمتة فى اختيار بديل من بين البدائل واعتباره ذات أهمية إذا كان الإفصاح عنه له تأثير فى قرار المستخدم للمعلومات بين البدائل المتاحة وقد وصف مجمع المحاسبيين الأمريكيين معيار الملاءمة أنه المعيار الأساس للاختيار بين بدائل المعلومات المحاسبية.

- **المصداقية:**

تعبر مصداقية التقارير المالية المستندة إلى أدلة إثبات كافية والخالية من التحيز مصدراً ملائماً لمستخدمي التقارير المالية فى الحصول على المعلومات المحاسبية، خاصة إذا كانت تتمتع بدرجة عالية من الامانه وبما يمكن من الاعتماد عليها فى اتخاذ القرار.

- **الدقة:**

يتوقف تأثير المعلومات المحاسبية على دقتها، وقد يتسبب عدم توافر الدقة فى المعلومات إلى حالة عدم التأكد ، وتؤدي إلى عدم القدرة على التنبؤ بمصير الشركة وإلى عدم اتخاذ القرار المناسب، فإذا كانت المعلومات التي توصل إليها شخص معين باستخدام أساليب معينة للقياس المحاسبي واستطاع شخص آخر بإعطاء نفس النتيجة باستخدام أسلوب آخر فإن قابلية المعلومات للمراجعة والتحقيق تتميز بالدقة وتصبح أمينه ويمكن الاعتماد عليها.

- **التوقيت المناسب:**

يعتبر التوقيت عنصراً مهماً من عناصر النجاح فى عمليه اتخاذ القرار، فلهذا يجب ان تصل المعلومات لمتخذيها فى الوقت المناسب فلا فائدة من وصول المعلومات فى وقت متأخر لمن يستخدمها لأنها تفقد منفعتها إذا لم تكن متاحة. وترتبط التوقيت الملائم

بالقوائم المالية أي يمكن إتاحة هذه المعلومات التي تتضمنها القوائم المالية لفترات دورية متقاربة.

- **الفهم والاستيعاب:**

يتوقف تأثير المعلومات المحاسبية على مدي استيعاب متخذ القرارات لهذه المعلومات، ولا يمكن الاستفادة من المعلومات إذا كانت غير مفهومه لمن يستخدمها، وتتوقف إمكانية فهم المعلومات على طبيعة البيانات التي تحتويها القوائم المالية وكيفية عرضها، وكذلك تتوقف على قدرات من يستخدمها وثقافته. فلهذا يتعين على من يقومون بأعداد القوائم المالية أن يكونوا على بينه من قدرات مستخدميها لهذه القوائم وحدود تلك القدرات، حتي يتسنى تحقيق الاتصال الذي يكفل إبلاغ البيانات التي تشملها تلك القوائم.

- **الأهمية والإفصاح الأمثل للمعلومات:**

تأخذ المعلومات المحاسبية دورها إذا توافرت الأهمية النسبية فيها، أي أن تكون المعلومات مصدراً مهماً فى صياغة اتخاذ القرار حيث يؤدي إهمالها إلى خلل فى عملية اتخاذ القرار، لذلك فإن الأهمية النسبية والإفصاح الأمثل يرتبط بأمانه المعلومات وإمكانية الاعتماد عليها ولهذا يجب أن يتم الإفصاح عن كافة المعلومات ذات الأهمية النسبية، والتعرف على ما يحتاجه المستخدم من معلومات، بحيث إذا أدى حذف أي معلومة أو عدم الإفصاح عنها أو عرضها بصورة غير صحيحة إلى التأثير على تقييم المستفيد من تلك المعلومات فى اتخاذ القرار فأنها تعتبر فى هذه الحالة ذات أهميه.

- **الكفاية**

تتوقف خاصية الكفاية فى التقارير المالية على كمية المعلومات ونوعيتها ومدي استيعابها، بحيث تشبع هذه المعلومات مستخدميها وتعطي مردوداً عالي الجودة للمستفيدين منها.

ومما سبق يتضح بأن جودة التقارير المالية الجيدة تتميز بخصائص معينه تعمل على تحقيق الغرض المرجو منها، على أن تكون هذه المعلومات قابلة للقياس والمقارنة وتتلاءم مع مستخدمي المعلومات فى حالة إدخال تغيرات جوهرية على الأنشطة القائمة وتحقق السرعة فى نقل المعلومة وتوقيتها وأهميتها ودرجة مصداقيتها والوثوق بها.

### 3-2-4 معايير جودة التقارير المالية

من المعروف أن إدارات الشركات جميعها، وبلا استثناء، تعمل كوكيل لإدارة أعمال الشركة وذلك بالنيابة عن أصحابها، ولضمان نزاهة تلك الإدارات ظهرت نظرية المحاسبة Accounting Theory ، لتحكم تلك العلاقة من خلال تطبيق مبادئ محاسبية عديدة تلزم الشركات بتسجيل جميع عملياتها ضمن قواعد وأصول تضمن نزاهة العمل ضمن نظام محاسبي محدد.

واستناداً إلى ذلك يستطيع متخذ القرار الاعتماد على تلك القوائم ذات الجودة العالية كأحد أهم مقومات اتخاذ القرار والتي يجب أن يتوفر فيها عناصر الملائمة والوقتية، والإفصاح الكافي أو الأمثل والأهمية النسبية وقابلية المعلومات للمقارنة وحيأدية المعلومات وأمانتها، وإمكانية الثقة بها والاعتماد عليها، وتتحقق جودة هذه المعلومات من خلال توافر المعايير التالية : (خليل،2003)

**1 – معايير قانونية.**

تسعى العديد من المؤسسات المهنية فى العديد من الدول لتطوير معايير لجودة التقارير المالية وتحقيق الالتزام بها من خلال سن تشريعات وقوانين واضحة ومنظمة لعمل هذه المؤسسات مع توفير هيكل تنظيمي فعال يقوم بضبط جوانب الأداء فى المنشأة بما تتوافق مع المتطلبات القانونية التي تلزم الشركات بالإفصاح الكافي عن أدائها. (خليل،2003)

**2- معايير رقابية.**

ينظر إلى عنصر الرقابة بأنه أحد مكونات العملية الإدارية التي يرتكز عليها كل من مجلس الإدارة والمستثمرين، ويتوقف نجاح هذا العنصر على وجود رقابة فعالة تحدد دور كل من لجان المراجعة وأجهزة الرقابة المالية والإدارية فى تنظيم المعالجة المالية وكذلك دور المساهمين والإطراف ذات العلاقة فى تطبيق قواعد الحوكمة بواسطة أجهزة رقابية للتأكد من أن سياستها وإجراءاتها تنفذ بفاعلية وأن بياناتها المالية تتميز بالمصداقية مع وجود تغذية عكسية مستمرة وتقييم للمخاطر وتحليل للعمليات وتقييم الأداء الإداري ومدي الالتزام بالقواعد والقوانين المطبقة.(موسي،2008)

ومما سبق يتبين أن المعايير الرقابية تلعب دوراً مهماً فى تنظيم قواعد الحوكمة على اعتبار أن المعايير الرقابية تهتم بفحص وتقييم مدي الالتزام بالسياسات والإجراءات التي من شأنها تسهيل عملية تخصيص الموارد للوصول إلى رفع كفاءة المنشأة وزيادة ثقة مستخدمي القوائم المالية، مما ينعكس أثره على تدعيم الدور الإيجابي للرقابة.

**3- معايير مهنية.**

تهتم الهيئات والمجالس المهنية المحاسبية بإعداد معايير المحاسبة والمراجعة لضبط أداء العملية المحاسبية، مما ابرز معه مفهوم مساءلة الإدارة من قبل الملاك للاطمئنان على استثماراتهم، والتي أدت بدورها إلى ظهور الحاجة لإعداد تقارير مالية تتمتع بالنزاهة والامانه.(جربوع،2004)

ومما سبق يتبين أن تطبيق مفهوم المساءلة يتفق مع أسلوب حوكمة الشركات بما يتطلبه من شفافية وإفصاح عن المعلومات ويدعم عملية التواصل والتعاون بين الملاك والإدارة وبالتالي نجاح المنشأة.

**4- معايير فنية.**

إن توفر معايير فنية يؤدي إلى تطوير مفهوم جودة المعلومات مما يعكس بدوره على جودة التقارير المالية ويزيد ثقة المساهمين والمستثمرين وأصحاب المصالح بالشركة و يؤدي إلى رفع وزيادة الاستثمار.

هذا وقد توجهت مجالس معايير المحاسبة وعلى رأسها مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي FASB نحو إصدار معايير عديدة تساهم فى توفير وضبط الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية المالية المطلوبة.(FASB,2004)

وعليه تتضح أن وجود معايير لضبط جودة التقارير المالية يكون له أثر كبير فى تطوير وتفعيل دور الجهات التنظيمية للحوكمة من خلال وضع هياكل لتنظيم العملية الإدارية وسن القوانين التي تنظم عمل الشركات وتحفظ حقوق المساهمين ، وكذلك بيان أهمية الرقابة والدور المنوط بالمراجع الخارجي مع وجود نظام رقابي يظهر الحاجة للمساءلة مما يزيد ثقة المستثمرين بإدارة المنشأة. ولذلك فإن مهنه المحاسبة والمراجعة ترتبط ارتباطا وثيقاً بقواعد الحوكمة، حيث تعتبر المحاسبة والمراجعة من أكثر المجالات العلمية والمهنية تأثراً بمبادئ وإجراءات الحوكمة، كما أن مبادئ وإجراءات الحوكمة هي الاخري تلعب دوراً كبيراً فى مجال تطوير مهنة المحاسبة والمراجعة من خلال إصدار التشريعات والقوانين التي تحكم عملية الإشراف والرقابة.

## المبحث الثالث

## العلاقة المتداخلة بين قواعد الحوكمة والإفصاح وجودة التقارير المالية

### 3-3 تمهيد:

يتبين مما سبق أن أحد أهم دوافع الاهتمام بتطبيق قواعد حوكمة الشركات هو إعادة ثقة المتعاملين فى أسواق الأوراق المالية، التي تأثرت الانهيارات وحالات الفشل التي أصابت الكثير من الشركات العملاقة، والتي ترجع فى معظمها إلى عدم دقة البيانات والمعلومات المحاسبية وما تتضمنه من أخطاء؛ لذا فإن أحد المبادئ الأساسية التي تقوم عليها عملية حوكمة الشركات هو مبدأ الإفصاح والشفافية وما يحمل فى طياته من إعداد ومراجعة المعلومات والإفصاح عنها بما يتفق والمعايير عالية الجودة وأن يتم توفيرها للمستخدمين فى الوقت الملائم وبالتكلفة الملائمة .

### 3-3-1 علاقة قواعد الحوكمة بالإفصاح وجودة التقارير المالية

إن التطبيق السليم لحوكمة الشركات يشكل المدخل الفعال لتحقيق جودة التقارير المالية والمعلومات الناتجة عنها، على أنه يعتبر أحد المعايير الأساسية للحوكمة من خلال إبراز دقة وموضوعية التقارير المالية بجانب الالتزام بالقوانين والتشريعات، وبالتالي وبأن هناك علاقة وثيقة الصلة بين تطبيق قواعد الحوكمة والمعلومات المحاسبية فى التقارير المالية، وأن تطبيق هذه القواعد يؤثر على درجة ومستوي الإفصاح المحاسبي مما يؤكد على أن الإفصاح والشفافية وظاهرة حوكمة الشركات وجهان لعملة واحدة يؤثر كل منهما بالآخر ويتأثر به، فإذا كان الإفصاح هو أحد وأهم مبادئ الحوكمة فإن إطار الإجراءات الحاكمة للشركات يجب أن يحقق الإفصاح بأسلوب يتفق ومعايير الجودة المالية والمحاسبية، كذلك فإن الأثر المباشر من تطبيق قواعد الحوكمة هو إعادة الثقة فى المعلومات المحاسبية نتيجة تحقيق المفهوم الشامل لهذه المعلومات باعتبار أن المعلومات التي تنتجها التقارير المالية هي من أهم الركائز التي يمكن الاعتماد عليها لقياس حجم المخاطر بأنواعها المختلفة مثل: مخاطر السوق ومخاطر السيولة ومعدل الفائدة ومخاطر الأعمال والإدارة وأسعار الصرف، فضلاً عن دورها فى عملية التنبؤ، باعتبارها مدخلاً أيضا وتعتبر لتحليل القرار الاستثماري فى سوق الأوراق المالية الذي يعتمد على فرض رئيسي مؤداه أن كل ورقة مالية لها قيمة حقيقية يمكن الوصول إليها من خلال المعلومات المحاسبية بدراسة العائد المحاسبي، ومعدل التوزيعات، ومعدل النمو وبعض النسب المحاسبية، كما أن التقارير المالية تؤثر فى قرارات المستمرين بإمدادهم بالمعلومات عن

الشركات التي تطرح أسهمها فى السوق المالي قبل اتخاذ قرار الشراء أو البيــع بهــدف دعــم وترشيد ذلك القرار.(خليل،2003)

إن أهم دوافع تطبيق قواعد الحوكمة بالنسبة للشركات والأسواق الماليــة هــو إعــادة ثقــة المتعاملين من مستثمرين ومساهمين وإدارة الشركات فى تلك الأسواق تجنبــاً لتعرضــها إلــى انهيارات أو حالات فشل بسبب عدم دقة البيانات والمعلومات المحاسبية وقلــة الــشفافية وعــدم المساءلة فى التقارير المالية، لذلك فإن الدقة والموضوعية فى التقارير المالية بجانــب الالتــزام بالقوانين والتشريعات التي تصدرها الدولة والجمعيات المهنية المتخصصة لها الأثر الواضح فى تنشيط حركة سوق الأوراق المالية وزيادة حركة التداول وأسعار الأسهم، فــضلاً عــن أهميــة التوقيت الملائم فى الإفصاح عن كافة المعلومات اللازمة لذلك ، الأمر الذي يؤثر فــى القــدرة التنبؤية لكل المعلومات وعلى سلوك المستثمرين الحالين والمتوقعين.

**2-3-3 انعكاسات قواعد الحوكمة على الإفصاح وجودة المعلومات المحاسبية فى التقارير.**

يعد وجود نظام إفصاح قوي وجودة للمعلومات المحاسبية الجيدة يشجع على الــشفافية الحقيقيــة للشركات المدرجة فى السوق، ويعتبر أمراً رئيسياً لقدرة المــساهمين علــى ممارســة حقــوق ممتلكاتهم على أسس مدروسة. وتظهر التجارب أن الإفصاح المحاســبي وجــودة المعلومــات المحاسبية الواردة فى القوائم المالية أداه قوية للتأكد علــى ســلوك الــشركات وحمايــة حقــوق المستثمرين، حيث يمكن للنظام الإفصاح الكافي عن المعلومات التي تصل فى الوقــت المناســب لهم، الأمر الذي يساهم فى اجتذاب رأس المال، والحفاظ على الثقة فى أسواق رأس المال، وعلى النقيض فإن ضعف الإفصاح وقلة المعلومات المحاسبية وتأخرها فى الوصول إلــى المــساهمين والمستثمرين والممارسات غير شفافة تساهم فى السلوك غير أخلاقي، وفــى خفــض مــستوي شفافية ونزاهة السوق.

هذا وتظهر أهمية الإفصاح وجودة التقارير المالية أيضاً من خــلال ازديــاد حاجــة الــشركات المساهمة إلى التمويل عن طريق أسواق المال وبورصات الأسهم والسندات ، فالإفــصاح يعــد شرطاً أساسياً لتأسيس أسواق المال، والتي غالباً ما تشرف على تلك الأسواق هيئــات مهنيــة أو شبه حكومية تلزم الشركات المدرجة فى السوق المالي بإتباع إجراءات وقوانين وقواعد أساســية تحددها المهنة. وذلك حتى يكتسب الإفــصاح والتقــارير الماليــة المنــشورة مــصداقية لــدي المستخدمين والمساهمين وبذلك تكون هــذه المعلومــات ذات قيمــة وجــودة ومنفعــة لجميــع مستخدميها.(حنان،2003)

هذا وكما كان السوق المالي يلعب دوراً مهماً فى تحقيق التنمية الاقتصادية، فأن الإفصاح يعد مطلباً ضرورياً حتي يعكس الواقع الحقيقي للشركات ومدي التزامها بالقوانين والتعليمات التي تقرها الجهات المسئولة من أجل التأكد من حسن إدارتها بأسلوب علمي يؤدي على حماية أموال المساهمين وتوفير معلومات عادلة شفافة لجميع الإطراف ذات العلاقة، وفى الوقت نفسه توفر أداه جيدة للحكم على أداء مجلس الإدارة ومحاسبتهم، وبالتالي فأن إلزام الشركات بتطبيق معايير المحاسبة الدولية ومبادئ الحوكمة يؤدي بالضرورة إلى رفع جودة القوائم المالية بما تتضمنه من إفصاح وشفافية.

**3-3-3 تنوع الجهات المستفيدة من الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية:**

من المعلوم أن هناك جهات عديدة تستفيد من المعلومات المحاسبية وتتأثر بها، وبالتالي فإن احتياجات المستفيدين من هذه المعلومات ترتبط بعدة عوامل أهمها:(الشيرازي،1999)

- طبيعة المستخدم
- الهدف والغاية من استخدام المعلومات المحاسبية
- نوع المعلومات المحاسبية ومستوي جودتها وكميتها.
- التوقيت والسليم المناسب للمعلومات المحاسبية.

هذا كما أن فائدة المعلومات بالنسبة لمتخذ القرار تتوقف على عوامل كثيرة تتعلق بمجال الاستخدام، مثل: طبيعة القرارات التي يواجهها وطبيعة نموذج القرار المستخدم ، وطبيعة ومصادر المعلومات التي يحتاجها ، ومقدار ونوعية المعلومات السابقة المتوفرة ، والمقدرة على تحليل المعلومات ، ومستوى الفهم والإدراك المتوفرة لدى متخذ القرار.( Richard G. Schroeder,2000)

واستناداً لما تقدم فإن فائدة المعلومات المحاسبية فى اتخاذ القرارات تقوم على بعض الخصائص المرتبطة بتوفر عنصري الملاءمة و الموثوقية المتمثلة فى: (FASB,2004)

1- وصول المعلومات إلى مستخدميها فى الوقت المناسب (التوقيت الملائم).

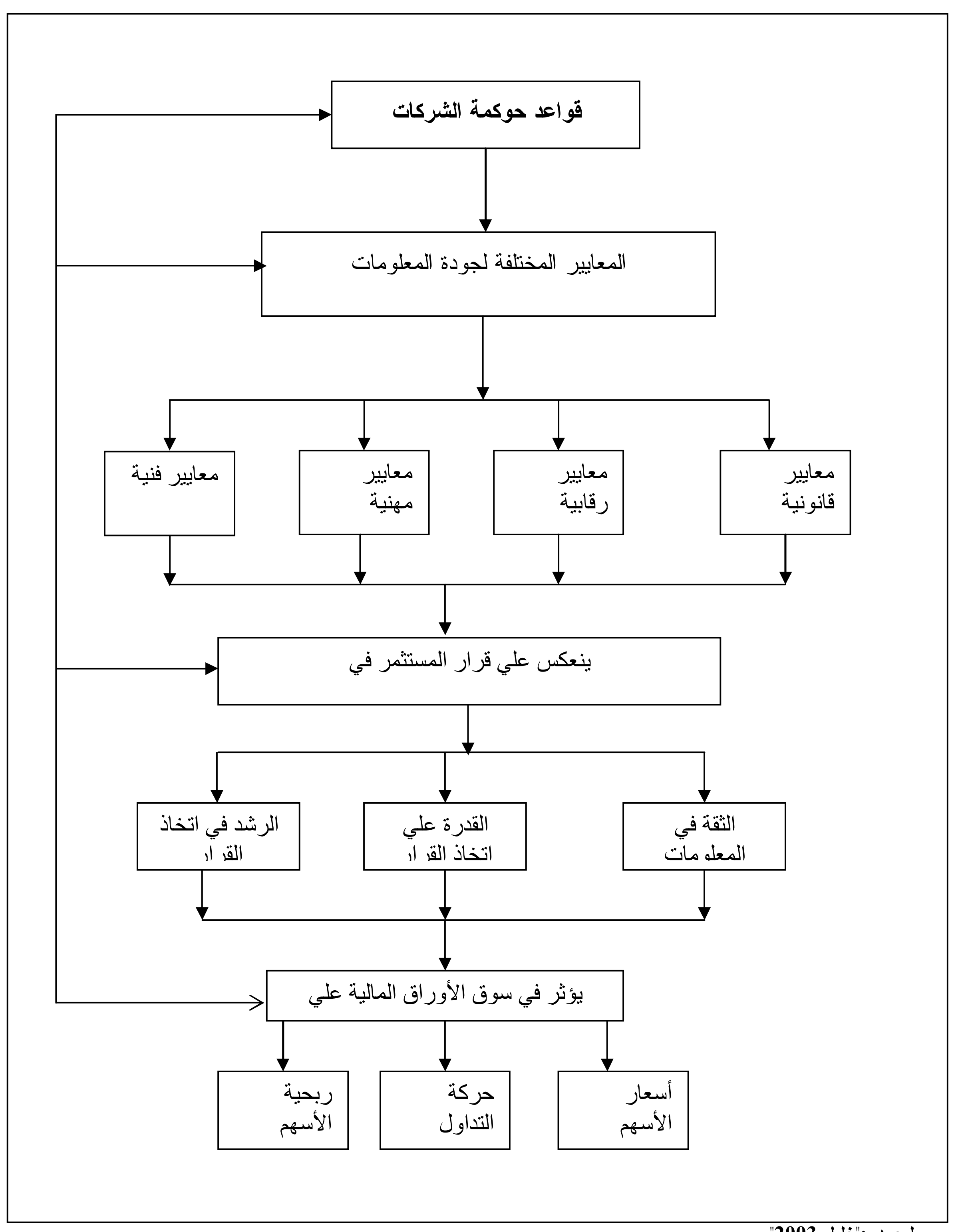
2-أن يكون للمعلومات قدرة تنبؤية.

3- أن يكون للمعلومات قدرة على التغذية المرتدة.

و للاعتماد على المعلومات والوثوق بها يجب أن تعبر بصدق عن الظواهر والإحداث، وأن تكون قابلة للإثبات وبالإمكان التحقق من سلامتها، وأن تكون حيادية، وغير متحيزة، وتعرض الحقائق كاملة غير منقوصة، وتكون قابلية للمقارنة وما يتطلبه ذلك من الثبات فى تطبيق الطرق والأساليب المحاسبية وكذلك قابليتها للفهم، والشكل التالي يبين العلاقة المتداخلة بين قواعد الحوكمة والإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية وانعكاساته على قرار المستثمرين:

شكل رقم (4)

**علاقة قواعد الحوكمة بالمعايير المحاسبية وانعكاسه على قرارات المستثمرين**




لمصدر:"خليل 2003"

# الفصل الرابع
# تحليل البيانات واختبار الفرضيات

## الفصل الرابع
## تحليل البيانات واختبار الفرضيات

### 4-1 مقدمة:

يتناول هذا الفصل عرضاً سريعاً للإطار المنظم لعمل سوق فلسطين للأوراق المالية بهدف التعرف على طبيعة ونوعية الشركات المدرجة فيه (موضوع الدراسة) وبعض مؤشرات الأداء كما يتضمن تحليلاً للبيانات التي تم الحصول عليها من خلال الاستبانه واختبار فرضيات البحث كما يلي:

### أولاً: أداء السوق الأوراق المالية:

يعتبر سوق فلسطين للأوراق المالية أحدى الأسواق الناشئة، وهو يعمل فى ظل ظروف غير عادية، نظراً لارتباطه بالاقتصاد الإسرائيلي بسبب الاتفاقيات التي وقعتها السلطة مثل اتفاقية باريس الاقتصادية المكملة لاتفاقيات أسلو والخاص بالجوانب الاقتصادية، مما أدى إلى تقيد العديد من المؤسسات الاقتصادية الفلسطينية. (الصادي،2008)

وقد بدأت فكرة سوق فلسطين للأوراق المالية فى مطلع 1995 بعد إدراك الاقتصاديين فى فلسطين بأهمية أنشاء سوق حديثة متطورة ومنظمة لتسهيل التعامل بالأوراق المالية، وتم توقيع اتفاقية تشغيل سوق الأوراق المالية كشركة مساهمة خاصة بين رجال الإعمال والسلطة الفلسطينية فى 1996/11/7 ، وعقدت أول جلسة تداول فى 1997/2/18 وكانت أول بورصة عربية تستخدم التقنية الحديثة للتداول بالأوراق المالية، وبالرغم من حداثته والأوضاع المحيطة به بدأ ينمو بشكل مستمر وبطيء من حيث عدد الشركات المدرجة فى السوق وعدد الجلسات وحجم التداول، حيث أرتفع عدد الشركات المدرجة فى عام 1997 إلى 18 شركة ووصل فى عام 2009 إلى 37 ويتوقع القائمين على السوق زيادة عدد الشركات بسبب تشكيل إطار تنظيمي قوي للأسواق المالية فى فلسطين ومن ضمنها هيئة سوق رأس المال. (www.p-s-e.com، 2009/02/18)

**وفيما يلي بعض المعلومات المتعلقة بأداء السوق:**

- **جلسات التداول**

بدأ السوق بجلستين أسبوعياً ثم أصبحت 3 جلسات عام 1999 ثم 4 جلسات عام 2000 وأخيراً 5 جلسات أسبوعياً منذ بداية عام 2003 (عبادى، 2007).

- **شركات الوساطة**

تعمل تسع شركات وساطة موزعة على مختلف مناطق الضفة الغربية وغزة (عبادى، 2007 ).

- **حجم التداول**

ارتفع حجم التداول من 25 مليون دولار عام 1997 إلى 68 مليون عام 1998 ليصل إلى أكثر من 150 مليون دولار عام 1999 و 189 مليون عام 2000، ولكن خلال السنوات الأولى من الانتفاضة بدا السوق بالركود ولم ينهض إلا فى الربع الأخير لعام 2004 وفى عام 2005 كان حجم التداول قد وصل إلى ما يزيد عن 2 مليار دولار وانخفض إلى 1 مليار عام 2006 ثم إلى 451 مليون دولار خلال النصف الأول من عام 2007، حتى وصل إلى مليارى دولار تقريباً فى أغسطس عام 2008 (www.p-s-e.com،2008/08/18).

- **مؤشر القدس**

استمر مؤشر القدس فى الارتفاع التدريجي منذ بداية عمل السوق ليصل إلى 285 نقطة بنهاية أيار من عام2000 قبل أن ينخفض إلى 207 نقاط بنهاية العام بسبب الحصار الإسرائيلي وبداية الانتفاضة، ثم بدا يتذبذب بين 160-200 خلال الأعوام 2001-2004، وقد بدا فى الارتفاع فى الربع الأخير من عام 2004 ليصل إلى 277 نقطة ثم قفز عام 2005 ليصل إلى 1128 نقطة بنهاية العام بزيادة قدرها 307% وذلك لعدة أسباب أهمها: استقرار الوضع الاقتصادى والإصلاح المالي الذي بدا عام 2004 وتحويل ملكية شركات الخدمة التجارية فى مجموعة الشركات المساهمة العامة المدرجة فى السوق إلى صندوق الاستثمار الفلسطيني ودخول مستثمرين جدد وصناديق استثمارية جديدة إلى السوق، وفى عام 2006 بدأ المؤشر بالانخفاض نتيجة لجني الأرباح وخروج بعض المستثمرين وكذلك الحصار الذي فرض على الحكومة الفلسطينية بعد الانتخابات التشريعية فانخفض المؤشر بنسبة 46% ليصل إلى 605 بنهاية العام 2007، واستمر المؤشر بالانخفاض التدريجي خلال العام 2007 حيث انخفض بنسبة 15.8% إلى أن وصل 509 فى منتصف عام 2007(عبأدى،2007)، إلى أن وصل إلى 669.7 فى أغسطس 2008 (www.p-s-e.com،2009/08/18) .

- **القوانين والأنظمة**

فى البداية عمل السوق بتعليمات أعدتها إدارة السوق للتداول وللإدراج والإفصاح، حتى صدور قانون الأوراق المالية رقم 12 لسنة 2004، وقانون هيئة سوق رأس المال رقم 13 لسنة 2004 فى الجريدة الرسمية، كما تم إنشاء هيئة رأس المال لتقوم بالمراقبة والإشراف على التداول وعلى إصدار الأوراق المالية والشركات المدرجة وذلك لزيادة الشفافية وزيادة كفاءة السوق، وأصبحت هي الجهة الوحيدة المشرفة قانونيا على عمل السوق المالي والشركات المدرجة فيه وشركات الوساطة التابعة له، وقد تم على أثره تحديث أنظمة التداول ونظام مركز الإيداع والتمويل ونظام الأرشفة الالكتروني ونظام التخزين الاحتياطي ونظام بث البيانات ونظام إحصائيات التداول(عبادى،2007)، ويحكم سوق فلسطين للأوراق المالية مجموعة قوانين أهمها،

قانون هيئة سوق رأس المال رقم 13 لسنة 2004، قانون الأوراق المالية رقم 12 لسنة 2004، قانون الشركات رقم 12 لسنة 1964، قانون الشركات رقم 18 لسنة 1929، قانون مكافحة غسيل الأموال لسنة (2007)، قانون تشجيع الاستثمار رقم 1 لسنة 1998، و قانون التحكيم رقم 3 لسنة 2000، كما توجد مجموعة من الأنظمة التي تعتبر جزءاً من القوانين التي تنظم عمل السوق أهمها، نظام قواعد السلوك المهني، نظام فض المنازعات، نظام الإدراج، نظام الإفصاح، نظام العضوية، و نظام التداول، بالإضافة إلى مجموعة من التعليمات أهمها، تعليمات الرسوم والعمولات والغرامات، تعليمات ترخيص شركات الأوراق المالية، تعليمات ترخيص صناديق الاستثمار، و تعليمات التداول عبر الانترنت، وفيما يلي أهم هذه الأنظمة والقوانين (http://muqtafi.birzeit.edu،).

مما سبق يتضح كثرة القوانين والأنظمة والتعليمات التي تحكم عمل سوق فلسطين للأوراق المالية، ودور هيئة سوق رأس المال الفلسطينية فى الرقابة والإشراف على عمليات تداول وإصدار الأوراق المالية، ويبقى السؤال حول مدى انسجام الإطار القانوني والرقابي للسوق المالي الفلسطيني مع قواعد الحوكمة ، خاصة أن عددا من المهتمين يرى ضرورة إعادة النظر فى البيئة القانونية المنظمة لعمل قطاع المال فى فلسطين بشكل يحد من التناقضات والتعارضات الواردة فيها، مما يؤدي إلى استقطاب رؤوس أموال إضافية وممارسة إدارة سليمة وفقا لقواعد الحوكمة فى مؤسسات قطاع المال والجهات المشرفة عليه، لذلك تحاول الدراسة الميدانية التعرف على مدى التوافق والملاءمة بين البيئة القانونية والرقابية المنظمة لعمل الشركات المدرجة فى سوق فلسطين للأوراق المالية من جهة وبين قواعد الحوكمة الشركات من جهة أخرى، واثر الالتزام بهذه القواعد على كفاءة السوق المالي فى فلسطين.

### 4-2 ثانياً: تحليل البيانات واختيار الفرضيات:

يتناول هذا الجزء من الدراسة وصفاً لمنهج الدراسة، وأفراد مجتمع الدراسة وعينتها، وكذلك أداه الدراسة المستخدمة وطرق أعدادها، وصدقها وثباتها، كما يتضمن هذا الجزء وصفاً للإجراءات التي تم القيام بها لتقنين أداة الدراسة وتطبيقها، وأخيراً المعالجات الإحصائية اللازمة لتحليل الدراسة.

#### 4-2-1 منهجية الدراسة:

من أجل تحقيق أهداف الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي والذي يعرف بأنه أسلوب من أساليب التحليل المرتكز على معلومات كافية ودقيقة عن ظاهرة أو موضوع محدد فى البحث حيث تتناول أحداث وظواهر وممارسات موجودة متاحة للدراسة والقياس كما هي

دون تدخل فى مجرياتها والتفاعل معها، بغرض التعرف على مدي تأثير قواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية فى سوق فلسطين للأوراق المالية، وذلك بالاعتماد على نوعين أساسيين من البيانات.

**أ. البيانات الأولية:**

تم إعداد استبانه الدراسة توزيعها على مجتمع الدراسة، لغرض تجميع المعلومات اللازمة حول موضوع البحث ومن ثم تفريغها وتحليلها باستخدام برنامج SPSS الإحصائي واستخدام الاختبارات الإحصائية المناسبة بهدف الوصول لدلالات ذات قيمة ، ومؤشرات تدعم موضوع الدراسة.

**ب. البيانات الثانوية:**

وتتم من خلال مراجعة الكتب والدوريات واستخدام الانترنت والأبحاث والدراسات السابقة التي تساهم فى إثراء هذه الدراسة.

### 4-2-2 مجتمع الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة المستهدف من أعضاء مجلس الإدارة وكذلك الإدارة التنفيذية الوسطي فى جميع الشركات المدرجة فى سوق فلسطين المالي والتي تجاوبت مع الباحث وعددها 31 شركة من أصل 37 شركة وبذلك يضم مجتمع الدراسة عدد 302 مفردة موزعين على الشركات المدرجة حسب جدول رقم (1):

### 4-2-3 عينة الدراسة

تم تحديد عينة الدراسة مجتمع الدراسة بطريقة العينة العشوائية الطبقية من مجتمع الدراسة، وقد بلغ حجم عينة الدراسة 150 مفردة، وتم توزيع الاستبانة على جميع أفراد العينة، واسترداد منها 125 استبانه، وبعد تفحص الاستبيانات تم استبعاد 4 استبيانات نظراً لعدم تحقق الشروط المطلوبة منها، وبذلك يكون عدد الاستبيانات الخاضعة للدراسة 121 استبانه، يوضح الجدول التالي أسماء الشركات وعدد الأفراد (مجتمع الدراسة) وعدد أفراد العينة.

جدول رقم (1)

**بيان بعدد الشركات المدرجة فى السوق المالي ومجتمع وعينة الدراسة**

| الرقم | اسم الشركة | عدد أفراد المجتمع | العينة | الاستبانات المستردة |
|---|---|---|---|---|
| 1 | **البنك الإسلامي العربي** | **10** | **8** | **6** |
| 2 | **بنك فلسطين المحدود** | **18** | **13** | **11** |
| 3 | **بنك الاستثمار الفلسطيني** | **9** | **6** | **5** |
| 4 | **بنك القدس للتنمية والاستثمار** | **9** | **6** | **5** |
| 5 | **البنك الإسلامي الفلسطيني** | **15** | **6** | **6** |
| 6 | **البنك الرفاه للتنمية والاستثمار** | **9** | **3** | **2** |
| 7 | **الشركة العربية لصناعة الدهانات** | **9** | **3** | **2** |
| 8 | **شركة دواجن فلسطين** | **7** | **4** | **3** |
| 9 | **شركة بيرزيت للأدوية** | **11** | **3** | **2** |
| 10 | **شركة مطاحن القمح الذهبي** | **9** | **5** | **3** |
| 11 | **شركة سجائر القدس م.ع.م** | **11** | **4** | **3** |
| 12 | **شركة القدس للمستحضرات الطبية** | **9** | **2** | **2** |
| 13 | **شركة فلسطين لصناعة اللدائن** | **7** | **3** | **2** |
| 14 | **الشركة الوطنية لصناعة الكرتون** | **11** | **3** | **1** |
| 15 | **شركة مصانع الزيوت النباتية** | **7** | **4** | **2** |
| 16 | **شركة المؤسسة العربية للتأمين** | **7** | **3** | **2** |
| 17 | **المجموعة الأهلية للتأمين** | **5** | **4** | **4** |
| 18 | **شركة ترست العالمية للتأمين** | **9** | **3** | **3** |
| 19 | **شركة المشرق للتأمين م.ع.م** | **7** | **3** | **3** |
| 20 | **شركة التأمين الوطنية** | **5** | **2** | **2** |
| 21 | **شركة الائتمان للاستثمار والتنمية** | **9** | **6** | **5** |
| 22 | **الشركة الفلسطينية للاستثمار والإنماء** | **9** | **6** | **6** |
| 23 | **شركة فلسطين للاستثمار الصناعي** | **9** | **7** | **6** |
| 24 | **شركة فلسطين للاستثمار العقاري** | **11** | **6** | **5** |
| 25 | **شركة الاتحاد للأعمار والاستثمار** | **9** | **5** | **4** |
| 26 | **الشركة الفلسطينية للكهرباء** | **15** | **6** | **5** |
| 27 | **الشركة العربية الفلسطينية لمراكز التسويق** | **11** | **5** | **4** |
| 28 | **شركة المؤسسة العربية للفنادق** | **9** | **4** | **3** |
| 29 | **المؤسسة العقارية العربية** | **7** | **5** | **4** |
| 30 | **شركة جراند بارك للفنادق والاستجمام** | **11** | **4** | **4** |
| 31 | **ش الاتصالات الفلسطينية** | **18** | **8** | **6** |
| | **المجموع** | **302** | **150** | **121** |

والجداول التالية تبين خصائص وسمات عينة الدراسة كما يلي:

المجموعة الأولى: **البيانات الشخصية والوظيفية:**

**1- المؤهل العلمي:**

يبين جدول رقم (2) أن 66.1% من عينة الدراسة مؤهلهم العلمي " بكالوريوس"، و22.3% من عينة الدراسة مؤهلهم العلمي " ماجستير " ، و 2.5% من عينة الدراسة مؤهلهم العلمي " دكتوراه " ، و 9.1% من عينة الدراسة مؤهلهم العلمي " مؤهلات أخرى"

يبين الجدول التالي من دراسة العينة أن جميع الفئة المستهدفة من حملة الشهادات العلمية الأولى فأعلى ويدل ذلك على أن العينة من المؤهلين علمياً، الأمر الذي يساهم في دقة الإجابات وسلامتها.

**جدول رقم (2)**

**توزيع عينة الدراسة حسب متغير** المؤهل العلمي

| المؤهل العلمي | **التكرار** | **النسبة المئوية** |
|---|---|---|
| بكالوريوس | 80 | 66.1 |
| ماجستير | 27 | 22.3 |
| دكتوراه | 3 | 2.5 |
| أخري | 11 | 9.1 |
| المجموع | 121 | 100.0 |

**2-القطاع التي تنتمي إليه الشركة:**

يبين جدول رقم (3) أن 21.5% من الشركات تنتمي إلى قطاع " الاستثمار " ، و 21.5% من الشركات تنتمي إلى قطاع " خدمات " ، و 11.6% من الشركات تنتمي إلى قطاع " تأمين " ، و 28.9% من الشركات تنتمي إلى قطاع " البنوك " ، و 16.5% من الشركات تنتمي إلى قطاع " الصناعة "

ويلاحظ أن البنوك تشكل النسبة الأعلى ثم تليها قطاع الاستثمار والخدمات ثم قطاع الصناعة ثم قطاع التأمين مما يدل على تنوع مجتمع وعينة الدراسة، الأمر الذي يعكس ايجابياً على النتائج وإمكانية تعميمها.

**جدول رقم (3)**

**توزيع عينة الدراسة حسب متغير** القطاع التي تنتمي إلىه الشركة

| القطاع التي تنتمي إليه الشركة | **التكرار** | **النسبة المئوية** |
|---|---|---|
| الاستثمار | 26 | 21.5 |
| خدمات | 26 | 21.5 |
| تأمين | 14 | 11.6 |
| البنوك | 35 | 28.9 |
| الصناعة | 20 | 16.5 |
| المجموع | 121 | 100.0 |

**3-المستوى الوظيفي:**

يبين جدول رقم (4) 24.0% من عينة الدراسة هم من " مجلس الإدارة " ، و 43.0% من عينة الدراسة هم من " مدير " ، و 33.1% من عينة الدراسة هم من " مستويات وظيفية أخري "، مما يعني التعرف على آراء جميع إجابات المبحوثين المتخصصين الذين يشغلون وظائف متعددة.

**جدول رقم (4)**

**توزيع عينة الدراسة حسب متغير** المستوي الوظيفي

| المستوي الوظيفي | **التكرار** | **النسبة المئوية** |
|---|---|---|
| مجلس الإدارة | 29 | 24.0 |
| مدير | 52 | 43.0 |
| أخرى | 40 | 33.1 |
| المجموع | 121 | 100.0 |

**4 – عدد سنوات الخبرة:**

يبين جدول رقم (5) أن 11.6% من عينة الدراسة بلغت سنوات الخبرة لديهم " أقل من 5 سنوات " ، و 21.5% من عينة الدراسة تراوحت سنوات الخبرة لديهم " من 5 إلى 10 سنوات " ، و 25.6% من عينة الدراسة تراوحت سنوات الخبرة لديهم " من 10 إلى أقل من15 سنة " ، و 41.3% من عينة الدراسة تراوحت سنوات الخبرة لديهم " أكثر من 15 سنة

يوضح الجدول الآتي عدد سنوات الخبرة فنجد أن حجم الفئة التي قامت بتعبئة الاستبانة هي أكثر من 15 سنه مما يعني انعكاس إجابات المبحوثين على سلامة النتائج فى ضوء الخبرات المتعددة لهم.

**جدول رقم (5)**

**توزيع عينة الدراسة حسب متغير** عدد سنوات الخبرة

| عدد سنوات الخبرة | **التكرار** | **النسبة المئوية** |
|---|---|---|
| أقل من 5 سنوات | 14 | 11.6 |
| من 5 إلى 10 سنوات | 26 | 21.5 |
| من 10 إلى أقل من15 سنة | 31 | 25.6 |
| أكثر من 15 سنة | 50 | 41.3 |
| المجموع | 121 | 100.0 |

### 4-2-4 أداة الدراسة :

تم إعداد الاستبانة على النحو التالي:

1- إعداد استبانه أولية من اجل استخدامها فى جمع البيانات والمعلومات.

2- عرض الاستبانة على المشرف من اجل اختبار مدى ملاءمتها لجمع البيانات.

3- تعديل الاستبانة بشكل أولي حسب ما يراه المشرف.

4- عرض الاستبانة على مجموعة من المحكمين والذين قاموا بدورهم بتقديم النصح والإرشاد وتعديل وحذف ما يلزم.

5- إجراء دراسة اختباريه ميدانية أولية للاستبانة وتعديل حسب ما يناسب.

6- توزيع الاستبانة على جميع إفراد العينة لجمع البيانات اللازمة للدراسة ، **ولقد تم تقسيم الاستبانه إلى مجموعتين** كما يلي:

- **المجموعة الأول:** يتكون من البيانات الشخصية لعينة الدراسة ويتكون من 6 فقرات

- **المجموعة الثانية:** تتناول **أثر تطبيق قواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية "دراسة ميدانية على الشركات المدرجة فى سوق فلسطين للأوراق المالية"** وتم تقسيمها إلى ستة محاور كما يلي:

- **المحور الأول** : يناقش وجود أساس محكم وفعال لقواعد الحوكمة ، ويتكون من 9 فقرات

- **المحور الثاني** : يناقش توفر مقومات حماية حقوق المساهمين والمستثمرين ، ويتكون من 13 فقرة.

- **المحور الثالث :** يناقش توفر مقومات معاملة عادلة ومتساوية بين جميع المساهمين ، ويتكون من 12 فقرة

- **المحور الرابع :** يناقش توفر مقومات دور أصحاب المصالح فى أساليب ممارسة قواعد الحوكمة ، ويتكون من 7 فقرات.

- **المحور الخامس :** يناقش توفر مقومات الإفصاح والشفافية لجميع أصحاب المصالح ، ويتكون من 9 فقرات

- **المحور السادس :** يناقش توفر مقومات مسئوليات مجلس الإدارة لقواعد الحوكمة ،ويتكون من 9 فقرات

وقد كانت درجة الإجابة على كل فقرة مكونة من 5 درجات بحيث أعلى درجة تمثل اعلي درجة من الموافقة، و الدرجة 1 تعني اقل درجة من الموافقة حسب جدول رقم (6)

**جدول رقم(6)**

**مقياس الإجابة على الفقرات**

| التصنيف | موافق تماما | ⟵⟶ | | | غير موافق بشدة |
|---|---|---|---|---|---|
| الدرجة | 5 | 4 | 3 | 2 | 1 |

**4-2-5 صدق وثبات الاستبيان:**

تم تقنين فقرات الاستبانة وذلك للتأكد من صدق وثبات فقراتها كالتالي:

**صدق فقرات الاستبيان :** تم التأكد من صدق فقرات الاستبيان بطريقتين.

1- **صدق الاداه :**

تم عرض الاستبيان على مجموعة من المحكمين تألفت من (8) أعضاء من أعضاء الهيئة التدريسية فى كلية التجارة بالجامعة الإسلامية متخصصين فى المحاسبة والإدارة والإحصاء وقد استجاب الباحث لآراء السادة المحكمين وقام بإجراء ما يلزم من حذف وتعديل فى ضوء مقترحاتهم بعد تسجيلها فى نموذج تم إعداده لهذا الغرض.

2- **صدق الاتساق الداخلي لفقرات الاستبانة**

تم حساب الاتساق الداخلي لفقرات الاستبيان على عينة الدراسة الاستطلاعية البالغ حجمها 30 مفردة، وذلك بحساب معاملات الارتباط بين كل فقرة والدرجة الكلية للمحور التابعة له كما يلي.

**المجموعة الثانية: مدي تأثير تطبيق قواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية**

**الصدق الداخلي لفقرات المحور الأول: وجود أساس محكم وفعال لقواعد الحوكمة**

جدول رقم (7) يبين معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور الأول (وجود أساس محكم وفعال لقواعد الحوكمة) والمعدل الكلي لفقراته، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى دلالة (0.05 )،حيث إن مستوى الدلالة لكل فقرة اقل من 0.05 وقيمة r المحسوبة اكبر من قسمة r الجدوليه والتي تساوي 0.361، وبذلك تعتبر فقرات المحور الأول صادقة لما وضعت لقياسه

**جدول رقم (7)**

**الصدق الداخلي لفقرات المحور الأول** : وجود أساس محكم وفعال لقواعد الحوكمة

| مسلسل | الفقرة | معامل الارتباط | مستوى الدلالة |
|---|---|---|---|
| 1 | تتوفر تشريعات واضحة تحدد المسئوليات مع ضمان تحقيق مصالح الجمهور فى الشركات المدرجة. | 0.511 | 0.004 |
| 2 | تعمل إدارة السوق المالي على رفع مستوي الشفافية والكفاءة فى التقارير المالية التي تنشرها الشركات. | 0.403 | 0.027 |
| 3 | يتوفر إطار تنظيمي فعال يضبط كافة جوانب الحوكمة لأداء الشركات. | 0.465 | 0.010 |
| 4 | يتوفر هيكل تنظيمي ووصف وظيفي وتحديد المسؤوليات والصلاحيات يساهم فى تطوير الحوكمة. | 0.504 | 0.004 |
| 5 | تتوافق المتطلبات القانونية والرقابية فى السوق المالي مع قوانين الشركات المعمول بها. | 0.441 | 0.015 |
| 6 | تقوم الهيئات الإشرافية والرقابية فى السوق بواجبها بأسلوب مهني وطريقة موضوعية لتنفيذ متطلبات الحوكمة. | 0.738 | 0.000 |
| 7 | تقوم الشركات المدرجة فى سوق الأوراق المالية بالإفصاح بما يمكن من الحصول على معلومات بصفه دورية ومنتظمة. | 0.637 | 0.000 |
| 8 | هل قوانين الشركات المطبق فى فلسطين يكفل للمساهمين الحق فى انتخاب أو عزل أعضاء مجلس الإدارة. | 0.608 | 0.000 |
| 9 | تتناسب متطلبات قواعد الحوكمة مع مقدار الإفصاح فى الشركات المدرجة. | 0.660 | 0.000 |

**قيمة r الجدولية عند مستوى دلالة 0.05 ودرجة حرية "28" تساوي 0.361**

**الصدق الداخلي لفقرات المحور الثاني: توفر مقومات حماية حقوق المساهمين والمستثمرين:**

جدول رقم (8) يبين معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور الثاني (توفر مقومات حماية حقوق المساهمين والمستثمرين) والمعدل الكلي لفقراته، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى دلالة (0.05 )، حيث إن مستوى الدلالة لكل فقرة اقل من 0.05 وقيمة r المحسوبة اكبر من قسمة r الجدولية والتي تساوي 0.361، وبذلك تعتبر فقرات المحور الثاني صادقة لما وضعت لقياسه

**جدول رقم (8)**

**الصدق الداخلي لفقرات المحور الثاني :** توفر مقومات حماية حقوق المساهمين والمستثمرين

| مسلسل | الفقرة | معامل الارتباط | مستوى الدلالة |
|---|---|---|---|
| 1 | يوجد سهولة فى نقل وتحويل ملكية الأسهم بين المساهمين. | 0.469 | 0.009 |
| 2 | يتم حصول المساهمين على المعلومات المتعلقة بالشركة بصفة دورية ومنتظمة وبسهوله. | 0.430 | 0.018 |
| 3 | يقوم المساهمون بالمشاركة والتصويت فى اجتماعات الجمعية العمومية بشكل عادل. | 0.710 | 0.000 |
| 4 | يشارك المساهمون فى اتخاذ إجراءات الانتخاب والعزل. | 0.703 | 0.000 |
| 5 | يشارك المساهمون فى إجراء أيه تعديلات على النظام الأساسي فى الشركة. | 0.680 | 0.000 |
| 6 | يشارك المساهمون فى اتخاذ قرار بزيادة رأس المال للشركة عن طريق إصدار أسهم جديدة. | 0.522 | 0.003 |
| 7 | هل فى الواقع يحق للمساهمين مساءلة مجلس الإدارة واقتراح الحلول المناسبة. | 0.708 | 0.000 |
| 8 | يحق للمساهمين الإطلاع على إجراءات الإفصاح. | 0.781 | 0.000 |
| 9 | يحق للمساهمين التصويت بالحضور شخصيا أو غيابياً مع مراعاة المساواة فى تأثير التصويت. | 0.804 | 0.000 |
| 10 | تقدم إدارة الشركة للمساهمين معلومات جيدة وكافية عن اجتماعات الجمعية العامة. | 0.443 | 0.014 |
| 11 | يطلع المساهمون على أي عمليات غير عادية يمكن أن تؤدي إلى التأثير على الشركة. | 0.673 | 0.000 |
| 12 | يطلع المساهمون على جميع العمليات الرئيسية والهامة التي تقوم بها الشركة. | 0.617 | 0.000 |
| 13 | هل قانون السوق يوفر عناصر الكفاءة والشفافية عند قيامه بوظائفه فى الرقابة على الشركات. | 0.784 | 0.000 |

**قيمة r الجدولية عند مستوى دلالة 0.05 ودرجة حرية "28" تساوي 0.361**

**الصدق الداخلي لفقرات المحور الثالث: توفر مقومات المعاملة العادلة والمتساوية بين جميع المساهمين**

جدول رقم (9) يبين معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور الثالث (توفر مقومات معاملة عادلة ومتساوية بين جميع المساهمين) والمعدل الكلي لفقراته، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى دلالة (0.05 )، حيث إن مستوى الدلالة لكل فقرة اقل من 0.05 وقيمة r المحسوبة اكبر من قسمة r الجدولية والتي تساوي 0.361، وبذلك تعتبر فقرات المحور الثالث صادقة لما وضعت لقياسه

**جدول رقم (9)**

**الصدق الداخلي لفقرات المحور الثالث :** توفر مقومات المعاملة العادلة والمتساوية بين جميع المساهمين

| مسلسل | الفقرة | معامل الارتباط | مستوى الدلالة |
|---|---|---|---|
| 1 | تعتبر المساواة فى معاملة جميع المساهمين من أهم ضوابط الحوكمة. | 0.769 | 0.000 |
| 2 | يتم معاملة جميع المساهمين من نفس الفئة بالتساوي. | 0.733 | 0.000 |
| 3 | المساهمين لهم حقوق التصويت المتساوية لكل فئة من فئات حملة الأسهم. | 0.784 | 0.000 |
| 4 | يحق للمساهمين الحصول على معلومات حول حقوق التصويت المرتبطة بكافة فئات الأسهم قبل شراء الأسهم. | 0.831 | 0.000 |
| 5 | يتم حماية حقوق الأقلية من المساهمين من الممارسات الاستغلالية مع توفير وسائل تعويضية فعالة. | 0.656 | 0.000 |
| 6 | يتم حماية حقوق الأقلية من المساهمين من الاتجار أو التداول لحساب المطلعين على المعلومات الداخلية. | 0.592 | 0.001 |
| 7 | يتم حماية حقوق المساهمين بالإفصاح المحاسبي عن تعاملاتهم الخاصة. | 0.814 | 0.000 |
| 8 | تسمح الإجراءات المتبعة لعقد اجتماعات الجمعية العامة للمساهمين من تحقيق المتساوية لكل المساهمين. | 0.636 | 0.000 |
| 9 | يوجد وسائل لإزالة المعوقات الخاصة بالتصويت عبر الحدود. | 0.739 | 0.000 |
| 10 | تتوفر آليات ووسائل تعويضية فعالة لحماية حقوق المساهمين. | 0.662 | 0.000 |
| 11 | تسمح الإجراءات بإعطاء المعلومات الداخلية لكل المساهمين. | 0.625 | 0.000 |
| 12 | يحق للمساهمين الحصول على معلومات قبل شراء الأسهم لكافة فئات الأسهم. | 0.526 | 0.003 |

**قيمة r الجدولية عند مستوى دلالة 0.05 ودرجة حرية "28" تساوي 0.361**

**الصدق الداخلي لفقرات المحور الرابع: توفر مقومات دور أصحاب المصالح فى أساليب ممارسة سلطات الرقابة قواعد الحوكمة**

جدول رقم (10) يبين معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور الرابع (توفر مقومات دور أصحاب المصالح فى أساليب ممارسة قواعد الحوكمة) والمعدل الكلي لفقراته ، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى دلالة (0.05 )، حيث إن مستوى الدلالة لكل فقرة اقل من 0.05 وقيمة r المحسوبة اكبر من قسمة r الجدولية والتي تساوي 0.361، وبذلك تعتبر فقرات المحور الرابع صادقة لما وضعت لقياسه

**جدول رقم (10)**

**الصدق الداخلي لفقرات المحور الرابع :** توفر مقومات دور أصحاب المصالح فى أساليب ممارسة قواعد الحوكمة

| مسلسل | الفقرة | معامل الارتباط | مستوى الدلالة |
|---|---|---|---|
| 1 | يتم تسهيل مهام أصحاب المصالح وفقاً لإحكام القانون. | 0.678 | 0.000 |
| 2 | يتم العمل على تطوير آليات مشاركة جميع العاملين فى تحسين الأداء. | 0.827 | 0.000 |
| 3 | يتم إتاحة الفرصة لأصحاب المصالح للحصول على تعويض مناسب عند انتهاك حقوقهم. | 0.750 | 0.000 |
| 4 | يتم السماح لذوي المصالح بالاتصال بحرية بمجلس الإدارة للتعبير عن مخاوفهم تجاه التصرفات غير القانونية. | 0.693 | 0.000 |
| 5 | يتم تصميم هيكل فعال كفء للحماية من الإعسار المالي للشركات. | 0.563 | 0.001 |
| 6 | يتم الاتصال مع أصحاب المصالح لإيجاد طرق مختلفة لتأمين تدفق رأس المال الخارجي والداخلي إلى الشركات. | 0.760 | 0.000 |
| 7 | وجود آلية عمل فعالة بين أصحاب المصالح ومجلس الإدارة لتوفير استمرارية الشركة. | 0.681 | 0.000 |

**قيمة r الجدولية عند مستوى دلالة 0.05 ودرجة حرية "28" تساوي 0.361**

**الصدق الداخلي لفقرات المحور الخامس: توفر مقومات الإفصاح والشفافية لجميع أصحاب المصالح:**

جدول رقم (11) يبين معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور الخامس (توفر مقومات الإفصاح والشفافية لجميع أصحاب المصالح) والمعدل الكلي لفقراته ، والذي يبين أن

معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى دلالة (0.05 )، حيث إن مستوى الدلالة لكل فقرة اقل من 0.05 وقيمة r المحسوبة اكبر من قسمة r الجدولية والتي تساوي 0.361، وبذلك تعتبر فقرات المحور الخامس صادقة لما وضعت لقياسه.

**جدول رقم (11)**

**الصدق الداخلي لفقرات المحور الخامس : توفر مقومات الإفصاح والشفافية لجميع أصحاب المصالح**

| مسلسل | الفقرة | معامل الارتباط | مستوى الدلالة |
|---|---|---|---|
| 1 | يتم الإفصاح عن جميع بنود عناصر المركز المالي بالقدر الكافي وبدون استثناء. | 0.866 | 0.000 |
| 2 | يتم الإفصاح عن ملكية الأسهم لجميع المساهمين بجميع فئات الأسهم. | 0.772 | 0.000 |
| 3 | هل يؤدي الإفصاح إلى اجتذاب رؤوس الأموال والحفاظ على حقوق المساهمين. | 0.654 | 0.000 |
| 4 | يتم الإفصاح عن مكافأة مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين وكيفية اختيارهم. | 0.683 | 0.000 |
| 5 | يتم الإفصاح للمساهمين عند وجود ممارسة أو سلوك غير أخلاقي. | 0.586 | 0.001 |
| 6 | تتوفر قنوات لنشر المعلومات الكافية وفى التوقيت المناسب وبطريقة تتسم بالعدالة لجميع الإطراف ذات العلاقة. | 0.865 | 0.000 |
| 7 | يتم الإفصاح عن عناصر المخاطر الجوهرية المتوقعة. | 0.680 | 0.000 |
| 8 | يتم الإفصاح عن الضمانات طوعياً بالإضافة إلى الإفصاحات الإجبارية. | 0.820 | 0.000 |
| 9 | يتم الإفصاح عن فاعلية نظام الرقابة الداخلية وإظهار فاعليته وقوته. | 0.855 | 0.000 |

**قيمة r الجدولية عند مستوى دلالة 0.05 ودرجة حرية "28" تساوي 0.361**

**الصدق الداخلي لفقرات المحور السادس: توفر مقومات مسئوليات مجلس الإدارة لقواعد الحوكمة:**

جدول رقم (12) يبين معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور السادس (توفر مقومات مسئوليات مجلس الإدارة لقواعد الحوكمة) والمعدل الكلي لفقراته، والذي يبين أن

معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى دلالة (0.05 )، حيث إن مستوى الدلالة لكل فقرة اقل من 0.05 وقيمة r المحسوبة اكبر من قسمة r الجدولية والتي تساوي 0.361، وبذلك تعتبر فقرات المحور السادس صادقة لما وضعت لقياسه.

**جدول رقم (12)**

**الصدق الداخلي لفقرات المحور السادس :** توفر مقومات مسئوليات مجلس الإدارة لقواعد الحوكمة

| مسلسل | الفقرة | معامل الارتباط | مستوى الدلالة |
|---|---|---|---|
| 1 | يراعي مجلس الإدارة المعاملة المتساوية لكل فئة من فئات المساهمين وبطريقة عادلة. | 0.727 | 0.000 |
| 2 | يلتزم المجلس بالقوانين والأنظمة مع الحرص على مصالح الإطراف ذات المصلحة. | 0.695 | 0.000 |
| 3 | يراعي أعضاء المجلس جميع المساهمين على أساس من المعلومات الكافية، وبذل العناية الكافية بما يحقق أفضل مصلحة المساهمين بطريقة عادلة. | 0.647 | 0.000 |
| 4 | يعمل المجلس ضمن خطة إستراتيجية شاملة للإشراف والرقابة. | 0.649 | 0.000 |
| 5 | يعمل مجلس الإدارة على تحقيق القدر اللازم للمساءلة والمتابعة من خلال نظام فعال. | 0.733 | 0.000 |
| 6 | يقوم المجلس باختيار متابعة وإحلال كبار المديرين عند الضرورة. | 0.552 | 0.002 |
| 7 | يتم التحديد الدقيق للإفصاح عن الهدف والتشغيل وإجراءات العمل الخاصة ورسم هيكل لمجلس الإدارة. | 0.807 | 0.000 |
| 8 | يقوم المجلس بالإشراف على عملية الإفصاح ووسائل الاتصال. | 0.669 | 0.000 |
| 9 | يوفر مجلس الإدارة نظام رسمي يتصف بالشفافية لعمليات ترشيح وانتخاب أعضاء مجلس الإدارة. | 0.840 | 0.000 |

**قيمة r الجدولية عند مستوى دلالة 0.05 ودرجة حرية "28" تساوي 0.361**

- **صدق الاتساق البنائي لمحاور الدراسة:**

جدول رقم (13) يبين معاملات الارتباط بين معدل كل محور من محاور الدراسة مع المعدل الكلي لفقرات الاستبانة والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى دلالة 0.05 ، حيث إن مستوى الدلالة لكل فقرة اقل من 0.05 وقيمة r المحسوبة اكبر من قسمة r الجدولية والتي تساوي 0.361.

جدول رقم ( 13 )

**معامل الارتباط بين معدل كل محور من محاور الدراسة مع المعدل الكلي لفقرات الاستبانة**

| المحور | محتوى المحور | معامل الارتباط | مستوى الدلالة |
|---|---|---|---|
| الأول | وجود أساس محكم وفعال لقواعد الحوكمة. | 0.763 | 0.000 |
| الثاني | توفر مقومات حماية حقوق المساهمين والمستثمرين. | 0.835 | 0.000 |
| الثالث | توفر مقومات معاملة عادلة ومتساوية بين جميع المساهمين. | 0.893 | 0.000 |
| الرابع | توفر مقومات دور أصحاب المصالح فى أساليب ممارسة قواعد الحوكمة. | 0.836 | 0.000 |
| الخامس | توفر مقومات الإفصاح والشفافية لجميع أصحاب المصالح. | 0.903 | 0.000 |
| السادس | توفر مقومات مسئوليات مجلس الإدارة لقواعد الحوكمة. | 0.829 | 0.000 |

قيمة r الجدولية عند مستوى دلالة 0.05 ودرجة حرية "28" تساوي 0.361

### 6-2-4 ثبات فقرات الاستبانة Reliability:

تم إجراء خطوات الثبات على العينة الاستطلاعية نفسها بطريقتين هما طريقة التجزئة النصفية ومعامل ألفا كرونباخ.

**1- طريقة التجزئة النصفية Split-Half Coefficient**: تم إيجاد معامل ارتباط بيرسون بين معدل الأسئلة الفردية الرتبة ومعدل الأسئلة الزوجية الرتبة لكل بعد وقد تم تصحيح معاملات الارتباط باستخدام معامل ارتباط سبيرمان براون للتصحيح ( Spearman-Brown Coefficient) حسب المعادلة التالية:

معامل الثبات = $\frac{2ر}{1+ر}$ حيث ر معامل الارتباط وقد بين جدول رقم (14) يبين أن هناك معامل ثبات كبير نسبيا لفقرات الاستبيان

**جدول رقم (14)**

**معامل الثبات ( طريقة التجزئة النصفية)**

| المحور | محتوى المحور | التجزئة النصفية | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| | | عدد الفقرات | معامل الارتباط | معامل الارتباط المصحح | مستوى المعنوية |
| الأول | وجود أساس محكم وفعال لقواعد الحوكمة. | 9 | 0.6754 | 0.8063 | 0.000 |
| الثاني | توفر مقومات حماية حقوق المساهمين والمستثمرين. | 13 | 0.6600 | 0.7952 | 0.000 |
| الثالث | توفر مقومات معاملة عادلة ومتساوية بين جميع المساهمين. | 12 | 0.6545 | 0.7912 | 0.000 |
| الرابع | توفر مقومات دور أصحاب المصالح فى أساليب ممارسة قواعد الحوكمة. | 7 | 0.7382 | 0.8494 | 0.000 |
| الخامس | توفر مقومات الإفصاح والشفافية لجميع أصحاب المصالح. | 9 | 0.7506 | 0.8575 | 0.000 |
| السادس | توفر مقومات مسئوليات مجلس الإدارة لقواعد الحوكمة. | 9 | 0.8533 | 0.9208 | 0.002 |
| | **جميع الفقرات** | 78 | 0.6840 | 0.8124 | |

قيمة r الجدولية عند مستوى دلالة 0.05 ودرجة حرية "28" تساوي 0.361

**2- طريقة ألفا كرونباخ Cronbach's Alpha:**

تم استخدام طريقة ألفا كرونباخ لقياس ثبات الاستبانة كطريقة ثانية لقياس الثبات وقد يبين جدول رقم (15) أن معاملات الثبات مرتفعة

**جدول رقم (15)**

**معامل الثبات ( طريقة والفا كرونباخ)**

| المحور | محتوى المحور | عدد الفقرات | معامل ألفا كرونباخ |
|---|---|---|---|
| الأول | وجود أساس محكم وفعال لقواعد الحوكمة. | 9 | 0.8761 |
| الثاني | توفر مقومات حماية حقوق المساهمين والمستثمرين. | 13 | 0.8971 |
| الثالث | توفر مقومات معاملة عادلة ومتساوية بين جميع المساهمين. | 12 | 0.8566 |
| الرابع | توفر مقومات دور أصحاب المصالح فى أساليب ممارسة قواعد الحوكمة. | 7 | 0.9333 |
| الخامس | توفر مقومات الإفصاح والشفافية لجميع أصحاب المصالح. | 9 | 0.9256 |
| السادس | توفر مقومات مسئوليات مجلس الإدارة لقواعد الحوكمة. | 9 | 0.9310 |
| | **جميع الفقرات** | 78 | 0.9635 |

**4-2-7 المعالجات الإحصائية:**

تم تفريغ وتحليل الاستبانة من خلال برنامج SPSS الإحصائي وتم استخدام الاختبارات الإحصائية التالية:

1- النسب المئوية والتكرارات
2- اختبار ألفا كرونباخ لمعرفة ثبات فقرات الاستبانة
3- معامل ارتباط بيرسون لقياس صدق الفقرات
4- معادلة سبيرمان براون للثبات
5- اختبار كولومجروف-سمرنوف لمعرفة نوع البيانات هل تتبع التوزيع الطبيعي أم لا ( 1- Sample K-S )
6- اختبار t لمتوسط عينة واحدة One sample T test

# الفصل الخامس
# نتائج الدراسة الميدانية وتفسيرها

- اختبار التوزيع الطبيعي
- تحليل فقرات وفرضيات الدراسة

**اختبار التوزيع الطبيعي(اختبار كولمجروف- سمرنوف (1- Sample K-S))**

سنعرض اختبار كولمجروف- سمرنوف لمعرفة هل البيانات تتبع التوزيع الطبيعي أم لا وهو اختبار ضروري فى حالة اختبار الفرضيات لان معظم الاختبارات المعلمية تشترط أن يكون توزيع البيانات طبيعيا. ويوضح الجدول رقم (16) نتائج الاختبار حيث أن قيمة مستوى الدلالة لكل قسم اكبر من 0.05 ( $sig. > 0.05$ ) وهذا يدل على أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي ويجب استخدام الاختبارات المعلميه.

**جدول رقم (16)**

**اختبار التوزيع الطبيعي(1-Sample Kolmogorov-Smirnov)**

| الجزء | عنوان المحور | عدد الفقرات | قيمة Z | قيمة مستوى الدلالة |
|---|---|---|---|---|
| الأول | وجود أساس محكم وفعال لقواعد الحوكمة. | 9 | 0.772 | 0.589 |
| الثاني | توفر مقومات حماية حقوق المساهمين والمستثمرين. | 13 | 1.164 | 0.133 |
| الثالث | توفر مقومات معاملة عادلة ومتساوية بين جميع المساهمين. | 12 | 1.276 | 0.077 |
| الرابع | توفر مقومات دور أصحاب المصالح فى أساليب ممارسة قواعد الحوكمة. | 7 | 1.019 | 0.250 |
| الخامس | توفر مقومات الإفصاح والشفافية لجميع أصحاب المصالح. | 9 | 1.275 | 0.078 |
| السادس | توفر مقومات مسئوليات مجلس الإدارة لقواعد الحوكمة. | 9 | 1.168 | 0.131 |
| | جميع الفقرات | 78 | 1.251 | 0.087 |

## تحليل فقرات الدراسة

**المجموعة الثانية: مدي تأثير تطبيق قواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية**

تم استخدام اختبار T للعينة الواحدة ( One Sample T test) لتحليل فقرات الاستبانة ، وتكون الفقرة ايجابية بمعنى أن أفراد العينة يوافقون على محتواها إذا كانت قيمة t المحسوبة أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 1.98(أو مستوى الدلالة اقل من 0.05 والوزن النسبي أكبر من 60 % )، وتكون الفقرة سلبية بمعنى أن أفراد العينة لا يوافقون على محتواها إذا كانت قيمة t المحسوبة أصغر من قيمة t الجدولية والتى تساوي -1.98(أو مستوى الدلالة أقل من 0.05 والوزن النسبي اقل من 60%)، وتكون آراء العينة فى الفقرة محايدة إذا كان مستوى الدلالة لها اكبر من 0.05

**تحليل فقرات المحور الأول : وجود أساس محكم وفعال لقواعد الحوكمة:**

تم استخدام اختبار t للعينة الواحدة والنتائج مبينة فى جدول رقم (17) والذي يبين آراء أفراد عينة الدراسة فى المحور الأول (وجود أساس محكم وفعال لقواعد الحوكمة) مرتبة تنازليا حسب الوزن النسبي لكل فقرة كما يلي:

1. فى الفقرة رقم " 2" بلغ الوزن النسبي " 81.65%" ومستوى الدلالة " 0.000 " وهي اقل من 0.05 مما يدل على أن " إدارة السوق المالي تعمل على رفع مستوي الشفافية والكفاءة فى التقارير المالية التي تنشرها الشركات "
2. فى الفقرة رقم "7 " بلغ الوزن النسبي " 80.83%" ومستوى الدلالة " 0.000 " وهي اقل من 0.05 مما يدل على أن " الشركات المدرجة فى سوق الأوراق المالية تقوم بالإفصاح بما يمكن من الحصول على معلومات بصفه دورية ومنتظمة "
3. فى الفقرة رقم "1 " بلغ الوزن النسبي " 77.85%" ومستوى الدلالة " " وهي اقل من 0.05 مما يدل على أنه " تتوفر تشريعات واضحة تحدد المسئوليات مع ضمان تحقيق مصالح الجمهور فى الشركات المدرجة "
4. فى الفقرة رقم "5 " بلغ الوزن النسبي " 76.53%" ومستوى الدلالة " 0.000" وهي اقل من 0.05 مما يدل على أن " المتطلبات القانونية والرقابية تتوافق فى السوق المالي مع قوانين الشركات المعمول بها "
5. فى الفقرة رقم "9 " بلغ الوزن النسبي " 75.21%" ومستوى الدلالة " 0.000 " وهي اقل من 0.05 مما يدل على أن " متطلبات قواعد الحوكمة تتناسب مع مقدار الإفصاح فى الشركات المدرجة "

6. فى الفقرة رقم "4 " بلغ الوزن النسبي " 72.73%" ومستوى الدلالة " 0.000 " وهـي اقل من 0.05 مما يدل على أنه " يتوفر هيكل تنظيمي ووصف وظيفي وتحديد المسؤوليات والصلاحيات يساهم فى تطوير الحوكمة "
7. فى الفقرة رقم "8 " بلغ الوزن النسبي " 70.58%" ومستوى الدلالة " 0.000 " وهـي اقل من 0.05 مما يدل على أن " قوانين الشركات المطبق فى فلسطين يكفـل للمـساهمين الحق فى انتخاب أو عزل أعضاء مجلس الإدارة "
8. فى الفقرة رقم "6 " بلغ الوزن النسبي " 68.26%" ومستوى الدلالة " 0.000 " وهـي اقل من 0.05 مما يدل على أن " الهيئات الإشرافية والرقابية فى الـسوق تقـوم بواجبهـا بأسلوب مهني وطريقة موضوعية لتنفيذ متطلبات الحوكمة "
9. فى الفقرة رقم "3 " بلغ الوزن النسبي " 64.79%" ومستوى الدلالة " 0.013" وهـي اقل من 0.05 مما يدل على أنه " يتوفر إطار تنظيمي فعال يضبط كافة جوانـب الحوكمـة لأداء الشركات "

وبصفة عامة يتبين أن من الجدول رقم المتوسط الحسابي لجميـع فقـرات المحـور الأول (وجود أساس محكم وفعال لقواعد الحوكمة) تساوي 3.71 ، و الوزن النسبي يـساوي 74.27 % وهي اكبر من الوزن النسبي المحايد " 60% " وقيمة t المحسوبة تساوي13.450 وهي اكبـر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 1.98، و مستوى الدلالة تساوي 0.000 وهي اقل من 0.05 .

نستخلص مما سبق أن الشركات المدرجة فى سوق فلسطين للأوراق المالية تراعي وجـود أساس محكم وفعال لقواعد الحوكمة بدرجة ليست عاليه من حيث توفر دعم مـن قبـل مجلـس الإدارة والإدارة التنفيذية الوسطى ووجود تشريعات واضحة وسن قوانين مع توفر إطـار فعـال يضبط كافة جوانب الحوكمة، بالاضافه إلى هيكل تنظيمي ووصف وظيفي يحـدد المـسئوليات والصلاحيات مع قيام هيئات إشرافية ورقابية بواجبها بأسلوب مهني وطريقة موضوعية.

جدول رقم (17)

تحليل فقرات المحور الأول (وجود أساس محكم وفعال لقواعد الحوكمة)

| م | الفقرات | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | الوزن النسبي | قيمة t | مستوى الدلالة |
|---|---|---|---|---|---|---|
| 1 | تتوفر تشريعات واضحة تحدد المسئوليات مع ضمان تحقيق مصالح الجمهور فى الشركات المدرجة. | 3.89 | 0.964 | 77.85 | 10.181 | 0.000 |
| 2 | تعمل إدارة السوق المالي على رفع مستوي الشفافية والكفاءة فى التقارير المالية التي تنشرها الشركات. | 4.08 | 0.759 | 81.65 | 15.686 | 0.000 |
| 3 | يتوفر إطار تنظيمي فعال يضبط كافة جوانب الحوكمة لأداء الشركات. | 3.24 | 1.041 | 64.79 | 2.532 | 0.013 |
| 4 | يتوفر هيكل تنظيمي ووصف وظيفي وتحديد المسؤوليات والصلاحيات يساهم فى تطوير الحوكمة. | 3.64 | 0.785 | 72.73 | 8.914 | 0.000 |
| 5 | تتوافق المتطلبات القانونية والرقابية فى السوق المالي مع قوانين الشركات المعمول بها. | 3.83 | 0.715 | 76.53 | 12.714 | 0.000 |
| 6 | تقوم الهيئات الإشرافية والرقابية فى السوق بواجبها بأسلوب مهني وطريقة موضوعية لتنفيذ متطلبات الحوكمة. | 3.41 | 0.882 | 68.26 | 5.154 | 0.000 |
| 7 | تقوم الشركات المدرجة فى سوق الأوراق المالية بالإفصاح بما يمكن من الحصول على معلومات بصفه دورية ومنتظمة. | 4.04 | 0.768 | 80.83 | 14.913 | 0.000 |
| 8 | هل قوانين الشركات المطبق فى فلسطين يكفل للمساهمين الحق فى | 3.53 | 0.837 | 70.58 | 6.948 | 0.000 |

| م | الفقرات | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | الوزن النسبي | قيمة t | مستوى الدلالة |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | انتخاب أو عزل أعضاء مجلس الإدارة. | | | | | |
| 9 | تتناسب متطلبات قواعد الحوكمة مع مقدار الإفصاح فى الشركات المدرجة. | 3.76 | 0.764 | 75.21 | 10.947 | 0.000 |
| | جميع الفقرات | 3.71 | 0.584 | 74.27 | 13.450 | 0.000 |

قيمة t الجدولية عند مستوى دلالة " 0.05" و درجة حرية " 120" تساوي 1.98

**تحليل فقرات المحور الثاني : توفر مقومات حماية حقوق المساهمين والمستثمرين:**

تم استخدام اختبار t للعينة الواحدة والنتائج مبينة فى جدول رقم (18) والذي يبين آراء أفراد عينة الدراسة فى المحور الثاني (توفر مقومات حماية حقوق المساهمين والمستثمرين) مرتبة تنازليا حسب الوزن النسبي لكل فقرة كما يلي:

1- فى الفقرة رقم "1" بلغ الوزن النسبي " 81.49%" ومستوى الدلالة " 0.000 " وهي اقل من 0.05 مما يدل على أنه "يوجد سهولة كبيرة فى نقل وتحويل ملكية الأسهم بين المساهمين"

2- فى الفقرة رقم " 2" بلغ الوزن النسبي "78.51%" ومستوى الدلالة " 0.000" وهي اقل من 0.05 مما يدل على أنه " يتم حصول المساهمين على المعلومات المتعلقة بالشركة بصفة دورية ومنتظمة وبسهوله ".

3- فى الفقرة رقم " 10" بلغ الوزن النسبي "78.18%" ومستوى الدلالة " 0.000 " وهي اقل من 0.05 مما يدل على أن " إدارة الشركة تقدم للمساهمين معلومات جيدة وكافية عن اجتماعات الجمعية العامة ".

4- فى الفقرة رقم " 8" بلغ الوزن النسبي " 76.50%" ومستوى الدلالة " 0.000 " وهي اقل من 0.05 مما يدل على أنه " يحق للمساهمين الإطلاع على إجراءات الإفصاح".

5- فى الفقرة رقم " 6" بلغ الوزن النسبي " 73.67%" ومستوى الدلالة "0.000 " وهي اقل من 0.05 مما يدل على أن " المساهمون يشاركون فى اتخاذ قرار بزيادة رأس المال للشركة عن طريق إصدار أسهم جديدة "

6- فى الفقرة رقم " 4" بلغ الوزن النسبي " 73.39%" ومستوى الدلالة " 0.000" وهي اقل من 0.05 مما يدل على أن " المساهمون يشاركون فى اتخــاذ إجــراءات الانتخاب والعزل "

7- فى الفقرة رقم " 3" بلغ الوزن النسبي " 73.22%" ومستوى الدلالة " 0.000 " وهي اقل من 0.05 مما يدل على أن " المساهمون يقومون بالمشاركة والتصويت فى اجتماعات الجمعية العمومية بشكل عادل "

8- فى الفقرة رقم " 9" بلغ الوزن النسبي " 72.40%" ومستوى الدلالة " 0.000 " وهي اقل من 0.05 مما يدل على أنه " يحق للمساهمين التصويت بالحضور شخصيا أو غيابياً مع مراعاة المساواة فى تأثير التصويت "

9- فى الفقرة رقم "11 " بلغ الوزن النسبي " 71.90%" ومستوى الدلالة " 0.000 " وهي اقل من 0.05 مما يدل على أن " المساهمون يطلعون على أي عمليات غيــر عادية يمكن أن تؤدي إلى التأثير على الشركة"

10- فى الفقرة رقم "13 " بلغ الوزن النسبي " 70.41%" ومــستوى الدلالــة " 0.000" وهي اقل من 0.05 مما يدل على أن " قانون السوق يوفر عناصر الكفــاءة والشفافية عند قيامه بوظائفه فى الرقابة على الشركات "

11- فى الفقرة رقم "5 " بلغ الوزن النــسبي " 69.92%" ومــستوى الدلالــة " 0.000 " وهي اقل من 0.05 مما يدل على أن " المساهمون يشاركون فى إجــراء أيه تعديلات على النظام الأساسي فى الشركة "

12- فى الفقرة رقم "7 " بلغ الوزن النــسبي " 69.42%" ومــستوى الدلالــة " 0.000" وهي اقل من 0.05 مما يدل على أنه " فى الواقع يحق للمساهمين مــساءلة مجلس الإدارة واقتراح الحلول المناسبة "

13- فى الفقرة رقم "12 " بلغ الوزن النسبي " 69.42%" ومــستوى الدلالــة " 0.000 " وهي اقل من 0.05 مما يدل على أن " المساهمين يطلعون علــى جميــع العمليات الرئيسية والهامة التي تقوم بها الشركة "

وبصفة عامة يتبين أن المتوسط الحسابي لجميع فقرات المحور الثاني (توفر مقومــات حمايــة حقوق المساهمين والمستثمرين) تساوي 3.69 ، و الوزن النسبي يساوي 73.72 % وهي اكبــر من الوزن النسبي المحايد " 60% " وقيمة t المحسوبة تساوي 12.700 وهي اكبر من قيمــة t الجدولية والتي تساوي 1.98، و مستوى الدلالة تساوي 0.000 وهي اقل من 0.05 مما يــدل

على توفر مقومات الحماية لحقوق المساهمين والمستثمرين فى الشركات المدرجة فى سوق فلسطين للأوراق المالية.

ومما سبق يتبين أن الشركات المدرجة فى سوق فلسطين للأوراق المالية توفر مقومات حماية لحقوق المساهمين لديها ولكن بدرجة ليست عاليه من حيث سهوله نقل وتحويل ملكية الأسهم وتسجيلها بأسمائهم وكذلك الحصول على معلومات كافية من خلال الإفصاح بصورة دورية ومنتظمة واطلاع المساهمين على أي تعديلات أو اتخاذ قرارات عاديه أو غير عادية يمكن أن تؤدي إلى التأثير على الشركة.

**جدول رقم (18)**

**تحليل فقرات المحور الثاني** (توفر مقومات حماية حقوق المساهمين والمستثمرين)

| م | الفقرات | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | الوزن النسبي | قيمة t | مستوى الدلالة |
|---|---|---|---|---|---|---|
| 1 | يوجد سهولة فى نقل وتحويل ملكية الأسهم بين المساهمين. | 4.07 | 0.697 | 81.49 | 16.951 | 0.000 |
| 2 | يتم حصول المساهمين على المعلومات المتعلقة بالشركة بصفة دورية ومنتظمة وبسهوله. | 3.93 | 0.732 | 78.51 | 13.906 | 0.000 |
| 3 | يقوم المساهمون بالمشاركة والتصويت فى اجتماعات الجمعية العمومية بشكل عادل. | 3.66 | 0.852 | 73.22 | 8.536 | 0.000 |
| 4 | يشارك المساهمون فى اتخاذ إجراءات الانتخاب والعزل. | 3.67 | 0.800 | 73.39 | 9.206 | 0.000 |
| 5 | يشارك المساهمون فى إجراء أيه تعديلات على النظام الأساسي فى الشركة. | 3.50 | 1.001 | 69.92 | 5.449 | 0.000 |
| 6 | يشارك المساهمون فى اتخاذ قرار بزيادة رأس المال للشركة عن طريق إصدار أسهم جديدة. | 3.68 | 0.869 | 73.67 | 8.609 | 0.000 |
| 7 | هل فى الواقع يحق للمساهمين مساءلة | 3.47 | 0.975 | 69.42 | 5.313 | 0.000 |

| م | الفقرات | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | الوزن النسبي | قيمة t | مستوى الدلالة |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | مجلس الإدارة واقتراح الحلول المناسبة. | | | | | |
| 8 | يحق للمساهمين الإطلاع على إجراءات الإفصاح. | 3.83 | 0.806 | 76.50 | 11.211 | 0.000 |
| 9 | يحق للمساهمين التصويت بالحضور شخصيا أو غيابياً مع مراعاة المساواة فى تأثير التصويت. | 3.62 | 0.839 | 72.40 | 8.125 | 0.000 |
| 10 | تقدم إدارة الشركة للمساهمين معلومات جيدة وكافية عن اجتماعات الجمعية العامة. | 3.91 | 0.753 | 78.18 | 13.284 | 0.000 |
| 11 | يطلع المساهمون على أي عمليات غير عادية يمكن أن تؤدي إلى التأثير على الشركة. | 3.60 | 0.988 | 71.90 | 6.624 | 0.000 |
| 12 | يطلع المساهمون على جميع العمليات الرئيسة والمهمة التي تقوم بها الشركة. | 3.47 | 0.876 | 69.42 | 5.913 | 0.000 |
| 13 | هل قانون السوق يوفر عناصر الكفاءة والشفافية عند قيامه بوظائفه فى الرقابة على الشركات. | 3.52 | 0.807 | 70.41 | 7.095 | 0.000 |
| | **جميع الفقرات** | 3.69 | 0.594 | 73.72 | 12.700 | 0.000 |

**قيمة t الجدولية عند مستوى دلالة " 0.05" و درجة حرية " 120" تساوي 1.98**

**تحليل فقرات المحور الثالث (توفر مقومات معاملة عادلة ومتساوية بين جميع المساهمين)**

تم استخدام اختبار t للعينة الواحدة والنتائج مبينة فى جدول رقم (19) والذي يبين آراء أفراد عينة الدراسة فى المحور **الثالث**(توفر مقومات معاملة عادلة ومتساوية بين جميع المساهمين)مرتبة تنازليا حسب الوزن النسبي لكل فقرة كما يلي:

1. فى الفقرة رقم " 1" بلغ الوزن النسبي " 79.50%" ومستوى الدلالة " 0.000 " وهي اقل من 0.05 مما يدل على أن " المساواة فى معاملة جميع المساهمين تعتبر من أهم ضوابط الحوكمة.

2. فى الفقرة رقم " 7" بلغ الوزن النسبي " 76.36%" ومستوى الدلالة " " وهي اقل من 0.05 مما يدل على أنه " يتم حماية حقوق المساهمين بالإفصاح المحاسبي عن تعاملاتهم الخاصة.
3. فى الفقرة رقم " 3" بلغ الوزن النسبي " 76.00%" ومستوى الدلالة " 0.000 " وهي اقل من 0.05 مما يدل على أن " المساهمين لهم حقوق التصويت المتساوية لكل فئة من فئات حملة الأسهم.
4. فى الفقرة رقم " 2" بلغ الوزن النسبي " 74.71%" ومستوى الدلالة " 0.000 " وهي اقل من 0.05 مما يدل على أنه " يتم معاملة جميع المساهمين من نفس الفئة بالتساوي "
5. فى الفقرة رقم " 8" بلغ الوزن النسبي " 74.71%" ومستوى الدلالة " 0.000 " وهي اقل من 0.05 مما يدل على أن " الإجراءات المتبعة لعقد اجتماعات الجمعية العامة تسمح للمساهمين من تحقيق المتساوية لكل المساهمين.
6. فى الفقرة رقم " 6" بلغ الوزن النسبي " 72.89%" ومستوى الدلالة " 0.000 " وهي اقل من 0.05 مما يدل على أنه " يتم حماية حقوق الأقلية من المساهمين من الاتجار أو التداول لحساب المطلعين على المعلومات الداخلية.
7. فى الفقرة رقم " 4" بلغ الوزن النسبي " 72.73%" ومستوى الدلالة " 0.000 " وهي اقل من 0.05 مما يدل على أنه " يحق للمساهمين الحصول على معلومات حول حقوق التصويت المرتبطة بكافة فئات الأسهم قبل شراء الأسهم.
8. فى الفقرة رقم "5 " بلغ الوزن النسبي " 71.57%" ومستوى الدلالة "0.000 " وهي اقل من 0.05 مما يدل على أنه " يتم حماية حقوق الأقلية من المساهمين من الممارسات الاستغلالية مع توفير وسائل تعويضية فعالة.
9. فى الفقرة رقم "11 " بلغ الوزن النسبي " 70.74%" ومستوى الدلالة " 0.000 " وهي اقل من 0.05 مما يدل على أن " الإجراءات تسمح بإعطاء المعلومات الداخلية لكل المساهمين.
10. فى الفقرة رقم "12 " بلغ الوزن النسبي " 69.26%" ومستوى الدلالة " 0.000 " وهي اقل من 0.05 مما يدل على أنه " يحق للمساهمين الحصول على معلومات قبل شراء الأسهم لكافة فئات الأسهم.
11. فى الفقرة رقم "9 " بلغ الوزن النسبي " 69.09%" ومستوى الدلالة " 0.000" وهي اقل من 0.05 مما يدل على أنه " يوجد وسائل لإزالة المعوقات الخاصة بالتصويت عبر الحدود.

12. فى الفقرة رقم "10" بلغ الوزن النسبي " 64.46%" ومستوى الدلالة " 0.000 " وهي اقل من 0.05 مما يدل على أنه " تتوفر آليات ووسائل تعويضية فعالة لحمايه حقوق المساهمين.

وبصفة عامة يتبين أن المتوسط الحسابي لجميع فقرات المحور الثالث(توفر مقومات معاملة عادلة ومتساوية بين جميع المساهمين) تساوي 3.63، و الوزن النسبي يساوي 72.68 % وهي اكبر من الوزن النسبي المحايد " 60% " وقيمة t المحسوبة تساوي 12.715 وهي اكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 1.98، و مستوى الدلالة تساوي 0.000 وهي اقل من 0.05.

فى ضوء ما سبق يتبين أن الشركات المدرجة فى سوق فلسطين للأوراق المالية تقوم بتوفير مقومات معامله عادله ومتساوية بين جميع المساهمين بدرجة ليست كافية من حيث حضور المساهمين فى التصويت وحماية حقوق صغار المساهمين من الممارسات الاستغلالية والاتجار أو التداول لحساب المطلعين على المعلومات الداخلية وكذلك توفير آليات ووسائل تعويضه لحمايتهم.

**جدول رقم (19)**

**تحليل فقرات المحور الثالث** (توفر مقومات معاملة عادلة ومتساوية بين جميع المساهمين)

| م | الفقرات | المتوسط الحسابي | الانحراف | الوزن النسبي | قيمة t | مستوى الدلالة |
|---|---|---|---|---|---|---|
| 1 | تعتبر المساواة فى معاملة جميع المساهمين من أهم ضوابط الحوكمة. | 3.98 | 0.570 | 79.50 | 18.835 | 0.000 |
| 2 | يتم معاملة جميع المساهمين من نفس الفئة بالتساوي. | 3.74 | 0.761 | 74.71 | 10.629 | 0.000 |
| 3 | المساهمين لهم حقوق التصويت المتساوية لكل فئة من فئات حملة الأسهم. | 3.80 | 0.805 | 76.00 | 10.880 | 0.000 |
| 4 | يحق للمساهمين الحصول على معلومات حول حقوق التصويت المرتبطة بكافة فئات الأسهم قبل شراء الأسهم. | 3.64 | 0.866 | 72.73 | 8.083 | 0.000 |
| 5 | يتم حماية حقوق الأقلية من المساهمين من الممارسات الاستغلالية مع توفير وسائل تعويضية فعالة. | 3.58 | 0.892 | 71.57 | 7.133 | 0.000 |
| 6 | يتم حماية حقوق الأقلية من المساهمين من الاتجار أو التداول لحساب المطلعين على | 3.64 | 0.939 | 72.89 | 7.555 | 0.000 |

| م | الفقرات | المتوسط الحسابي | الأنحراف | الوزن النسبي | قيمة t | مستوى الدلالة |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | المعلومات الداخلية. | | | | | |
| 7 | يتم حماية حقوق المساهمين بالإفصاح المحاسبي عن تعاملاتهم الخاصة. | 3.82 | 0.775 | 76.36 | 11.619 | 0.000 |
| 8 | تسمح الإجراءات المتبعة لعقد اجتماعات الجمعية العامة للمساهمين من تحقيق المتساوية لكل المساهمين. | 3.74 | 0.716 | 74.71 | 11.298 | 0.000 |
| 9 | يوجد وسائل لإزالة المعوقات الخاصة بالتصويت عبر الحدود. | 3.45 | 0.847 | 69.09 | 5.906 | 0.000 |
| 10 | تتوفر آليات ووسائل تعويضية فعالة لحماية حقوق المساهمين. | 3.22 | 0.861 | 64.46 | 2.851 | 0.005 |
| 11 | تسمح الإجراءات بإعطاء المعلومات الداخلية لكل المساهمين. | 3.54 | 0.696 | 70.74 | 8.494 | 0.000 |
| 12 | يحق للمساهمين الحصول على معلومات قبل شراء الأسهم لكافة فئات الأسهم. | 3.46 | 0.786 | 69.26 | 6.479 | 0.000 |
| | **جميع الفقرات** | 3.63 | 0.548 | 72.68 | 12.715 | 0.000 |

**قيمة t الجدولية عند مستوى دلالة " 0.05" و درجة حرية " 120" تساوي 1.98**

**تحليل فقرات المحور الرابع (توفر مقومات دور أصحاب المصالح فى أساليب ممارسة قواعد الحوكمة)**

تم استخدام اختبار t للعينة الواحدة والنتائج مبينة فى جدول رقم (20) والذي يبين آراء أفراد عينة الدراسة فى المحور الرابع(توفر مقومات دور أصحاب المصالح فى أساليب ممارسة قواعد الحوكمة)مرتبة تنازليا حسب الوزن النسبي لكل فقرة كما يلي:

1- فى الفقرة رقم "2 " بلغ الوزن النسبي " 80.17%" ومستوى الدلالة " 0.000 " وهي اقل من 0.05 مما يدل على أن يتم العمل على تطوير آليات مشاركة جميع العاملين فى تحسين الأداء.

2- فى الفقرة رقم "1 " بلغ الوزن النسبي " 76.86%" ومستوى الدلالة " 0.000 " وهي اقل من 0.05 مما يدل على أنه " يتم تسهيل مهام أصحاب المصالح وفقاً لإحكام القانون.

3- فى الفقرة رقم "6 " بلغ الوزن النسبي " 76.69%" ومستوى الدلالة " 0.000 " وهي اقل من 0.05 مما يدل على أنه " يتم الاتصال مع أصحاب المصالح لإيجاد طرق مختلفة لتأمين تدفق رأس المال الخارجي والداخلي إلى الشركات.

4- فى الفقرة رقم "7 " بلغ الوزن النسبي " 75.04%" ومستوى الدلالة " 0.000 " وهي اقل من 0.05 مما يدل على " وجود آلية عمل فعالة بين أصحاب المصالح ومجلس الإدارة لتوفير استمرارية الشركة.

5- فى الفقرة رقم "3 " بلغ الوزن النسبي " 73.88%" ومستوى الدلالة "0.000 " وهي اقل من 0.05 مما يدل على أنه " يتم إتاحة الفرصة لأصحاب المصالح للحصول على تعويض مناسب عند انتهاك حقوقهم.

6- فى الفقرة رقم "5 " بلغ الوزن النسبي " 73.39%" ومستوى الدلالة " 0.000 " وهي اقل من 0.05 مما يدل على أنه " يتم تصميم هيكل فعال كفء للحماية من الإعسار المالي للشركات.

7- فى الفقرة رقم "4 " بلغ الوزن النسبي " 72.89%" ومستوى الدلالة " 0.000 " وهي اقل من 0.05 مما يدل على أنه يتم السماح لذوي المصالح بالاتصال بحرية بمجلس الإدارة للتعبير عن مخاوفهم تجاه التصرفات غير القانونية.

وبصفة عامة يتبين أن المتوسط الحسابي لجميع فقرات المحور الرابع(توفر مقومات دور أصحاب المصالح فى أساليب ممارسة قواعد الحوكمة) تساوي 3.78 ، و الوزن النسبي يساوي 75.56 % وهي اكبر من الوزن النسبي المحايد " 60% " وقيمة t المحسوبة تساوي 13.227 وهي اكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 1.98، و مستوى الدلالة تساوي 0.000 وهي اقل من 0.05.

مما سبق تبين أن توافر مقومات دور أصحاب المصالح فى ممارسه أساليب قواعد الحوكمة لدى الشركات المدرجة فى سوق فلسطين للأوراق المالية كانت بدرجة ليست عاليه من حيث إيجاد طرق لتشجيع أصحاب المصالح باستثمار وتدفق رأس المال الخارجي والداخلي إلى الشركات الذي يجسد عمل الفريق بمختلف أشكاله من مستثمرين وعاملين ودائنين وموردين من خلال إسهاماتهم لتعزيز التعاون وإنجاح المؤسسة على المدى البعيد.

جدول رقم (20)

**تحليل فقرات المحور الرابع** (توفر مقومات دور أصحاب المصالح فى ممارسة الرقابة على الإدارة)

| م | الفقرات | المتوسط الحسابى | الانحراف المعياري | الوزن النسبي | قيمة t | مستوى الدلالة |
|---|---|---|---|---|---|---|
| 1 | يتم تسهيل مهام أصحاب المصالح وفقاً لإحكام القانون. | 3.84 | 0.785 | 76.86 | 11.807 | 0.000 |
| 2 | يتم العمل على تطوير آليات مشاركة جميع العاملين فى تحسين الأداء. | 4.01 | 0.758 | 80.17 | 14.627 | 0.000 |
| 3 | يتم إتاحة الفرصة لأصحاب المصالح للحصول على تعويض مناسب عند انتهاك حقوقهم. | 3.69 | 0.835 | 73.88 | 9.144 | 0.000 |
| 4 | يتم السماح لذوي المصالح بالاتصال بحرية بمجلس الإدارة للتعبير عن مخاوفهم تجاه التصرفات غير القانونية. | 3.64 | 0.835 | 72.89 | 8.489 | 0.000 |
| 5 | يتم تصميم هيكل فعال كفء للحماية من الإعسار المالي للشركات. | 3.67 | 0.810 | 73.39 | 9.088 | 0.000 |
| 6 | يتم الاتصال مع أصحاب المصالح لإيجاد طرق مختلفة لتأمين تدفق رأس المال الخارجي والداخلي إلى الشركات. | 3.83 | 0.840 | 76.69 | 10.929 | 0.000 |
| 7 | وجود آلية عمل فعالة بين أصحاب المصالح ومجلس الإدارة لتوفير استمرارية الشركة. | 3.75 | 0.849 | 75.04 | 9.740 | 0.000 |
| | **جميع الفقرات** | 3.78 | 0.647 | 75.56 | 13.227 | 0.000 |

**قيمة t الجدولية عند مستوى دلالة " 0.05" و درجة حرية " 120" تساوي 1.98**

**تحليل فقرات المحور الخامس (توفر مقومات الإفصاح والشفافية لجميع أصحاب المصالح)**

تم استخدام اختبار t للعينة الواحدة والنتائج مبينة فى جدول رقم (21) والذي يبين آراء أفراد عينة الدراسة فى المحور **الخامس**(توفر مقومات الإفصاح والشفافية لجميع أصحاب المصالح) مرتبة تنازليا حسب الوزن النسبي لكل فقرة كما يلي:

1- فى الفقرة رقم "3 " بلغ الوزن النسبي " 79.67%" ومستوى الدلالة " " وهـــي اقل من 0.05 مما يدل على أن " الإفصاح يـــؤدي إلـــى اجتـــذاب رؤوس الأمـــوال والحفاظ على حقوق المساهمين".

2- فى الفقرة رقم "2 " بلغ الوزن النسبي " 78.18%" ومستوى الدلالة " " وهـــي اقل من 0.05 مما يدل على أنه " يتم الإفصاح عن ملكية الأسهم لجميع المـــساهمين بجميع فئات الأسهم".

3- فى الفقرة رقم "7 " بلغ الوزن النسبي " 77.85%" ومستوى الدلالة " " وهـــي اقل من 0.05 مما يدل على أنه " يتم الإفصاح عن عناصـــر المخـــاطر الجوهريـــة المتوقعة ".

4- فى الفقرة رقم "9 " بلغ الوزن النسبي " 77.36%" ومستوى الدلالة " " وهـــي اقل من 0.05 مما يدل على أنه " يتم الإفصاح عن فاعلية نظـــام الرقابـــة الداخليـــة وإظهار فاعليته وقوته.

5- فى الفقرة رقم "4 " بلغ الوزن النسبي " 76.03%" ومستوى الدلالة " " وهـــي اقل من 0.05 مما يدل على أنه " يتم الإفصاح عن مكافأة مجلس الإدارة والمـــديرين التنفيذيين وكيفية اختيارهم.

6- فى الفقرة رقم "6 " بلغ الوزن النسبي " 75.87%" ومستوى الدلالة " " وهـــي اقل من 0.05 مما يدل على أنه " تتوفر قنوات لنشر المعلومات الكافية وفى التوقيت المناسب وبطريقة تتسم بالعدالة لجميع الإطراف ذات العلاقة.

7- فى الفقرة رقم "8 " بلغ الوزن النسبي " 74.78%" ومستوى الدلالة " " وهـــي اقل من 0.05 مما يدل على أنه " يتم الإفصاح عن الضمانات طوعياً بالإضافة إلـــى الإفصاحات الإجبارية.

8- فى الفقرة رقم " 1" بلغ الوزن النسبي " 73.72%" ومستوى الدلالة " " وهـــي اقل من 0.05 مما يدل على أنه " يتم الإفصاح عن جميع بنـــود عناصـــر المركـــز المالي بالقدر الكافي وبدون استثناء.

9- فى الفقرة رقم " 5" بلغ الوزن النسبي "70.08 %" ومستوى الدلالة " وهي اقـــل من 0.05 مما يدل على أنه " يتم الإفصاح للمساهمين عند وجود ممارسة أو ســـلوك غير أخلاقي.

وبصفة عامة يتبين أن المتوسط الحسابي لجميع فقرات المحور الخامس(توفر مقومات الإفـــصاح والشفافية لجميع أصحاب المصالح) تساوي 3.80، و الوزن النسبي يساوي75.95 % وهـــي

اكبر من الوزن النسبي المحايد " 60% " وقيمة t المحسوبة تساوي 13.316 وهي اكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 1.98، و مستوى الدلالة تساوي 0.000 وهي اقل من 0.05 .

مما سبق يتبين أن الشركات المدرجة فى سوق فلسطين للأوراق المالية تراعي عملية الإفصاح عن ملكية الأسهم وكذلك الإفصاح عن أي ممارسه أو سلوك غير أخلاقي ونشر المعلومات الكافية ثم الإفصاح عن أي مخاطر جوهريه أو غير جوهريه بالاضافه إلى فاعليه الرقابة وقوتها، وذلك بدرجة ليست عاليه مما يتطلب العمل على توفير مقومات الإفصاح والشفافية لجميع أصحاب المصالح حيث إنه من الطبيعي أن يتم التطلع هؤلاء دائما للحصول على المزيد من المعلومات والتنبؤات المستقبلية.

**جدول رقم (21)**

**تحليل فقرات المحور الخامس** (توفر مقومات الإفصاح والشفافية لجميع أصحاب المصالح)

| م | الفقرات | المتوسط الحسابى | الأنحراف المعياري | الوزن النسبي | قيمة t | مستوى الدلالة |
|---|---|---|---|---|---|---|
| 1 | يتم الإفصاح عن جميع بنود عناصر المركز المالي بالقدر الكافي وبدون استثناء. | 3.69 | 0.837 | 73.72 | 9.015 | 0.000 |
| 2 | يتم الإفصاح عن ملكية الأسهم لجميع المساهمين بجميع فئات الأسهم. | 3.91 | 0.671 | 78.18 | 14.907 | 0.000 |
| 3 | هل يؤدي الإفصاح إلى اجتذاب رؤوس الأموال والحفاظ على حقوق المساهمين. | 3.98 | 0.619 | 79.67 | 17.479 | 0.000 |
| 4 | يتم الإفصاح عن مكافأة مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين وكيفية اختيارهم. | 3.80 | 0.881 | 76.03 | 10.004 | 0.000 |
| 5 | يتم الإفصاح للمساهمين عند وجود ممارسة أو سلوك غير أخلاقي. | 3.50 | 0.950 | 70.08 | 5.839 | 0.000 |
| 6 | تتوفر قنوات لنشر المعلومات الكافية وفى التوقيت المناسب وبطريقة تتسم بالعدالة لجميع الإطراف ذات العلاقة. | 3.79 | 0.856 | 75.87 | 10.201 | 0.000 |
| 7 | يتم الإفصاح عن عناصر المخاطر | 3.89 | 1.007 | 77.85 | 9.753 | 0.000 |

| م | الفقرات | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | الوزن النسبي | قيمة t | مستوى الدلالة |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | الجوهرية المتوقعة. | | | | | |
| 8 | يتم الإفصاح عن الضمانات طوعياً بالإضافة إلى الإفصاحات الإجبارية. | 3.74 | 0.899 | 74.78 | 8.815 | 0.000 |
| 9 | يتم الإفصاح عن فاعلية نظام الرقابة الداخلية وإظهار فاعليته وقوته. | 3.87 | 0.752 | 77.36 | 12.691 | 0.000 |
| | **جميع الفقرات** | 3.80 | 0.659 | 75.95 | 13.316 | 0.000 |

قيمة t الجدولية عند مستوى دلالة " 0.05" و درجة حرية " 120" تساوي 1.98

**تحليل فقرات المحور السادس** (توفر مقومات تحدد مسئوليات مجلس الإدارة)

تم استخدام اختبار t للعينة الواحدة والنتائج مبينة فى جدول رقم (22) والذي يبين آراء أفراد عينة الدراسة حول (توفر مقومات تحدد مسئوليات مجلس الإدارة) مرتبة تنازليا حسب الوزن النسبي لكل فقرة كما يلي:

1- فى الفقرة رقم "3" بلغ الوزن النسبي " 80.50%" ومستوى الدلالة " 0.000 " وهي اقل من 0.05 مما يدل على أن " أعضاء المجلس يراعوا جميع المساهمين على أساس من المعلومات الكافية، وبذل العناية الكافية بما يحقق أفضل مصلحة المساهمين بطريقة عادلة.

2- فى الفقرة رقم " 2" بلغ الوزن النسبي " 79.83%" ومستوى الدلالة " 0.000 " وهي اقل من 0.05 مما يدل على أن " المجلس يلتزم بالقوانين والأنظمة مع الحرص على مصالح الإطراف ذات المصلحة.

3- فى الفقرة رقم " 1" بلغ الوزن النسبي " 79.67%" ومستوى الدلالة " 0.000" وهي اقل من 0.05 مما يدل على أن " مجلس الإدارة يراعي المعاملة المتساوية لكل فئة من فئات المساهمين وبطريقة عادلة.

4- فى الفقرة رقم " 8" بلغ الوزن النسبي " 78.18%" ومستوى الدلالة " 0.000 " وهي اقل من 0.05 مما يدل على أن " المجلس يقوم بالإشراف على عملية الإفصاح ووسائل الاتصال.

5- فى الفقرة رقم " 4" بلغ الوزن النسبي " 76.69%" ومستوى الدلالة " 0.000" وهي اقل من 0.05 مما يدل على أن " المجلس يعمل ضمن خطة إستراتيجية شاملة للإشراف والرقابة.

6- فى الفقرة رقم " 7" بلغ الوزن النسبي " 76.69%" ومستوى الدلالة " " وهـي اقل من 0.05 مما يدل على أنه " يتم التحديد الدقيق للإفصاح عن الهدف والتـشغيل وإجراءات العمل الخاصة ورسم هيكل لمجلس الإدارة.

7- فى الفقرة رقم " 9" بلغ الوزن النسبي " 76.20%" ومستوى الدلالة " 0.000 " وهي اقل من 0.05 مما يدل على أن " مجلس الإدارة يوفر نظام رسـمي يتـصف بالشفافية لعمليات ترشيح وانتخاب أعضاء مجلس الإدارة.

8- فى الفقرة رقم " 5" بلغ الوزن النسبي " 75.87%" ومستوى الدلالة " " وهـي اقل من 0.05 مما يدل على أن " مجلس الإدارة يعمل على تحقيـق القـدر الـلازم للمساءلة والمتابعة من خلال نظام فعال.

9- فى الفقرة رقم " 6" بلغ الوزن النسبي " 73.88%" ومستوى الدلالة " 0.000 " وهي اقل من 0.05 مما يدل على أن " المجلس يقوم باختيار متابعة وإحـلال كبـار المديرين عند الضرورة.

وبصفة عامة يتبين أن المتوسط الحسابي لجميع فقرات المحـور الـسادس (تـوفر مقومـات مسئوليات تحدد مجلس الإدارة) تساوي 3.88 ، و الوزن النسبي يساوي 77.50 % وهي اكبـر من الوزن النسبي المحايد " 60% " وقيمة t المحسوبة تساوي 15.434 وهي اكبر من قيمـة t الجدولية والتي تساوي 1.98، و مستوى الدلالة تساوي 0.000 وهي اقل من 0.05 .

يتبين مما سبق توافر مقومات تحدد مسؤوليات مجلس الإدارة فى الشركات المدرجـة وذلـك بدرجة ليست كافية من حيث مراعاة المعاملة العادلة والمتساوية بين جميع المساهمين وبذل العناية الكافية لتحقيق مصلحه المساهمين من خـلال الالتـزام بـالقوانين والأنظمـة ووضـع الخطـط ولاستراتيجيه الشاملة ومراقبتها ومتابعتها بالاضافه وكـذلك اختيـار أعـضاء الإدارة الوسـطى التنفيذيين ومساءلتهم عن أي خلل حتى يحقق الأفضل لمصلحه المساهمين.

جدول رقم (22)

**تحليل فقرات المحور السادس** (توفر مقومات مسئوليات مجلس الإدارة لقواعد الحوكمة)

| م | الفقرات | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | الوزن النسبي | قيمة t | مستوى الدلالة |
|---|---|---|---|---|---|---|
| 1 | يراعي مجلس الإدارة المعاملة المتساوية لكل فئة من فئات المساهمين وبطريقة عادلة. | 3.98 | 0.875 | 79.67 | 12.357 | 0.000 |
| 2 | يلتزم المجلس بالقوانين والأنظمة مع الحرص على مصالح الإطراف ذات المصلحة. | 3.99 | 0.701 | 79.83 | 15.559 | 0.000 |
| 3 | يراعي أعضاء المجلس جميع المساهمين على أساس من المعلومات الكافية، وبذل العناية الكافية بما يحقق أفضل مصلحة المساهمين بطريقة عادلة. | 4.02 | 0.908 | 80.50 | 12.416 | 0.000 |
| 4 | يعمل المجلس ضمن خطة إستراتيجية شاملة للإشراف والرقابة. | 3.83 | 0.799 | 76.69 | 11.485 | 0.000 |
| 5 | يعمل مجلس الإدارة على تحقيق القدر اللازم للمساءلة والمتابعة من خلال نظام فعال. | 3.79 | 0.795 | 75.87 | 10.978 | 0.000 |
| 6 | يقوم المجلس باختيار متابعة وإحلال كبار المديرين عند الضرورة. | 3.69 | 0.874 | 73.88 | 8.736 | 0.000 |
| 7 | يتم التحديد الدقيق للإفصاح عن الهدف والتشغيل وإجراءات العمل الخاصة ورسم هيكل لمجلس الإدارة. | 3.83 | 0.723 | 76.69 | 12.703 | 0.000 |
| 8 | يقوم المجلس بالإشراف على عملية الإفصاح ووسائل الاتصال. | 3.91 | 0.695 | 78.18 | 14.384 | 0.000 |
| 9 | يوفر مجلس الإدارة نظام رسمي يتصف بالشفافية لعمليات ترشيح وانتخاب أعضاء مجلس الإدارة. | 3.81 | 0.799 | 76.20 | 11.149 | 0.000 |
| | **جميع الفقرات** | 3.88 | 0.624 | 77.50 | 15.434 | 0.000 |

**قيمة t الجدولية عند مستوى دلالة "0.05" و درجة حرية "120" تساوي 1.98**

**جميع المحاور**

تم استخدام اختبار t للعينة الواحدة والنتائج مبينة فى جدول رقم (23) والذي يبين آراء أفراد عينة الدراسة المتعلقة بأثر تطبيق قواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية، وهي مرتبة تنازليا حسب الوزن النسبي لكل عنصر كما يلي:

- توفر مقومات تحدد مسئوليات مجلس الإدارة بوزن نسبي "77.50%" وقد احتل المرتبة الأولى.
- توفر مقومات الإفصاح والشفافية لجميع أصحاب المصالح بوزن نسبي " 75.9%" وقد احتل المرتبة الثانية.
- توفر مقومات دور أصحاب المصالح فى أساليب ممارسة قواعد الحوكمة بوزن نسبي "75.6% " وقد احتل المرتبة الثالثة.
- وجود أساس محكم وفعال لقواعد الحوكمة بوزن نسبي "74.27%" وقد احتل المرتبة الرابعة.
- توفر مقومات حماية حقوق المساهمين والمستثمرين بوزن نسبي " 73.7%" وقد احتل المرتبة الخامسة.
- توفر مقومات معاملة عادلة ومتساوية بين جميع المساهمين بوزن نسبي " 72.6%" وقد احتل المرتبة السادسة.

وبصفة عامة يتبين أن المتوسط الحسابي لجميع فقرات المحاور الستة تساوي 3.74 ، و الوزن النسبي يساوي 74.72% وهي اكبر من الوزن النسبي المحايد " 60% " وقيمة t المحسوبة تساوي 15.179 وهي اكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 1.98، و مستوى الدلالة تساوي 0.000 وهي اقل من 0.05 وتشير تلك النتائج بأن تطبيق قواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية ليست بدرجة كافية.

**جدول رقم (23)**

**تحليل محاور الدراسة**

| م | المحور | المتوسط الحسابى | الانحراف المعياري | الوزن النسبي | قيمة t | مستوى الدلالة | الترتيب |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 1 | توفر مقومات مسئوليات مجلس الإدارة لقواعد الحوكمة. | 3.88 | 0.624 | 77.50 | 15.434 | 0.000 | 1 |
| 2 | توفر مقومات الإفصاح والشفافية لجميع أصحاب المصالح. | 3.80 | 0.659 | 75.95 | 13.316 | 0.000 | 2 |
| 3 | توفر مقومات دور أصحاب المصالح فى أساليب ممارسة قواعد الحوكمة. | 3.78 | 0.647 | 75.56 | 13.227 | 0.000 | 3 |
| 4 | وجود أساس محكم وفعال لقواعد الحوكمة. | 3.71 | 0.584 | 74.27 | 13.450 | 0.000 | 4 |
| 5 | توفر مقومات حماية حقوق المساهمين والمستثمرين. | 3.69 | 0.594 | 73.72 | 12.700 | 0.000 | 5 |
| 6 | توفر مقومات معاملة عادلة ومتساوية بين جميع المساهمين. | 3.63 | 0.548 | 72.68 | 12.715 | 0.000 | 6 |
| | **جميع المحاور** | 3.74 | 0.534 | 74.72 | 15.179 | 0.000 | |

**اختبار فرضيات الدراسة**

فى إطار التساؤلات يتم التحقق من صحة فروض الدراسة كما يلي:

**الفرضية الأولي:**

توجد علاقة ارتباطيه **عند مستوى دلالة** $\alpha = 0.05$ بين وجود أساس محكم وفعال لقواعد الحوكمة ودورها فى الإفصاح المحاسبي فى الشركات المدرجة فى سوق فلسطين للأوراق المالية.

تم استخدام اختبار بيرسون لإيجاد العلاقة بين وجود أساس محكم وفعال لقواعد الحوكمة ودورها فى الإفصاح المحاسبي فى الشركات المدرجة فى سوق فلسطين للأوراق المالية عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ والنتائج مبينة فى جدول رقم (24) والذي يبين أن قيمة مستوى الدلالة تساوي 0.000 وهي اقل من 0.05 ، كما أن قيمة r المحسوبة تساوي 0.746 وهي اكبر من قيمة r الجدولية والتي تساوي 0.174، مما يدل على وجود علاقة ارتباطيه ذات دلالة إحصائية عند مستوى $\alpha = 0.05$ بين وجود أساس محكم وفعال لقواعد الحوكمة ودورها فى الإفصاح المحاسبي فى الشركات المدرجة فى سوق فلسطين للأوراق المالية، وهذه الفرضية تتفق مع دراسة أبو العزم حول أهميه تطبيق هيكل تنظيمي فاعل فى الشركات ومراعاة تطبيق القوانين والتشريعات الصادرة من الجهات العليا.

**جدول رقم (24)**

**معامل الارتباط بين وجود أساس محكم وفعال لقواعد الحوكمة ودورها فى الإفصاح المحاسبي فى الشركات المدرجة فى سوق فلسطين للأوراق المالية.**

| المحور | الإحصاءات | ودورها فى الإفصاح المحاسبي فى الشركات المدرجة فى سوق فلسطين للأوراق المالية |
|---|---|---|
| وجود أساس محكم وفعال لقواعد الحوكمة | معامل الارتباط | 0.746 |
| | مستوى الدلالة | 0.000 |
| | حجم العينة | 121 |

قيمةr المحسوبة عند درجة حرية " 119" ومستوى دلالة "0.05" يساوي 0.174

**الفرضية الثانية:**

توجد علاقة ارتباطيه **عند مستوى دلالة** $\alpha = 0.05$ يبين توفر مقومات حماية المساهمين والمستثمرين على زيادة درجة الإفصاح وجودة التقارير المالية لشركات المدرجة فى سوق فلسطين للأوراق المالية.

تم استخدام اختبار بيرسون لإيجاد العلاقة بين توفر مقومات حماية المساهمين والمستثمرين على زيادة درجة الإفصاح وجودة التقارير المالية لشركات المدرجة فى سوق فلسطين للأوراق المالية عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ والنتائج مبينة فى جدول رقم (25) والذي يبين أن قيمة مستوى الدلالة تساوي0.000 وهي اقل من 0.05 ، كما أن قيمة r المحسوبة تساوي 0.914 وهي اكبر من قيمة r الجدولية والتي تساوي 0.174، مما يدل على وجود علاقة ارتباطيه ذات دلالة إحصائية عند مستوى $\alpha = 0.05$ بين توفر مقومات حماية المساهمين والمستثمرين على زيادة درجة الإفصاح وجودة التقارير المالية لشركات المدرجة فى سوق فلسطين للأوراق المالية، هذا وتتفق هذه النتيجة مع دراسة كل من قباجه، وخليل حول ضرورة توفر أسس ومقومات واضحة وعادلة لحماية حقوق المساهمين، مما يساهم في جذب المزيد من الاستثمارات.

**جدول رقم (25)**

**معامل الارتباط بين** توفر مقومات حماية المساهمين والمستثمرين على زيادة درجة الإفصاح وجودة التقارير المالية لشركات المدرجة فى سوق فلسطين للأوراق المالية.

| المحور | الإحصاءات | جودة التقارير المالية لشركات المدرجة فى سوق فلسطين للأوراق المالية |
|---|---|---|
| توفر مقومات حماية المساهمين والمستثمرين على زيادة درجة الإفصاح. | **معامل الارتباط** | 0.914 |
| | **مستوى الدلالة** | 0.000 |
| | **حجم العينة** | 121 |

**قيمةr المحسوبة عند درجة حرية " 119" ومستوى دلالة "0.05" يساوي 0.174**

**الفرضية الثالثة:**

توجد علاقة ارتباطيه **عند مستوى دلالة** $\alpha = 0.05$ يبين توفر مقومـــات معاملـــة عادلـــة ومتساوية بين جميع المساهمين على زيادة درجة الإفصاح وجودة التقـــارير الماليـــة لـــشركات المدرجة فى سوق فلسطين للأوراق المالية.

تم استخدام اختبار بيرسون لإيجاد العلاقة بين توفر مقومـــات مـــدي المعاملـــة العادلـــة والمتساوية بين جميع المساهمين على زيادة درجة الإفصاح وجودة التقارير الماليـــة لـــشركات المدرجة فى سوق فلسطين للأوراق المالية عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ والنتـــائج مبينـــة فـــى جدول رقم (26) والذي يبين أن قيمة مستوى الدلالة تساوي 0.000 وهي اقل من 0.05 ، كمـــا أن قيمة r المحسوبة تساوي 0.948 وهي اكبر من قيمة r الجدولية والتي تساوي 0.174، ممـــا يدل على وجود علاقة ارتباطيه ذات دلالة إحصائية عند مستوى $\alpha = 0.05$ بين توفر مقومات مدي المعاملة العادلة والمتساوية بين جميع المساهمين على زيادة درجة الإفصاح وجودة التقارير المالية لشركات المدرجة فى سوق فلسطين للأوراق المالية، وهذه تتفق أيضاً مع كل من دراســـة قباجة وخليل حول توفر أسس ومقومات معاملة عادلة ومتساوية بين جميع المساهمين بما فـــيهم صغار المساهمين، مما يدعم مستوى درجة الإفصاح وجودة التقارير المالية.

**جدول رقم (26)**

**معامل الارتباط بين** توفر مقومات معاملة عادلة ومتساوية بين جميع المساهمين على زيادة درجة الإفصاح وجودة التقارير المالية لشركات المدرجة فى سوق فلسطين للأوراق المالية.

| المحور | الإحصاءات | جودة التقارير المالية لشركات المدرجة فى سوق فلسطين للأوراق المالية |
|---|---|---|
| توفر مقومات معاملة عادلة ومتساوية بين جميع المساهمين على زيادة درجة الإفصاح. | **معامل الارتباط** | 0.948 |
| | **مستوى الدلالة** | 0.000 |
| | **حجم العينة** | 121 |

قيمة r **المحسوبة** عند درجة حرية " 119" ومستوى دلالة "0.05" يساوي 0.174

**الفرضية الرابعة:**

توجد علاقة ارتباطيه **عند مستوى دلالة إحصائية** $\alpha = 0.05$ بين توفر مقومات دور أصحاب المصالح فى ممارسة أساليب سلطات الإدارة على زيادة درجة الإفصاح وجودة التقارير المالية لشركات المدرجة فى سوق فلسطين للأوراق المالية.

تم استخدام اختبار بيرسون لإيجاد العلاقة بين توفر مقومات دور أصحاب المصالح فى أساليب ممارسة سلطات الإدارة على زيادة درجة الإفصاح وجودة التقارير المالية لشركات المدرجة فى سوق فلسطين للأوراق المالية عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ والنتائج مبينة فى جدول رقم (27) والذي يبين أن قيمة مستوى الدلالة تساوي 0.000 وهي اقل من 0.05 ، كما أن قيمة r المحسوبة تساوي 0.896 وهي اكبر من قيمة r الجدولية والتي تساوي 0.174، مما يدل على وجود علاقة ارتباطيه ذات دلالة إحصائية عند مستوى $\alpha = 0.05$ بين توفر مقومات دور أصحاب المصالح فى أساليب ممارسة سلطات الإدارة على زيادة درجة الإفصاح وجودة التقارير المالية لشركات المدرجة فى سوق فلسطين للأوراق المالية، وهذه النتيجة تتفق مع دراسة فوزي حول توفر دور ومقومات لأصحاب المصالح في استخدام أساليب ممارسة سلطات، مما يدعم قراراتهم الاستثمارية، ويزيد من درجة الإفصاح والشفافية.

**جدول رقم (27)**

**معامل الارتباط بين** توفر مقومات دور أصحاب المصالح فى ممارسة أساليب سلطات الإدارة على زيادة درجة الإفصاح **وجودة التقارير المالية لشركات المدرجة فى سوق فلسطين للأوراق المالية.**

| المحور | الإحصاءات | جودة التقارير المالية لشركات المدرجة فى سوق فلسطين للأوراق المالية |
|---|---|---|
| توفر مقومات دور أصحاب المصالح فى ممارسة أساليب سلطات الإدارة على زيادة درجة الإفصاح. | **معامل الارتباط** | 0.896 |
| | **مستوى الدلالة** | 0.000 |
| | **حجم العينة** | 121 |

قيمةr المحسوبة عند درجة حرية " 119" ومستوى دلالة "0.05" يساوي 0.174

**الفرضية الخامسة:**

توجد ارتباطيه **عند مستوى دلالة** $\alpha = 0.05$ يبين توفر مقومات الإفصاح والشفافية علـــى زيادة درجة الإفصاح وجودة التقارير المالية للشركات المدرجة فى ســـوق فلـــسطين لـــلأوراق المالية.

تم استخدام اختبار بيرسون لإيجاد العلاقة بين توفر مقومات الإفصاح والشفافية على زيـــادة درجة الإفصاح وجودة التقارير المالية لشركات المدرجة فى سوق فلسطين للأوراق المالية عنـــد مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ والنتائج مبينة فى جدول رقم (28) والذي يبين أن قيمة مستوى الدلالة تساوي 0.000 وهي اقل من 0.05 ، كما أن قيمة r المحسوبة تساوي 0.898 وهي اكبر مـــن قيمة r الجدولية والتي تساوي 0.174، مما يدل على وجود علاقة ارتباطيه ذات دلالة إحصائية عند مستوى $\alpha = 0.05$ بين توفر مقومات الإفصاح والشفافية على زيـــادة درجـــة الإفـــصاح وجودة التقارير المالية لشركات المدرجة فى سوق فلسطين للأوراق المالية، وهذه النتيجة تتفـــق مع دراسة كل من قباجة، أبو العزم، خليل حول توفر وجود مقومات الإفصاح والـــشفافية علـــى زيادة درجة الإفصاح وجودة التقارير المالية للشركات المدرجة في السوق المالي، ممـــا يـــدعم القرارات الاستثمارية عند المساهمين.

**جدول رقم (28)**

**معامل الارتباط بين توفر مقومات الإفصاح والشفافية على زيادة درجة الإفصاح وجودة التقارير المالية للشركات المدرجة فى سوق فلسطين للأوراق المالية.**

| المحور | الإحصاءات | جودة التقارير المالية لشركات المدرجة فى سوق فلسطين للأوراق المالية |
|---|---|---|
| توفر مقومات مدي المعاملة العادلة والمتساوية بين جميع المساهمين على زيادة درجة الإفصاح | **معامل الارتباط** | 0.898 |
| | **مستوى الدلالة** | 0.000 |
| | **حجم العينة** | 121 |

قيمةr المحسوبة عند درجة حرية " 119" ومستوى دلالة "0.05" يساوي 0.174

**الفرضية السادسة:**

توجد علاقة ارتباطيه **عند مستوى دلالة** $\alpha = 0.05$ يبين توفر مقومات تحدد مسئوليات مجالس الإدارة نحو زيادة درجة الإفصاح وجودة التقارير المالية لشركات المدرجة فى سوق فلسطين للأوراق المالية.

تم استخدام اختبار بيرسون لإيجاد العلاقة بين توفر مقومات مدي المعاملة العادلة والمتساوية بين جميع المساهمين على زيادة درجة الإفصاح وجودة التقارير المالية لشركات المدرجة فى سوق فلسطين للأوراق المالية عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ والنتائج مبينة فى جدول رقم (29) والذي يبين أن قيمة مستوى الدلالة تساوي 0.000 وهي اقل من 0.05 ، كما أن قيمة r المحسوبة تساوي 0.866 وهي اكبر من قيمة r الجدولية والتي تساوي 0.174، مما يدل على وجود علاقة ارتباطيه ذات دلالة إحصائية عند مستوى $\alpha = 0.05$ بين توفر مقومات مدي المعاملة العادلة والمتساوية بين جميع المساهمين على زيادة درجة الإفصاح وجودة التقارير المالية لشركات المدرجة فى سوق فلسطين للأوراق المالية، وهذه النتيجة تتفق مع دراسة كل من فوزي، ودهمش حول دور مجلس الإدارة في ممارسته لقواعد الحوكمة وتأثيره علي درجة الإفصاح والشفافية وجودة التقارير المالية للشركات المدرجة فى السوق المالي.

**جدول رقم (29)**

**معامل الارتباط بين توفر مقومات تحدد دور مجلس الإدارة فى ممارسة قواعد الحوكمة نحو زيادة درجة الإفصاح وجودة التقارير المالية لشركات المدرجة فى سوق فلسطين للأوراق المالية.**

| المحور | الإحصاءات | جودة التقارير المالية لشركات المدرجة فى سوق فلسطين للأوراق المالية |
|---|---|---|
| توفر مقومات مدي المعاملة العادلة والمتساوية بين جميع المساهمين على زيادة درجة الإفصاح. | **معامل الارتباط** | 0.866 |
| | **مستوى الدلالة** | 0.000 |
| | **حجم العينة** | 121 |

قيمةr المحسوبة عند درجة حرية " 119" ومستوى دلالة "0.05" يساوي 0.174

# الفصل السادس

# النتائج والتوصيات

## الفصل السادس

## النتائج والتوصيات

### 6-1: نتائج الدراسة:

فى ضوء التحليلات النظرية والعملية للدراسة والتي أجريت على الشركات المدرجة فى سوق فلسطين للأوراق المالية، تم التوصل إلى النتائج التالية:

1- على الرغم من وجود أساس محكم وفعال لقواعد الحوكمة مطبق لدي الشركات المسجلة فى سوق فلسطين للأوراق المالية، فان الأمر لازال بحاجة إلى المزيد من التطوير والمتابعة لكافه المستجدات المتعلقة بتطبيق قواعد الحوكمة ورسم مفاهيمها بشكل أعمق.

2- توفير بعض القوانين التي تساهم فى حماية المساهمين والمستثمرين ولكنها غير مطبقة بشكل كامل، مما يؤثر بشكل مباشر على حجم الاستثمارات ويقلل من رغبة المستثمرين نحو الاستثمار فى الشركات المدرجة فى السوق المالي، الأمر الذي يتطلب إصدار النشرات واللوائح التفسيرية اللازمة لضبط الأداء المالي للسوق بشكل أكثر فاعليه.

3- وجود بعض التطبيقات بشأن توفر مقومات المعاملة العادلة للمساهمين ولكنها لا ترقى إلى الدرجة الكافية التي تدعم رغبه وثقه المساهم فى السوق المالي، مما ينعكس على قراراته الاستثمارية .

4- على الرغم من وجود دور لأصحاب المصالح فى ممارسة أساليب قواعد الحوكمة ولكنها غير كافية وبحاجة إلى إيجاد طرق مختلفة لتأمين تدفق رأس المال الداخلي والخارجي لجذب الاستثمارات.

5- عدم توفر مقومات كافية للإفصاح والشفافية لجميع أصحاب المصالح فى الشركات المدرجة فى سوق فلسطين للأوراق المالية، مما تؤثر على صحة قرارات المستثمرين المساهمين وأصحاب رؤوس الأموال فى اتخاذ قراراتهم الاستثمارية.

6- محدودية دور مجالس الإدارات فى اختيار المدراء التنفيذيين، مما يؤثر بشكل مباشر على اتخاذ القرارات، الأمر الذي يضعف قدرتهم فى المساءلة والمتابعة للمدراء التنفيذيين.

7- عدم كفاية دور مجالس إدارات الشركات فى وضع خطط استراتيجيه مما يؤدي إلى ضعف دور هذه المجالس فى متابعه أعمال الإشراف والرقابة على الاستثمارات.

8- يعتبر وجود دليل لحوكمة الشركات أمراً ضرورياً لضبط الأداء لكافه الشركات المدرجة فى السوق المالي.

9- إن المحافظة على استقلالية السوق المالي وضمان عدم التأثير على قراراته يساهم في تعزيز الثقة فيه وبالتالي توفير المعلومات بشكل عادل ومتساو للجميع.

**2-6 التوصيات:**

1- العمل على بذل المزيد من الجهود والمتابعة للمستجدات المتعلقة بتطبيق قواعد الحوكمة في الشركات بهدف تنميه الوعي والدور الاستثماري فى المجتمع.

2- العمل على تحديث الأطر القانونية والتنظيمية التي توفر الحماية اللازمة للمستثمرين، الأمر الذي يؤدي إلى تنمية الاستثمار وتعظيم دور الشركات فى هذا المجال.

3- ضرورة العمل على إيجاد أسس وقواعد عادلة وتطبيقها بشكل متساو على كافة المساهمين

4- العمل على منح صلاحيات ودور أوسع لأصحاب المصالح فى ممارسة الدور الرقابي على الإدارة مما يساهم فى دعم وتشجيع المستثمرين.

5- العمل على زيادة مستوي الإفصاح والشفافية فى التقارير المالية وإتاحتها لجميع أصحاب المصالح لإعطاء المساهمين والمستثمرين الأمن والأمان لأموالهم.

6- العمل على زيادة فاعلية دور مجلس الإدارة فى اختيار المدراء التنفيذيين وممارسة دورهم فى تطبيق القوانين والأنظمة.

7- ضرورة قيام سوق فلسطين للأوراق المالية بإصدار دليل حوكمة الشركات ليكون إلزامياً لجميع الشركات المدرجة، وذلك بالاستعانة بذوي الخبرات المتخصصة فى هذا المجال.

8- ضرورة قيام الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية العمل علي رفع مستوى الحوكمة للحد من درجة المخاطرة في السوق، وتخفيف الأثر السلبى لحالة عدم الاستقرار الاقتصادى والسياسي والتي تحد من رغبة المستثمر في الاستثمار.

9- ضرورة قيام الشركات في سوق فلسطين للأوراق المالية العمل علي رفع مستوى الحوكمة لتعكس الأسهم قيمتها الحقيقية لحفز المستثمرين علي الاستثمار في السوق المالي في ظل حالة عدم التأكد.

10- ضرورة الحفاظ على استقلالية سوق فلسطين للأوراق المالية، وضمان عدم التأثير على قراراته من الشركات المدرجة أو من الشركات الأعضاء وكذلك توفير مركز معلومات للمستثمرين والمساهمين في السوق المالي، يختص بتوفير كافة المعلومات عن جميع الشركات المدرجة، حتى يتمكن المستثمرون من الاستفادة منها في ترشيد قراراتهم الاستثمارية.

11- ضرورة تطوير البيئة القانونية المنظمة لعمل السوق المالي بحيث تلبي احتياجات الحوكمة.

12- العمل على تعزيز ثقافة ممارسة الحوكمة من خلال عقد البرامج التدريبية التـــي تعكـــس مفاهيم وثقافة تطبيقات الحوكمة.

13- العمل على تحسين مستوى ممارسة الحوكمة في الـــشركات المدرجـــة وخاصـــة مبـــدأ الإفصاح والشفافية وذلك من خلال مساعدة مديري ومجـــالس إدارات الـــشركات علـــى تطوير إستراتيجية سليمة للحوكمة تساعد علـــى تحـــسين كفـــاءة أداء تلـــك الـــشركات، والتخصيص الأفضل للموارد، بهدف تعظيم حجم العائد الذي يجنيه المـــستثمر وإظهـــار القيمة العادلة للسهم، مما يعزز الثقة في السوق المالي.

14- العمل على إجراء المزيد من الدراسات والأبحاث الخاصة بتطبيقات الحوكمة والممارسة السليمة لها، ودورها في منع حدوث الفشل المالي للشركات.

## 6-3: الدراسات المستقبلية المقترحة:

يوصى الباحث بإجراء المزيد من الدراسات حول:

1- تقييم دور هيئة سوق رأس المال الفلسطينية في الرقابة والإشراف على عمل سوق فلسطين للأوراق المالية.

2- مدى تأثير حوكمة الشركات في الحد من المضاربات في أسواق الأوراق المالية.

3- مدى فاعلية المؤسسات والجمعيات المهنية في إرساء قواعد الحوكمة في فلسطين.

4- دور قواعد الحوكمة في منع حدوث التعثر المالي بالشركات.

# المراجع

*** الكتب العربية:**


1. الحيالي، وليد، **دراسات فى المشاكل المحاسبية المعاصرة**، الطبعة الأولي، عمـــان، دار الحامد للنشر والتوزيع، 2004.
2. الشيرازي، عباس مهدي. **نظرية المحاســبة**، مطبعــة ذات الــسلاســل ــ الكويــت – 1991.حماد، طارق عبد العال، **حوكمة الــشركات ( المفــاهيم، المبــادئ، التجــارب، تطبيقات الحوكمة فى المصارف )**، الدر الجامعية، مصر، 2005.
3. القاضي، حسين، **المحاسبة الدولية**، الطبعــة الأولـــي، الـــدار العلميـــة ودار الثقافـــة، عمان،2000.
4. القاضي، حسين، وحمدان، مأمون، **نظرية المحاسبة**، الدار العلمية ودار الثقافة، عمان، 2001.
5. تشاركهام، جوناثان، **إرشادات لأعضاء مجالس إدارة البنوك**، ترجمة مركز المشروعات الدولية الخاص، 2003.
6. جون سوليفان وآخرون، **حوكمة الشركات فى القرن الواحد والعشرون**، ترجمة ســمير كرم، إصدار مركز المشروعات الدولية الخاصة، واشنطن، 2003.
7. حلــوة حنان، محمد رضوان. **نظرية المحاسبة**، منشورات جامعة حلب- 1990.
8. حماد، طارق عبد العال، **إدارة المخاطر أفراد- إدارات- شركات- بنوك**، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2007.
9. حماد، طارق عبد العال، **حوكمة الشركات ( المفاهيم، المبــادئ، التجــارب، تطبيقــات الحوكمة فى المصارف )**، الدر الجامعية، مصر، 2005.
10. حنان، رضوان، **بدائل القياس المحاسبي المعاصــر**، الطبعة الأولي،عمـــان، دار وائـــل للنشر،2003.
11. حنان، رضوان، **تطور الفكر المحاسبي مدخل نظرية المحاســبة**، الـــدار العلميـــة ودار الثقافة للنشر، 2001.
12. سليمان، محمد، **حوكمة الشركات ومعالجة الفساد المالي والإداري**، الإسكندرية: الـــدار الجامعية، (2006).

13. على، عبد الوهاب وشحاته، شحاتة، **مراجعة الحسابات وحوكمة الشركات فى بيئة الأعمال العربية والدولية المعاصرة**، الإسكندرية الدار الجامعية، 2007.
14. محمد طارق يوسف ، حوكمة الشركات ، **مجلة المحاسب** ، جمعية المحاسبين والمراجعين المصرية ، العدد السادس عشر ،أكتوبر- ديسمبر، 2003م ،ص 11.
15. مطر، محمد عطية ؛ الحيالى، وليد ناجي ؛ الراوي ، حكمت أحمد . ***نظرية المحاسبة* واقتصاد المعلومات** ، دار حنين ــ مكتبة الفلاح- 1995.
16. نعيم دهمش ، الحاكمية المؤسسية وعلاقتها بالتدقيق ومهنة المحاسبة ،**المؤتمر العلمي المهني الخامس بعنوان : التحكم المؤسسي واستمرارية المنشأة** ، عمان ، الأردن ، 24-25 أيلول 2003.

## •الدراسات والأبحاث:

1. السعدني، مصطفى حسن بسيونى، **مدى ارتباط الشفافية والإفصاح بالتقارير المالية وحوكمة الشركات**، المؤتمر الدولي (مهنة المحاسبة و المراجعة و التحديات المعاصرة)، جمعية المحاسبين ومدققي الحسابات بدولة الإمارات العربية المتحدة، ديسمبر 2007.
2. الفيومي، أحمد، **أثر خصائص الأسواق الناشئة على اختبارات الكفاءة، دراسة تطبيقية على بورصة عمان**، دراسات، مجلة العلوم الإدارية، المجلد الثلاثون، العدد الثاني، (2003).
3. القشي، ظاهر والخطيب، حازم، **الحاكمية المؤسسية وإمكانية تطبيقها على ارض الواقع فى الشركات المدرجة فى الأسواق المالية**، مجلة اربد للبحوث العلمية، المجلد العاشر، العدد الأول (2006).
4. حبوش، محمد، **مدى التزام الشركات المساهمة العامة الفلسطينية بقواعد حوكمة الشركات**، دراسة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية (2007).
5. خليل، محمد، **دور المحاسب الإداري فى إطار حوكمة الشركات**، مجلة الدراسات والبحوث التجارية، كلية التجارة، جامعة بنها، العدد الثاني، (2003).
6. عوض، أمال، **قياس أثر الدور الحوكمي لمراجع الحسابات على سلوك إدارة الأرباح للشركات المسجلة فى سوق الأوراق المالية المصري**، مجلة الدراسات المالية والتجارية القاهرة، العدد الثالث، (2003).
7. فاتح، وبشير، **حوكمة الشركات كأداة لضمان صدق المعلومة المالية والأنظمة المحاسبية وأثرها على مستوى أداء الأسواق**، منتدى محاسبة دوت نت،(2006).
8. قباجة،عدنان، **اثر فاعلية الحاكمية المؤسسية على الأداء المالي للشركات المدرجة فى سوق فلسطين للأوراق المالية**، جامعة عمان العربية للدراسات العليا،2008.

- **المجلات والدوريات:**


1. أبو العطا، نرمين، **حوكمة الشركات سبيل التقدم**، مع إلقاء الضوء على التجربة المصرية،2003 www.hawkama.net،2008/2/25.
2. أبو بكر،محمد، **اللجنة الوطنية للحوكمة والمهمة الصعبة**، مقالة، مجلة السوق المالي، العدد الثاني.
3. أبو دياب، نبيل، **آفاق تطوير لائحة حوكمة في فلسطين**، ورقة عمل،الملتقى السنوي الأول لسوق رأس المال الفلسطيني، رام الله،(2007).
4. الشعيبي، عزمي، مجلة السوق المالي، العدد5، 2008.
5. الصاوي، عبد الحافظ، **سوق الأوراق المالية فى فلسطين**، ملفات وقضايا، القدس أون لاين.
6. الصباغ، هاشم، تنظيم السوق المالي يسهم في تدفق الأموال باستمرار،2006،http://syriasteps.com.
7. العبد، جلال، **حوكمة الشركات.. ماذا تعني؟** وما انعكاساتها على سوق المال وحملة الأسهم؟، شبكة اقتصاديات،www.4eqt.com ،مقالة.
8. العصا، أحمد، **حوكمة الشركات فى سوق فلسطين للأوراق المالية**... ترف أم حاجة ملحة؟، مقالة، مجلة سوق المال الفلسطيني، العدد الثاني.
9. اليافى، موفق، **الحوكمة الجيدة فى مهنة المحاسبة**، الاتحاد العربي للمحاسبين القانونيين،بيروت،2003،.
10. أيوب،نظام،مجلة السوق المالي،العدد5، 2008.
11. توفيق، محمد، **قراءات من الانترنت فى حوكمة الشركات**:الأهمية والمبادئ والمصطلحات، مقالة،موقع حوكمة الشركات.
12. سنقرط، مازن، مجلة السوق المالي، العدد5، 2008.
13. سوليفان، جون، مقابلة، مكتب الصحافة الفلسطيني،العدد14.
14. شوقي، ماجد، **حوكمة الشركات سهلة المنال بالنسبة للأسواق المتقدمة** .. صعبة المنال بالنسبة للأسواق الناشئة؟ مركز المشروعات الدولية الخاصة، www.cipe-arabia.org،2004.
15. عبادى، سليمان، **دور البورصة فى الاقتصاد**–تقييم تجربة سوق فلسطين للأوراق المالية ورقة عمل، الملتقى السنوي الأول لسوق رأس المال الفلسطيني، فلسطين،2007.
16. علاونة، عاطف، **مجلة السوق المالي**، العدد5، 2008.

17. علاونة، عاطف، **مراجعة لدور وأهمية هيئة سوق رأس المال فى الرقابة علـــى الـــسوق المالي**، ورقة عمل، الملتقى السنوي الأول لسوق رأس المال الفلسطيني، فلسطين،2007.
18. عورتاني، هشام، مجلة السوق المالي، العدد5، 2008.
19. عورتاني، هشام و موسى، نائل، **دليل منهجية الإدارة فى المنشات التجاريـــة المعاصـــرة**، مركز تطوير القطاع الخاص،فلسطين، ط1، 2003.
20. فوزي وآخرون، **تقييم مبادئ حوكمة الشركات فى جمهورية مصر العربية**، ورقة عمـــل، المركز المصري للدراسات الاقتصادية، 2003.
21. قباجة، وآخرون، **تعزيز حوكمة الشركات فى فلسطين**، معهد أبحاث السياسات الاقتـــصادية الفلسطيني(ماس)،2008.
22. مكحول، باسم، مجلة السوق المالي،العدد 5 ، 2008.
23. ميلليستاين، ايرا، **دور مجالس الإدارة والمساهمين فى حوكمة الشركات**، الاجتماع الآسيوي الثالث للمائدة المستديرة لمنظمة التعاون الاقتصادى والتنميـــة بـــشان حوكمـــة الـــشركات، سنغافورة،2001.

**ثانياً: المراجع باللغة الانجليزية:**

1. Besley,Scott and Brigham, Eugene, Principles of Finance , London,south – western, (2003).
2. Charkham, Jonathan,Keepin better company, Corporate Governance ten years on, second edition, Oxford University Press, (2005), www.worldcat.org.
3. Colley,John,et al,What is Corporate Governance, McGraw-Hill Professional, (2005), www.worldcat.org.
4. Cooper, Kerry and Fraser, Donald, The Financial Marketplace, second edition, Addison-Wesley Publishing Co,(1986).
5. Fabozzi Frank & Modigliani Franco, Capital Markets, prentice-Hall Inc,USA,(1992).
6. Huse ,Morten, Boards, Governance and Value Creation, Cambridge University Press,( 2007), www.cambridge.org
7. OECD,(1999),Principles of Corporate Governance Available: http://www.oecd.org.
8. OECD,(2004),Principles of Corporate Governance Available: http://www.oecd.org.
9. Ontario Teachers pension (2003), Good Governance is Good Business, Ottawa: OTP.

10. Pilbeam, Keith, Finance and Financial Markets, Macmillan press LTD,England,(1998).

**Articles**:

1. Heakal, Reem, www.investopedia.com.

**Studies:**

1. (Bai,et.al.) Corporate Governance and Market Valuation in China, The University of Hong Kong,(2002).
2. (Brown,Lawrence&Caylor,Marcus) Corporate Governance and Firm Performance (2004).
3. ( Chtourou, et.al) Corporate Governance and Earnings Management,(2001).
4. (Core,et.al.) Does Weak Governance Cause Weak Stock Returns An Examination of Firm Operating Performance and Investors Expectations,(2005).
5. (Gompers,Paul) Corporate Governance and Equity Prices, Quarterly Journal of Economics,118,(2003).

**ثالثاً: مواقع الانترنت:**

1. موقع الهيئة العامة لسوق المال،www.cma.gov.eg
2. موقع حوكمة الشركات، www.hawkama.net
3. مركز المشروعات الدولية، www.Cipe-arabia.org
4. موقع محاسبو تكنولوجيا المعلومات، www.Infotechaccountants.Com
5. موقع جوهر معلومات الشرق الأوسط التجارية، www.ame.com
6. موقع المعهد العربي للتخطيط، www.arab-api.org.
7. موقع إسلام أن لاين، www.islameonline.com

# الملاحق




**الجامعة الإسلامية – غزة**
**عمادة الدراســات العليــا**
**كــليــة التــجـــــــــارة**
**قسم المحاسبـة والتمويل**

**الأخ الفاضل / الأخت الفاضلة**

**السلام عليكم ورحمه الله وبركاته ،،،،**

الاستبانة التي بين يديك هي إحدى أدوات الدراسة لاستكمال متطلبات درجة الماجستير في المحاسبة والتمويل من الجامعة الإسلامية بعنوان:

## اثر تطبيق قواعد الحوكمة علي الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية

**"دراسة ميدانية علي الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية"**

يرجي التكرم بتعبئة الاستبانة المرفقة ، بعد قراءة كل عبارة من عباراتها قراءةً متأنية، كما أتمني عليكم إعطاءها بعض اهتمامكم وذلك لما لإجابتكم من أهمية تعتمد عليها نتائج هذه الدراسة. علماً بأن المعلومات التي ستعامل بسرية تامة، ولن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي فقط.

شكراً لتعاونكم وحسن استجابتكم

الباحث
ماجد إسماعيل أبو حمام

**اثر تطبيق قواعد الحوكمة علي الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية**

**"دراسة ميدانية علي الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية"**

المجموعة الأولي : معلومات عامة

الرجاء وضع علامة (√) حول البديل المناسب لكل من العبارات التالية:

1- الجهة: الشركات المدرجة:

□ أعضاء مجالس الإدارة □ الإدارة التنفيذية الوسطي

2 – المؤهل العلمي:

□ بكالوريوس □ماجستير □دكتوراه □ أخري

3- القطاع التي تنتمي إليه الشركة:

□الاستثمار □ خدمات □ تأمين □البنوك □ الصناعة

4- المستوي الوظيفي:

□مجلس الإدارة □ مدير □ أخري (يرجي الذكر) ..........

5 – عدد سنوات الخبرة:

□أقل من 5 سنوات □ من 5 إلي 10 سنوات □ من 10 إلي أقل من15

□سنة أكثر من 15 سنة

6 – العمر

□أقل من 30 سنة □من 30 إلي 40 سنه □من40 إلي 50 سنه □ أكثر من 50 سنة

المجموعة الثانية: مدي تأثير تطبيق قواعد الحوكمة علي الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية:

| الرقم | الفقره | موافق بشدة | موافق | محايد | غير موافق | غير موافق بشدة |
|---|---|---|---|---|---|---|
| المحور الأول: وجود أساس محكم وفعال لقواعد الحوكمة | | | | | | |
| 1- | تتوفر تشريعات واضحة تحدد المسئوليات مع ضمان تحقيق مصالح الجمهور في الشركات المدرجة | | | | | |
| 2- | تعمل إدارة السوق المالي علي رفع مستوي الشفافية والكفاءة في التقارير المالية التي تنشرها الشركات | | | | | |
| 3- | يتوفر إطار تنظيمي فعال يضبط كافة جوانب الحوكمة لأداء الشركات | | | | | |
| 4- | يتوفر هيكل تنظيمي ووصف وظيفي وتحديد المسؤوليات والصلاحيات يساهم في تطوير الحوكمة | | | | | |
| 5- | تتوافق المتطلبات القانونية والرقابية في السوق المالي مع قوانين الشركات المعمول بها | | | | | |
| 6- | تقوم الهيئات الإشرافية والرقابية في السوق بواجبها بأسلوب مهني وطريقة موضوعية لتنفيذ متطلبات الحوكمة | | | | | |
| 7- | تقوم الشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية بالإفصاح بما يمكن من الحصول على معلومات بصفه دورية ومنتظمة | | | | | |
| 8- | هل قوانين الشركات المطبق في فلسطين يكفل للمساهمين الحق في انتخاب أو عزل أعضاء مجلس الإدارة | | | | | |
| 9- | تتناسب متطلبات قواعد الحوكمة مع مقدار الإفصاح في الشركات المدرجة | | | | | |
| المحور الثاني: توفر مقومات حماية حقوق المساهمين والمستثمرين | | | | | | |
| 1- | يوجد سهولة في نقل وتحويل ملكية الأسهم بين المساهمين | | | | | |
| 2- | يتم حصول المساهمين علي المعلومات | | | | | |

| | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | المتعلقة بالشركة بصفة دورية ومنتظمة وبسهوله | | | | | |
| -3 | يقوم المساهمون بالمشاركة والتصويت في اجتماعات الجمعية العمومية بشكل عادل | | | | | |
| -4 | يشارك المساهمون في اتخاذ إجراءات الانتخاب والعزل | | | | | |
| -5 | يشارك المساهمون في إجراء أيه تعديلات علي النظام الأساسي في الشركة | | | | | |
| -6 | يشارك المساهمون في اتخاذ قرار بزيادة رأس المال للشركة عن طريق إصدار أسهم جديدة | | | | | |
| -7 | هل في الواقع يحق للمساهمين مساءلة مجلس الإدارة واقتراح الحلول المناسبة | | | | | |
| -8 | يحق للمساهمين الإطلاع علي إجراءات الإفصاح | | | | | |
| -9 | يحق للمساهمين التصويت بالحضور شخصيا أو غيابياً مع مراعاة المساواة في تأثير التصويت | | | | | |
| -10 | تقدم إدارة الشركة للمساهمين معلومات جيدة وكافية عن اجتماعات الجمعية العامة | | | | | |
| -11 | يطلع المساهمون علي أي عمليات غير عادية يمكن أن تؤدي إلي التأثير علي الشركة | | | | | |
| -12 | يطلع المساهمون علي جميع العمليات الرئيسية والهامة التي تقوم بها الشركة | | | | | |
| -13 | هل قانون السوق يوفر عناصر الكفاءة والشفافية عند قيامه بوظائفه في الرقابة علي الشركات | | | | | |
| المحور الثالث: توفر مقومات معاملة عادلة ومتساوية بين جميع المساهمين | | | | | | |
| -1 | تعتبر المساواة في معاملة جميع المساهمين من أهم ضوابط الحوكمة | | | | | |
| -2 | يتم معاملة جميع المساهمين من نفس الفئة بالتساوي | | | | | |
| -3 | المساهمين لهم حقوق التصويت المتساوية | | | | | |

| | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | لكل فئة من فئات حملة الأسهم | | | | | |
| 4- | يحق للمساهمين الحصول علي معلومات حول حقوق التصويت المرتبطة بكافة فئات الأسهم قبل شراء الأسهم | | | | | |
| 5- | يتم حماية حقوق الأقلية من المساهمين من الممارسات الاستغلالية مع توفير وسائل تعويضية فعالة | | | | | |
| 6- | يتم حماية حقوق الأقلية من المساهمين من الاتجار أو التداول لحساب المطلعين على المعلومات الداخلية | | | | | |
| 7- | يتم حماية حقوق المساهمين بالإفصاح المحاسبي عن تعاملاتهم الخاصة. | | | | | |
| 8- | تسمح الإجراءات المتبعة لعقد اجتماعات الجمعية العامة للمساهمين من تحقيق المساواة لكل المساهمين | | | | | |
| 9- | يوجد وسائل لإزالة المعوقات الخاصة بالتصويت عبر الحدود | | | | | |
| 10- | تتوفر آليات ووسائل تعويضية فعالة لحمايه حقوق المساهمين | | | | | |
| 11- | تسمح الإجراءات بإعطاء المعلومات الداخلية لكل المساهمين | | | | | |
| 12- | يحق للمساهمين الحصول علي معلومات قبل شراء الأسهم لكافة فئات الأسهم | | | | | |
| المحور الرابع: توفر مقومات دور أصحاب المصالح في أساليب ممارسة قواعد الحوكمة | | | | | | |
| 1- | يتم تسهيل مهام أصحاب المصالح وفقاً لإحكام القانون | | | | | |
| 2- | يتم العمل علي تطوير آليات مشاركة جميع العاملين في تحسين الأداء | | | | | |
| 3- | يتم إتاحة الفرصة لأصحاب المصالح للحصول على تعويض مناسب عند انتهاك حقوقهم | | | | | |
| 4- | يتم السماح لذوي المصالح بالاتصال بحرية بمجلس الإدارة للتعبير عن مخاوفهم تجاه التصرفات غير القانونية | | | | | |

| | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| 5- | يتم تصميم هيكل فعال كفء للحماية من الإعسار المالي للشركات | | | | | |
| 6- | يتم الاتصال مع أصحاب المصالح لإيجاد طرق مختلفة لتأمين تدفق رأس المال الخارجي والداخلي إلي الشركات | | | | | |
| 7- | وجود آلية عمل فعالة بين أصحاب المصالح ومجلس الإدارة لتوفير استمرارية الشركة | | | | | |
| المحور الخامس: توفر مقومات الإفصاح والشفافية لجميع أصحاب المصالح | | | | | | |
| 1- | يتم الإفصاح عن جميع بنود عناصر المركز المالي بالقدر الكافي وبدون استثناء | | | | | |
| 2- | يتم الإفصاح عن ملكية الأسهم لجميع المساهمين بجميع فئات الأسهم | | | | | |
| 3- | هل يؤدي الإفصاح إلي اجتذاب رؤوس الأموال والحفاظ علي حقوق المساهمين | | | | | |
| 4- | يتم الإفصاح عن مكافأة مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين وكيفية اختيارهم | | | | | |
| 5- | يتم الإفصاح للمساهمين عند وجود ممارسة أو سلوك غير أخلاقي. | | | | | |
| 6- | تتوفر قنوات لنشر المعلومات الكافية وفي التوقيت المناسب وبطريقة تتسم بالعدالة لجميع الإطراف ذات العلاقة | | | | | |
| 7- | يتم الإفصاح عن عناصر المخاطر الجوهرية المتوقعة | | | | | |
| 8- | يتم الإفصاح عن الضمانات طوعياً بالإضافة إلي الإفصاحات الإجبارية | | | | | |
| 9- | يتم الإفصاح عن فاعلية نظام الرقابة الداخلية وإظهار فاعليته وقوته | | | | | |
| المحور السادس: توفر مقومات مسئوليات مجلس الإدارة لقواعد الحوكمة | | | | | | |
| 1- | يراعي مجلس الإدارة المعاملة المتساوية لكل فئة من فئات المساهمين وبطريقة عادلة | | | | | |
| 2- | يلتزم المجلس بالقوانين والأنظمة مع الحرص علي مصالح الإطراف ذات المصلحة | | | | | |
| 3- | يراعي أعضاء المجلس جميع المساهمين | | | | | |

| | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | علي أساس من المعلومات الكافية، وبذل العناية الكافية بما يحقق أفضل مصلحة المساهمين بطريقة عادلة | | | | | |
| 4- | يعمل المجلس ضمن خطة إستراتيجية شاملة للإشراف والرقابة | | | | | |
| 5- | يعمل مجلس الإدارة علي تحقيق القدر اللازم للمساءلة والمتابعة من خلال نظام فعال | | | | | |
| 6- | يقوم المجلس باختيار متابعة وإحلال كبار المديرين عند الضرورة | | | | | |
| 7- | يتم التحديد الدقيق للإفصاح عن الهدف والتشغيل وإجراءات العمل الخاصة ورسم هيكل لمجلس الإدارة | | | | | |
| 8- | يقوم المجلس بالإشراف علي عملية الإفصاح ووسائل الاتصال | | | | | |
| 9- | يوفر مجلس الإدارة نظام رسمي يتصف بالشفافية لعمليات ترشيح وانتخاب أعضاء مجلس الإدارة | | | | | |

**المجموعة الثالثة: المحددات التي تحد من تطبيق قواعد الحوكمة**

| الرقم | الفقرة | موافق بشدة | موافق | محايد | غير موافق | غير موافق بشدة |
|---|---|---|---|---|---|---|
| 1- | عدم وضوح القوانين واللوائح لدي الشركات المدرجة في السوق المالي | | | | | |
| 2- | سيطرة ملكية الإفراد علي إدارة الشركات القطاع الخاص | | | | | |
| 3- | غياب دور المؤسسات غير الحكومية في متابعه ضمان التزام أعضائها مهنياً وأخلاقيا | | | | | |
| 4- | عدم كفاءة أجهزة الرقابة الداخلية وضعف دورها في الرقابة علي الشركات المدرجة | | | | | |
| 5- | ضعف الوعي الاستثماري لدي الأفراد | | | | | |
| 6- | ضعف مهنة المراجعة الخارجية مما يؤثر علي أداء الشركات المدرجة في السوق | | | | | |
| 7- | ضعف الهياكل الإدارية وتحديد المسؤوليات والصلاحيات داخل الشركة | | | | | |
| 8- | يوجد توزيع غير عادل في المسئوليات | | | | | |

| | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | والاختصاصات في إدارة الشركات | | | | | |
| -9 | لا يتم وضع ضوابط لعملية الإفصاح بغرض عدم وضوح الأمور بالنسبة للمستثمرين | | | | | |
| -10 | عدم كفاءة دور الهيئة العامة للمساهمين | | | | | |
| -11 | عدم وجود قانون واضح لسوق رأس المال خاص بالحوكمة | | | | | |
| -12 | قلة الخبرة للمساهمين ومعرفتهم بقواعد الحوكمة | | | | | |
| -13 | لا يهتم المساهمون بالإفصاح عن التكاليف التي تتحملها الشركة | | | | | |
| -14 | لا يتوفر الإفصاح حول الشركة في تقويم المخاطر التي تحيط بها | | | | | |
| -15 | لا يهتم المساهمون بجودة المعلومات المحاسبية التي تقدمها إدارة الشركة | | | | | |
| -16 | لا توفر إدارة الشركة المعلومات اللازمة بالدقة والسرعة المطلوبة للمستثمرين | | | | | |
| -17 | عدم تنظيم مهنة المحاسبة والمراجعة بشكل سليم يحد من القدرة علي تطبيق الحوكمة. | | | | | |
| -18 | لا توفر التقارير المالية للشركات الثقة والموضوعية للمستثمرين | | | | | |
| -20 | ضعف الإجراءات الرقابية علي أداء السوق يؤثر علي قرارات المستثمرين | | | | | |

## ملحق رقم (2)

### قائمة بأسماء المحكمين

| رقم | الاسم | التخصص |
|---|---|---|
| .1 | ا.د سالم عبد الله حلس | محاسبة |
| .2 | ا.د يوسف محمود جربوع | محاسبة |
| .3 | د. حمدي زعرب | محاسبة |
| .4 | د. عصام البحيصى | محاسبة |
| .5 | د. نافذ بركات | إحصاء |
| .6 | د.اسكندر نشوان | محاسبة |
| .7 | د. نضال عبد الله | محاسبة |
| .8 | د. حسام الزعلان | إحصاء |